في الهويَّة والدولة والعيش معًا (١)
أوراق، نقاشات، وخلاصات

«إِجَا الوقت نِحْكي تاريخ»

أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان
بمبادرة من الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ

في الهويَّة والدولة والعيش معًا (١)
أوراق، نقاشات، وخلاصات

إعداد: أمين الياس

المشاركات والمشاركون

منى الباشا
أنطون الحكيّم
ديمه دو كليرك
أنطوان سعد
محمد شيّا
ابتهاج العشّ
نديم نجدي

أمل بو غنّام
نايلة خضر حماده
باسم الراعي
عبد الرؤوف سنّو
سيمون عبد المسيح
بطرس لبكي
جمال واكيم

وليد حشيشو
يارا الخوري
ليليان زيدان
جورج شرف
جمال عرفات
وسام اللحّام

LAH
Lebanese Association for History
الهيئة اللبنانية للتاريخ

سايرس المشرق

أكاديميات وأكاديميون من أجل لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٢٥

جميع الحقوق محفوظة لمجموعة «أكاديميات وأكاديميون من أجل لبنان»

© دار سائر المشرق

جديدة المتن–نهر الموت
رقم الهاتف والفاكس:
+961/1/900624
+961/70/808484
+971/52/5719567

info@entire-east.com
www.entire-east.com

ISBN: 978-614-451-524-2

كلمة شكر

هذا العمل هو ثمرة جهد جماعيّ دام أكثر من
أربع سنوات

شكر خاص

إلى روح الدكتورة أمل بو غنّام

إهداء

إلى أجيال المستقبل

مقدّمة عامّة

هذا الكتاب هو ثمرة تفكّر جماعيّ، وحوار عميق، وحصيلة توافقات لأكثر من عشرين أكاديميَّةً وأكاديميًّا[١]، متعدّدي المجالات المعرفيَّة، والخلفيَّات الثقافيَّة، ومنتمين إلى فئات عمريَّة مختلفة. هؤلاء اجتمعوا في مشروع «إجا الوقت نحكي تاريخ»، الذي نشأ في إطار شراكة بين الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ والسفارة السويسريَّة في لبنان وسوريا.

مؤرّخون، فلاسفة، متخصّصون في علم السياسة وعلم الاجتماع، روائيّون، متخصّصون في مجال التعامل مع الماضي والتاريخ الشفهيّ، ومعلّمو تاريخ، من كلّ مناطق لبنان، اجتمعوا معًا على امتداد ثلاث مراحل، من آب ٢٠٢١ إلى حزيران ٢٠٢٥.

كانت المرحلة الأولى مرحلة تأسيسيَّة، هدفها الأوَّل تشكيل مجموعة من الأكاديميّين، والعمل على تحصينها وإطلاق مسارها. امتدَّت هذه المرحلة من آب ٢٠٢١ إلى كانون الأوَّل ٢٠٢١، وتضمّنت خلوتين[٢] وورشة عمل[٣]. تمّ خلالها إرساء أسس التعاون المشترك، وبلورة رؤية عامّة للمسار.

١- عندما نستعمل صيغة المذكّر، الأكاديمي أو المعلّم على سبيل المثال، فإننا نعني بها الأكاديميَّة والأكاديمي، المعلّم والمعلّمة، وهذا الأمر يسري على المصطلحات كافَّة.

٢- الخلوة الأولى كانت من ٢٣ إلى ٢٥ آب ٢٠٢١، وعقدت في دير سيّدة الجبل في بلدة فتقا الكسروانيَّة. والخلوة الثانية ما بين ١ و ٤ كانون الأوَّل ٢٠٢١، وانعقدت في أوتيل برج أون باي في بلدة طبرجا.

٣- عقدت ورشة العمل في أوتيل جفينور في بيروت وكانت في ٢ تشرين الأول ٢٠٢١.

امتدّت المرحلة الثانية على ستّ خلوات[٤]، من تشرين الثاني ٢٠٢٢ إلى ١٥ كانون الأوّل ٢٠٢٣. توصّلت خلالها المجموعة إلى صياغة هويَّتها ورؤيتها ورسالتها وأهدافها. كما تمّ الاتّفاق على تسمية المجموعة: «أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان».

أمّا المرحلة الثالثة، فامتدّت من نيسان ٢٠٢٤ حتّى حزيران ٢٠٢٥، وتضمّنت ثلاث خلوات[٥]، توّجت بحفل إطلاق في ٢٧ شباط ٢٠٢٥ في أوتيل راديسون بلو–مارتينيز، في بيروت–عين المريسة. خلال هذه الفترة، خرجت المجموعة إلى العلن بعد الانتهاء من إقرار نظامها الداخليّ، وتنظيم علاقتها مع «الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ».

إلى ذلك، من المقرّر تنظيم عدد من النشاطات، مثل بلورة رؤية تربويَّة للمجموعة، ومناقشتها في جلسات حوار مع ناشطين ومعنيّين بالشأن التربويّ، وإطلاق معجم المفاهيم السياسيَّة. هذه الأمور كلّها قيْد الإنجاز. ومن الأمور المخطّط لها لاحقًا إصدار الأوراق والنقاشات والخلاصات المشتركة التي أجرتها مجموعة عمل «أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان» في كتاب، يكون بدوره محطّ نقاش عامّ مع الاختصاصيّين وأصحاب الشأن الأكاديميّ والسياسيّ في لبنان، ومع الجمهور العريض.

يأتي هذا الكتاب إذًا ليوثّق المسار الفكريّ–السياسيّ لمجموعة عمل «أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان»، ولكي يكون مُنطلقًا لحوارات مع كلّ من هو معنيّ بالشأن السياسيّ العامّ في لبنان. وقد تكون المرحلة الدقيقة والمفصليَّة التي يمرّ بها لبنان اليوم من أكثر المراحل حاجة إلى وجود مرجعيَّة

٤– كانت الخلوة الأولى من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في أوتيل سيتيا، بيروت–الأشرفية، والخلوة الثانية ما بين ٢٣ و ٢٥ شباط ٢٠٢٣، في أوتيل بوسانوفا في بلدة سن الفيل، والثالثة بين ١١ و١٣ أيار وجرت في أوتيل دو فيل في بيروت–المتحف، والرابعة ما بين ١٩ و ٢١ تموز في راي أوتيل في عين سعادة المتنيَّة، والخامسة ما بين ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٣ في أوتيل برج أون باي في بلدة طبرجا، والسادسة في ١٥ كانون الأول ٢٠٢٣ في أوتيل جفينور، بيروت–الحمرا.

٥– كانت الخلوة الأولى في ٧ و ٨ حزيران ٢٠٢٤، وجرت في أوتيل برج أون باي، طبرجا، والثانية في ٣٠ آب ٢٠٢٤، في أوتيل راديسون بلو–مارتينيز، في بيروت–عين المريسة، والثالثة في ٧ و ٨ شباط ٢٠٢٥، في أوتيل برج أون باي، طبرجا.

أكاديميَّة، أو قوّة مفكّرين، تساهم في ملء الفراغ الفكريّ – السياسيّ، وتكون على مسافة واحدة من كلّ التيّارات الفكريَّة والسياسيَّة، مرتكزة إلى مقاربات موضوعيَّة حول بناء الإنسان، وبناء لبنان الهويَّة والدولة والعيش معًا.

يتضّمن هذا الكتاب أربعة أقسام. في الأوَّل، نحاول تقديم مسيرة مجموعة عمل «أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان»، وتوثيق المسار الذي خطّته هذه المجموعة لذاتها على مدى حوالي أربع سنوات. في الثاني، نعرض المداخلات والنقاشات التي جرت حول «توصيف مرحلة الحروب في لبنان ١٩٧٥–١٩٩٠». في الثالث، نستعيد العروض والتفكّر المشترك والخلاصات المشتركة التي توصّل إليها أعضاء مجموعة العمل حول «الهويَّة اللبنانيَّة». في الرابع، نعرض أيضًا للنقاش الغنيّ والعروض والخلاصات المشتركة التي توصّل إليها الأعضاء في ما خصّ إشكاليَّة «الدولة ومقوّماتها». يبقى قسم لم يُنشر في هذا الجزء من الكتاب، لكنّه سيشكّل الجزء الثاني منه، ويتمحور حول إشكاليَّة «العيش معًا في لبنان». وستليه أجزاء أخرى حول إشكاليَّات سيتطرّق إليها أعضاء مجموعة العمل، الذين سيقومون، كما اعتادوا، بطرح إشكاليَّة والتحاور في شأنها، والخروج بخلاصات مشتركة.

وقد يكون من المفيد هنا عرض المنهجيَّة التي اتّبعها أعضاء مجموعة العمل عند طرح إشكاليَّة معيّنة. فوفق مسار المجموعة الفكريّ–السياسيّ لجهة المَأسَسَة والتنظيم والخروج إلى العلن، تقرّر فتح نقاش وحوار وتفكّر عميق في إشكاليَّات محدّدة. وقد وقع الخيار بداية على ثلاث إشكاليَّات: الهويَّة، والدولة، والعيش معًا، وتمّت مقاربتها من عدّة مناظير: تاريخيَّة، وقانونيَّة–دستوريَّة، وفلسفيَّة، وسياسيَّة، واجتماعيَّة–اقتصاديَّة. استندت هذه المقاربات إلى أوراق عمل قام بتحضيرها أعضاء من مجموعة العمل. وكان يلي هذا العرض تفكّر مشترك وحوار حول هذه الإشكاليَّة. توافق أعضاء المجموعة على تشكيل فريق لتيسير النقاش من الأستاذَين نايلة خضر حماده وأمين الياس، وعلى تأليف فريق عمل لتوثيق مجريات الحوار والنقاشات من الدكتورة أمل بو غنّام والأستاذ طارق يارد.

كان الدكتور أمين الياس يقوم بصياغة أوليَّة للخلاصات المشتركة، تتمّ مناقشتها وتعديلها من قبل أعضاء المجموعة، ثمّ يُعدّ صياغة نهائيَّة لهذه الخلاصات، كان يتمّ التصويت عليها بالإجماع.

انطلاقًا من هذه الخلاصات والنقاشات، أنجز أعضاء مجموعة عمل «أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان» استراتيجيَّة حوار وتفكّر جماعيّ في ما بينهم. وهذا يُعتبر من الإنجازات الأكثر أهميَّة لهذه المجموعة. ومن المهمّ القول هنا إنّ هذه القدرة على إبداء الرأي بحرّيَّة كاملة، وروحيَّة علميَّة وأكاديميَّة جادّة، وهَمّ إنسانيّ ووطنيّ، لم تكن متاحة لولا الثقة والاحترام المتبادل بين أعضاء المجموعة، نجح الأكاديميُّون في بنائهما وتعزيزهما خلال لقاءاتهم، ونقاشاتهم، وأمسيّاتهم، وجلسات راحتهم. كان هذا الأمر محطّ عناية شديدة من أعضاء المجموعة، وأيضًا من فريق عمل الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ: الأساتذة نايلة خضر حماده، وأمين الياس، ومايا فوّاز، وستيفاني جبرايل[٦]، وجمال عرفات، وابتهاج العشّ، ووليد حشيشو، وأمل بو غنّام، ومن فريق عمل السفارة السويسريَّة في لبنان وسوريا: الأستاذتان ماريا عبد الرحمن وكورينا مجاهد. وقد عمل الجميع بروحيَّة فريق واحد لإنجاح مسار مجموعة عمل «أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان».

باختصار، هذا المنتج هو حصيلة تضافر كلّ هذه العوامل، من معيَّة إنسانيَّة، وأخلاقيَّة، وأكاديميَّة، ومنهجيَّة، ولوجستيَّة، واستراتيجيَّة تيسير ووساطة، وروحيَّة عمل وتعاون فريقي، أوصلت إلى تركيز مجموعة عمل «أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان»، وإنتاج كلّ الأوراق التأسيسيَّة الخاصَّة بها، إضافة إلى المخرجات الأكاديميَّة ذات الطابع الفكريّ والسياسيّ على السواء.

يبقى الطموح أنْ تبقى مجموعة عمل «أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان» تعبيرًا عن الحوار السياسيّ الراقي والهادف، ومرجعيَّة فكريَّة مستقلَّة، هدفها بناء وعي لدى اللبنانيّين لتطوير عيشهم المشترك، ومشروعهم المستقبليّ المتمثّل

٦- السيدتان مايا فواز وستيفاني جبرايل كانتا المسؤولتين عن كلّ الأمور اللوجستيَّة.

في بناء الدولة؛ وذلك بهدف تفادي العودة إلى الحروب الداخليَّة والأهليَّة وبناء السلام، وتعزيز الاستقرار الداخليّ، وجعْل لبنان مساحة أمان وازدهار يحقّق فيها كلّ إنسان ذاته الإنسانيَّة المتجذّرة في أرضه وتراثه وهويّته، والمنفتحة في آنٍ على محطيها وعلى العالم أجمع.

أمين الياس

رومية، ٣١ آذار ٢٠٢٥

القسم الأوَّل

مسار أكاديميَّات وأكاديميّين

هو مسار أراد أكاديميَّات وأكاديميُّون لبنانيّون أن يخطّوه معًا لإعادة إحياء دور النخبة الفكريَّة في لبنان، وأنْ تكون لهذه النخبة، أو مجتمع الأكاديميا، كلمتها ورؤيتها الموضوعيَّة في ما خصّ بناء المدينة، وإصلاح الخطاب المجتمعيّ والسياسيّ، واستعادة الدور في المسائل المتعلّقة بالمجال العامّ والشأن السياسيّ.

تأتي هذه المبادرة، «أكاديميَّات وأكاديميّون من أجل لبنان»[٧]، في إطار مشروع شراكة بين الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ[٨] والسفارة السويسريَّة في لبنان، ضمن سياق طويل لأهل الأكاديميا والفكر والثقافة في لبنان، منذ نشأة هذا البلد وتبلْور شخصيَّته ودوره، مثل «الندوة اللبنانيَّة»[٩]، و«النادي الثقافي العربي»[١٠]، و«دار الفنّ والأدب»[١١]، وغيرها الكثير من المنصّات الثقافيَّة التي مثّلت «قوّة المفكّرين» اللبنانيّين في نضالهم من أجل بناء لبنان الذي يطمحون إليه.

عرف مسار «أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان» ثلاث مراحل: الأولى تحضيريَّة تمثّلت في بناء الشراكة بين الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ والسفارة السويسريَّة

7- https://afl-lebanon.org/.

٨- تأسست الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ في العام ٢٠١٣ من مجموعة من أساتذة التاريخ والمؤرّخين وعلماء التربية الذين رأوا أنّ من واجبهم إنقاذ مادة التاريخ في المرحلة ما قبل الجامعيَّة من الموت والاندثار. أنظر أمين الياس، **إشكالية تعليم التاريخ في لبنان، من أزمة الهويَّة اللبنانية وصعوبة تطوير العقد الاجتماعي إلى محاولات إيجاد المخارج**، بيروت، دار سائر المشرق، ٢٠٢٥. كما انظر موقع الهيئة على الانترنت:
www.lahlebanon.org

٩- **زمن الندوة بين التاريخ والذاكرة والحاضر**، بيروت، مؤسسة الندوة اللبنانية، ٢٠١٢؛ كما أنظر:
Amin Elias, *Le Cénacle Libanais (1946-1984), une tribune pour une science du Liban*, Paris, L'Harmattan, 2019.

١٠- **النادي والمدينة، خمسة وسبعون عامًا على تأسيس النادي الثقافي العربي**، بيروت، النادي الثقافي العربي، ٢٠٢٠.

١١- أنظر **جانين ربيز، دار الفن والأدب**، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٣.

في لبنان وسوريا، وما تبعها من بلْورة لمشروع العمل المشترك وبناء الفريق؛ والثانية تمَحْورت حول الاجتماعات الأولى لمجموعة «الأكاديميَّات والأكاديميُّون»، وهي المرحلة التي أطلقنا عليها اسم «إجا الوقت نحكي تاريخ»، حيث تمّ وضع الأوراق التأسيسيَّة وإطلاق النقاشات الأولى، ولا سيّما تحديد تسمية مرحلة الحروب في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠)، وإشكاليَّة الهويَّة اللبنانيَّة؛ والثالثة ذهبت خلالها المجموعة نحو «مأسَسَة» ذاتها وبلْورة هويَّتها ورؤيتها ورسالتها وأنظمتها الداخليَّة، واختيار اسمها.

أولًا - «إجا الوقت نحكي تاريخ»

١. تكوين المجموعة واللقاء الأوَّل

تزامن انطلاق المجموعة في ربيع العام ٢٠٢١، مع نهاية مرحلة جائحة كورونا وبداية تفاقم الأزمة السياسيَّة والماليَّة والنقديَّة والاقتصاديَّة في لبنان. في تلك الفترة، حصل لقاء بين الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ، ممثّلة آنذاك برئيستها الأستاذة نايلة خضر حماده، ومديرة مكتب بناء السلام في السفارة السويسريَّة في لبنان وسوريا السيّدة كورينا مجاهد. كان لقاء تعارف وتبادل للأفكار، ولدت على أثره فكرة مشروع الشراكة.

بعد ذلك، قام الفريق التنفيذيّ في الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ، ولاسيّما المدير التنفيذيّ آنذاك السيّد إياد معوّض، بالتعاون مع مديرة البرامج في مكتب بناء السلام في السفارة السويسريَّة السيّدة ماريا عبد الرحمن، بوضع تصوّر أوّليّ للمرحلة الأولى من هذه الشراكة التي كان من المفترض أنْ تبدأ في صيف العام ٢٠٢١، تحت مسمّى «إجَا الوَقْت نِحْكي تاريخ». بناءً عليه، تمّ اختيار الدكتور أمين الياس ليكون مستشارًا لهذا المشروع وتركّزت مهمّته الأساسيَّة على بناء فريق من الأكاديميّين المخضرمين، المتعدّدي الخلفيَّات والمجالات المعرفيَّة، لاسيّما في التاريخ والفلسفة وعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم التربية، على أنْ يكون هؤلاء من المتخصّصين في المرحلة المعاصرة، وخصوصًا مرحلة حرب لبنان (١٩٧٥-

١٩٩٠) لما لهذا المشروع من أهميَّة على صعيد المراحل والإشكاليَّات الحسّاسة والمثيرة للجدل من تاريخ لبنان الحديث والمعاصر.

هكذا كان، إذ جرى تواصل مع أكثر من عشرين أكاديميًّا، تمّت دعوتهم إلى خلوة أولى في نهاية شهر آب من العام ٢٠٢١. أكدّ الحضور اثنا وعشرون مُتخصّصًا، هم: الدكتور عبد الرؤوف سنّو[١٢]، الدكتور جورج شرف[١٣]، الدكتور بطرس لبكي[١٤]، الدكتور محمد شيّا[١٥]، الدكتور أنطوان الحكيّم[١٦]، الدكتور حسن قبيسي[١٧]، الدكتور سيمون عبد المسيح[١٨]، الدكتورة يارا الخوري[١٩]،

١٢- عميد سابق لكلية التربية في الجامعة اللبنانية، وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة في الجامعة نفسها. له العديد من المؤلّفات من أهمّها: دولة لبنان الكبير، وحرب لبنان، والسعودية ولبنان السياسة والاقتصاد (١٩٤٣ -٢٠١١)، والمدن الأقطاب في لبنان، بيروت، طرابلس، زحلة، صيدا.

١٣- عميد سابق لكلية الحقوق والعلوم السياسية، وأستاذ محاضر في الأنظمة السياسية والفكر السياسي والمنظّمات الدولية في الكلية المذكورة في الجامعة اللبنانية. له العديد من المؤلّفات حول النظام السياسي اللبناني في أبعاده التاريخية والسوسيولوجية والدستورية، وحول قضايا الأقليات، وحول مفهوم الديمقراطية والدولة والعيش معًا.

١٤- دكتور متخصّص في الاقتصاد، ولا سيّما التاريخ الاقتصادي من جامعة السوربون في باريس. عمل في وزارة التصميم العام (١٩٦٧-١٩٧٤)، وفي برنامج الأمم المتحدة (١٩٧٨-١٩٧٩). كان نائبًا أوّلًا لرئيس مجلس الإنماء والإعمار ما بين ١٩٩١ و٢٠٠٠. له العديد من المؤلّفات من أهمّها: مدخل إلى تاريخ لبنان الاقتصادي، وجردة حساب للحروب من أجل الآخرين في لبنان، والتعليم العالي في العالم العربي.

١٥- عميد سابق لكلّية السياحة ومعهد العلوم الاجتماعية، وأستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية. كاتب ومؤلّف أكثر من عشرين كتابًا في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع والتاريخ والشعر، وله عدد كبير من الترجمات من الإنكليزية إلى العربية صدرت عن أبرز دور النشر في بيروت والقاهرة. من أبرز مؤلّفاته: دراسات فلسفية وجمالية، حضارة العصر العباسي، سنوات جميلة سنوات مجنونة.

١٦- أستاذ التاريخ المعاصر في كلّية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، وكان أستاذًا محاضرًا في جامعتَي نيس وليون الفرنسيتَين. ترأس لسنوات الجمعية التاريخية اللبنانية. تتمحور أبحاثه حول تاريخ لبنان المعاصر. من أهمها: نشأة الدستور اللبناني ١٩٢٦، وتاريخ لبنان من متصرفية الجبل إلى دولة لبنان الكبير، ومن دولة لبنان الكبير إلى الجمهورية اللبنانية. كما أنه أشرف على سلسلة «التاريخ بالوثائق»، وعلى سلسة «الوثائق الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة بتاريخ لبنان وسوريا في عهد الانتداب ١٩١٤-١٩٤٦».

١٧- أستاذ التاريخ في الجامعة الدوليَّة. وله العديد من المؤلّفات التاريخية.

١٨- أستاذ التاريخ في كلّية التربية في الجامعة اللبنانية، متخصص في التاريخ الاقتصادي، وعضو الجمعية التاريخية اللبنانية، والجمعية التاريخية العثمانية. له العديد من المؤلّفات، من أهمها: طواحين الرأسماليَّة، أسكلة البترون وأصول البورجوازية البترونية الحديثة، وعدد من الكتب في ديداكتيك التاريخ والتربية الوطنية ومناهج وطرائق التدريس.

١٩- أستاذة التاريخ في جامعة القديس يوسف، وباحثة في مجال الحرب اللبنانية، ومستشارة لدى منظّمات غير حكومية.

الدكتورة منى الباشا[٢٠]، الدكتور وسام اللحّام[٢١]، الدكتور نديم نجدي[٢٢]، الدكتورة ليليان زيدان[٢٣]، الدكتورة أمل بو غنّام[٢٤]، الدكتور باسم الراعي[٢٥]، الأستاذ أنطوان سعد[٢٦]، الدكتور جمال واكيم[٢٧]، الدكتورة رولا أبي حبيب[٢٨]، والدكتورة ماريا بشّور أبي النصر[٢٩]، والدكتورة ديمه زين دو كليرك[٣٠]. كما وانضمّ

٢٠- أستاذة محاضرة في كلّية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية ومديرة الفرع الثاني حاليًا، ومتخصصة في علم الاجتماع السياسي. لها العديد من المؤلّفات والدراسات التي تعالج قضايا المرأة العربية وأوضاعها الاجتماعية-السياسية.

٢١- أستاذ جامعي محاضر في معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف ومتخصّص في القانون الدستوري وتاريخ الفكر السياسي. باحث أوّل في «المفكّرة القانونية»، يهتمّ بدراسة تطوّر الحياة الدستورية في لبنان. له مجموعة من المؤلّفات باللغتين العربية والفرنسية، من أهمها: المبسّط في الدستور اللبناني، وابن رشد ودعوته إلى الفلسفة، وتاريخ النقد اللبناني، ولبنان دولة مدنية حقيقة دستورية.

٢٢- روائي وأستاذ الفلسفة في كلّية التربية في الجامعة اللبنانية، والرئيس الحالي لقسم الاجتماعيات في الفرع الأول. له العديد من الروايات والمؤلّفات في الفلسفة، من أهمها: قيامة الفلسفة، انكسارات صبي، يوم أشرقت الشمس من الغرب.

٢٣- أستاذة التاريخ المعاصر في كلّية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية. رئيسة قسم التاريخ سابقًا في الكلّية المذكورة، وشاركت في عدد من اللجان لاسيما المختصة بتجديد المناهج الأكاديمية ولجنة قبول المشاريع البحثية. تنقّلت كأستاذة زائرة بين عدد من الجامعات مثل السوربون في باريس وبرنامج فولبرايت في الولايات المتّحدة الأميركية.

٢٤- دكتورة في التاريخ المعاصر لاسيّما تاريخ اليابان، والقضايا الدولية. هي أيضًا عضو في الهيئة اللبنانية للتاريخ، ولها عدد من الكتب مثل: إصلاحات الإمبراطور مايجي (١٨٦٨-١٩١٢)، واليابان بين الحربَين العالميتَين.

٢٥- دكتور في الفلسفة من جامعة مونستر في ألمانيا، وأستاذ محاضر في كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلّية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، وجامعة القديس يوسف. له عدد من المؤلّفات والأبحاث والترجمات، منها: ميثاق ١٩٤٣، والمجتمع الدولة. كما أنّه ناشط على صعيد الحوار الوطني والحوار الإسلامي-المسيحي في لبنان.

٢٦- حائز على ماجيستير في التاريخ المعاصر من الجامعة اللبنانيّة، وهو إعلامي، وكاتب، ومؤسس ومدير دار سائر المشرق. له عدد من المؤلّفات، من أهمها: السادس والسبعون مار نصرالله صفير، وفؤاد بطرس-المذكّرات، ومسؤولية فؤاد شهاب عن اتّفاق القاهرة، وبالاشتراك مع البرفسور إيلي سالم: الفرص الضائعة من اتّفاق جلاء القوات الإسرائيلية إلى اتّفاق الطائف.

٢٧- أستاذ التاريخ في كلّية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية. حاز على شهادة دكتوراه دولة في التاريخ والعلاقات الدولية من جامعة القديس يوسف، وتابع بعدها برنامج ما بعد الدكتوراه في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في جامعة مكغيل في كندا. له عدد من المؤلّفات، من أهمها: سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، الأبعاد الجيوسياسية للأزمة السورية، والسياسة الخارجية التركية.

٢٨- أستاذة العلوم الاجتماعية في جامعة القديس يوسف ورئيس قسم السوسيولوجيا فيها. هي تعمل على التاريخ والذاكرة، ومسألة المفقودين في لبنان. من إصداراتها حول مرحلة حروب لبنان كتاب «لبنان والحرب ١٩٧٥-١٩٩٠ مع كلّ من الدكتورة كارمن أبو جودة والدكتورة ديمه دو كليرك.

٢٩- أستاذة التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت، ومتخصّصة في التاريخ الشفهي. لها أربعة كتب في التاريخ العام عن رأس بيروت، وتاريخ الجامعة الأميركية في بيروت. كما أنها عملت على دليل للتاريخ الشفهي المرتبط بالحرب الأهليّة في لبنان.

٣٠- دكتورة في التاريخ المعاصر من جامعة باريس ١ سوربون. تركزت رسالتها على العلاقات الدرزية-المسيحية في مواجهة الحروب والمصالحات والتمثيلات والذكريات. هي مؤلّفة للعديد من المقالات العلمية والكتب، ومن أهمها:

إلى المجموعة، إلى جانب رئيسة الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ الأستاذة نايلة خضر حماده[٣١]، عددٌ من أعضاء الهيئة مثل الأساتذة: جمال عرفات[٣٢]، وابتهاج العشّ[٣٣]، ووليد حشيشو[٣٤].

عُقد اللقاء الأوَّل من ٢٣ إلى ٢٥ آب ٢٠٢١ في دير سيدة الجبل في بلدة فتقا الكسروانيَّة. منذ البداية، حرصت رئيسة الهيئة الأستاذة نايلة خضر حماده ورئيسة قسم السلام وحقوق الإنسان في السفارة السويسريَّة السيّدة كورينا مجاهد على التأكيد أنَّ هذا اللقاء هو لإطلاق مسار طويل الأمد، وسيكون مِلْك المجموعة، لا الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ ولا السفارة السويسريَّة، وأنْ مهمَّة الهيئة والسفارة تنحصر في «توفير الجوّ الآمن والسليم» لإطلاق مسار الحوار هذا، ورفده بكلّ الدعم التقنيّ والخبرات اللازمة في كلّ الأمور «المرتبطة بآليات التعامل مع الماضي وتعميم ثقافة السلام والتعامل مع الأفرقاء السياسيّين في لبنان»[٣٥].

تركّز العمل أثناء الخلوة الأولى، التي يسّرها الأستاذ نبيل حسن، حول بناء الثقة والتفاعل داخل المجموعة، ومن ثمّ رَسْم معالم المسار المشترك من حيث الرؤية، والتحدّيات، والمنهجيّة، والمقاربات، والإشكاليَّات، والفرص المتاحة.

لبنان في الحرب، الذي حاز على الجائزة الكبرى في التاريخ في معهد العالم العربي في باريس. الدكتورة ديمه دو كليرك لم تتمكّن من موافاتنا خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع بداعي السفر، لكنها انضمت إلى المجموعة في السنة التالية أي ٢٠٢٢.

٣١- أخصائية في التربية وناشطة تربوية ولها خبرة طويلة في التعليم وتدريب المعلّمين. أسست إلى جانب عدد من زملائها الهيئة اللبنانية للتاريخ في العام ٢٠١٣، وترأستها في الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٦ و٢٠٢١. هي عضو فاعل في عدد من المنتديات المحلّية والدولية التي تسعى لتعزيز دور التاريخ في تطوير المجتمعات، لاسيما منتدى الذاكرة والغد ومنظّمة أوروكليو (Euroclio). لها العديد من الكتابات التربوية.

٣٢- عضو اللجنة الإدارية في الهيئة اللبنانية للتاريخ وحائز على ماجيستير في التاريخ. باحث في التاريخ الشفوي، وأستاذ ومنسّق مادة الحضارة العربية-الإسلامية في الجامعة الدولية. كما أنه المنسق العام لمادة التاريخ في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت. له العديد من المؤلّفات من أهمها: الاجتماع البعلبكي من خلال العمل البلدي بين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٠.

٣٣- حائزة على دبلوم دراسات عليا في التاريخ الحديث ودبلوم دراسات عليا في التاريخ الإسلامي.

٣٤- خريج دار المعلمين والمعلمات سنة ١٩٦٤، وأستاذ في التعليم الثانوي الرسمي. عمل منسقًا لمادتَي التاريخ والتربية في عدد من المدارس. انتُدب لمديرية الإرشاد والتوجيه وعمل منسقًا لها في محافظة الجنوب لمادتَي التاريخ والتربية. وشارك في أعمال التدريب على المناهج الجديدة لمادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، وفي لجان التأليف لمادة التاريخ. وهو أيضًا عضو الهيئة اللبنانية للتاريخ ومن مؤسّسيها.

٣٥- المحضر المفصّل لخلوة ٢٣-٢٥ آب ٢٠٢١.

٢. الخطوات الأولى: عقد جماعيّ ورؤية عامّة أوّليَّة

اللافت في هذه الخلوة أنَّ أعضاء المجموعة حرصوا على أنْ تكون بداية مسارهم مرتكزة على عقد جماعيّ بينهم، يوضّح ويحدّد «شروط العمل معًا»، بعدما ارتأوا أنَّ هذه الشروط ضروريَّة من أجل إنجاح المسار. وقد جاء هذا العقد على الشكل الآتي:

شروط العمل معًا		
في الرؤية المشتركة للحوار	**في روحيَّة الحوار**	**في آليَّات الحوار**
١. الاتّفاق على رؤية موحدة، والاستدلال على المستقبل من خلال التاريخ كعلم. ٢. الوصول إلى التاريخ الشفويّ. ٣. المصارحة بين أعضاء المجموعة: قبول الآخر، على أساس أنَّ الحوار قيمة أساسيَّة وكبرى في عالم اليوم. ٤. الالتزام على المدى الطويل. ٥. اعتماد مقاربات شاملة تحترم التنوّع وتسعى إلى الخروج بموقف واحد منه يكون حاضنًا للتنوّع. ٦. المساهمة في فهم كيفيّة عمل النظام السياسيّ الحالي المهيمن على لبنان. ٧. الاتّفاق على ثوابت منطلقها الواقع المجتمعيّ اللبنانيّ التعدّديّ.	١. الالتفات إلى أنّنا هنا للوصول إلى نتائج وليس لتفحّص آراء بعضنا البعض، وتسجيل النقاط، عدم التمترُس وراء الأفكار الشخصيَّة والمواقف الأيديولوجيَّة. ٢. العمل على إيجاد قواسم مشتركة لتوحيد الرؤية من الإشكاليَّات. ٣. احترام الاختلافات، أكان من حيث الآراء أو التموضعات أو الموضوعات. ٤. القدرة على الانزياح عن مركزيَّة الأنا. ٥. السعي إلى الحقيقة التاريخيَّة والسياسيَّة كما هي وبدقّة. ٦. الانفتاح على إمكان قبول الرأي الآخر أو قبول السرديَّة النقيضة. ٧. تحديد المشكلة بوضوح كي نتمكّن من تحديد الغاية من هذا العمل. ٨. السماح بمساحة من عدم الاتّفاق، أي الاتّفاق على عدم الاتّفاق. ٩. الاستفادة من خبرة الآخر. ١٠. التساهل والتحلّي بثقافة السلام.	١. توضيح المطلوب والالتزام به. ٢. الحفاظ على خصوصيَّة المداولات والآراء التي ستُعطى في النقاشات. ٣. القدرة على حسن الاستماع بعناية إلى الآخر. ٤. حرّيَّة التعبير ضمن احترام رأي الآخر والانفتاح عليه. ٥. الشفافيَّة والموضوعيَّة. ٦. الخروج من التعميمات إلى موضوعات محدَّدة يجري إيضاحها في دورة نقاش، ثمّ اعتبارها مبادئ يمكن البناء عليها. ٧. الاختصار في إبداء الرأي.

من بين الأمور التي جرى التداول فيها أيضًا هي التوقّعات الأوليَّة من هذا المسار. طبعًا، كان هناك وعي عند كلّ أعضاء المجموعة أنّ هذه التوقّعات إنّما هي مرحلة أولى في مسار قد يأخذنا نحو ديناميَّات غير متوقّعة. غير أنّه كان من اللازم أنْ نبدأ العمل وأنْ يكون هناك نوع من مجموعة توقّعات تساعدنا في تسديد المسار. ويمكن تلخيص أهمّ التوقّعات في الجدول الآتي:

التوقّعات	
١. التعاون، وتفادي المناكفة، والعمل بروحيَّة جماعيَّة منفتحة. ٢. الاستدامة. ٣. مراكمة الخطوات، والبناء عليها في كلّ محطة من أجل التقدّم نحو الخلاصات. ٤. التوصّل إلى خلاصات توليفيَّة في مختلف المواضيع. ٥. تحمّل فريق العمل لمسؤوليّته في القيام بدوره بالمراقبة والتنسيق وتصويب النقاش إذا اقتضى الأمر. ٦. دعم البحث العلميّ. ٧. تحضير ببيوغرافيا شاملة حول المواضيع قيد البحث والنقاش. ٨. الوصول إلى نتيجة ملموسة تتماشى مع الأهداف. ٩. قبول الرأي الآخر والصراحة في البوح بمكنوناتنا الوجدانيَّة عن الآخر. ١٠. تعاون بحثيّ وأكاديميّ بين المشاركين لأنَّ الغاية واحدة وهي تشخيص الحرب والإشكاليَّات المرتبطة بها ووضع رؤى مستقبليَّة. ١١. مشاركة الخبرات والإفادة منها.	١. إنشاء جماعة تعنى بحلّ النزاعات أو المشاكل. ٢. الاستفادة من نتاج المشاركين البحثيَّة والأكاديميَّة الجديَّة (كلّ كلام من خارج البحث المنهجيّ هو من قبيل الحسّ المشترك البعيد عن الحقيقة). ٣. وضع أوراق عمل من قبل المشاركين في مختلف المواضيع وإخضاعها للنقاش. ٤. تغليب المشتركات. ٥. دعم معنويّ وماديّ من المنظّمين، ومكافأة كل الجهود. ٦. إنتاج خطّة عمل لإصدار كتب لتعليم تاريخ لبنان ضمن الإطار التالي: ٧. أن يغطيّ التاريخ كل المناطق اللبنانيَّة ٨. أن يشتمل، إضافة إلى التاريخ السياسيّ، تاريخ المجتمع والاقتصاد والثقافة بمعناها الواسع. ٩. العمل على استمرار دعم للمشروع من قبل سفارة سويسرا، لكون سويسرا مجتمعًا تعدديًّا وتقوم سياستها الخارجيَّة على الحياد. ١٠. إرادة العمل من أجل بناء السلام في لبنان.

في خطوة تالية، كان لا بدّ لأعضاء المجموعة من التفكّر معًا في «اللماذا»: لماذا المسار ضروريّ اليوم؟ وكيف يرى الأعضاء تطوّر هذا المسار؟ وإلى أين يعتقدون أنَّه يجب أنْ يأخذهم؟ وربّما تصبّ كلّ هذه الأسئلة في السؤال الآتي: ما هي الرؤية العامّة لهذا المسار؟ بما يعنيه الأمر من محاولة أولى لبلْورة هذه الرؤية. وقد جاءت مداخلات الأساتذة الأعضاء مقسّمة وفق الجداول الأربعة الآتية:

لماذا المسار ضروري اليوم؟
١. ربط أزمة النظام السياسيّ الحالي بالحرب وافرازاتها: لإنتاج نظام سياسيّ متقدّم.
٢. إعادة قراءة جديدة للأحداث وفق مقاربة نقديَّة.
٣. الشعور بالمسؤولية لإعادة قراءة جديدة للحرب وفق أرضيَّة مشتركة نعمل على الاتّفاق عليها.
٤. أهميَّة طاولة حوار تنطلق من واقع النزاع المتكرّر على مدى قرن كامل، وضرورة تفسير هذا الواقع والخروج بدروس وخلاصات تساعد في تخطّيه والبناء لمستقبل مشترك أكثر استقرارًا.
٥. معالجة مسألة ضُعف الهويَّة اللبنانيَّة على الرغم من التاريخ المشترك على مدى قرن كامل.
٦. ضرورة المساهمة في تثبيت الهويَّة اللبنانيَّة.
٧. علاقة الثقافة والفكر بالسياسة.
٨. محوريَّة اتّفاق الطائف.
٩. المساهمة في خلق وعي مشترك بأنَّ الحرب خطرة على كلّ اللبنانيّين.
١٠.بناء سرديَّة من خلال خلاصات الحرب تُحدث وعيًا داخليًّا عند كلّ مواطن لبنانيّ حتّى لا نعود إلى الحرب.
١١.بناء دولة سيّدة تحمي السلام وكرامة المواطنين.
١٢.خطورة حالة التفكّك في محيطنا العربيّ وخطره على لبنان.

كيف نرى تطوّر المسار؟
١.مسار سياسيّ-أكاديميّ: ● تحديد المواضيع التي تعتبر أساسًا للنزاع. ● إصدار أوراق تُظهر وجهات النظر المختلفة. ● مناقشة الأوراق لإظهار التقاطعات والاختلافات فيما بينها. ● الخروج إلى العلن بهذه الأوراق، بهدف التأثير في الرأي العام، والسياسات العامّة.
٢.الانطلاق من الأرشيفات الداخليَّة والخارجيَّة.
٣.محاولة كتابة تاريخ للحرب، كلّ الحرب.
٤.التعلّم والاعتبار من تجارب المجتمعات الأخرى، وكيف استطاعت أن تحقّق حالة من الاستقرار، مع لحظ التمايز والفروقات معها.
٥.الانفتاح على جميع الاختصاصات في الوصول إلى الحقيقة التاريخيَّة بالاعتماد على مصادر ووثائق وشهادات حيَّة.
٦.إشراك فئات أخرى في مشروعنا، وفق تطوّر المسار (أحزاب/ جمعيَّات/ فئات مهمّشة/ ناس عاديون ...)
٧.تكوين فهم عميق للدوافع والتراكمات الوجدانيَّة للجماعات.
٨.تحديد موضوعات / كتابة أوراق/ مناقشتها / تقريبها أو إظهار تباعدها.

إلى أين؟
١.الإسهام في وضع أرضيَّة مشتركة وإطلاق مواضيع للوصول إلى الكيف.
٢.لفهم عميق للماضي للدوافع والتراكمات الوجدانيَّة للجماعات مع فهم للإطار القريب والبعيد للحرب.
٣.لجعل الضحايا والمهمّشين، والمقصيّين، والمنسيّين، والناس العاديّين جزءًا أساسيًّا من التاريخ بدل أنْ يكون التاريخ فقط تعبيرًا عن رأي المنتصرين وأرباب الحرب.
٤.ليساعدنا على أنْ نفهم أنفسنا من خلال القراءة العلميَّة للحدث التاريخيّ.

الرؤية العامّة
١.المساهمة في عدم تكرار الحرب وبناء السلام (حياة مستقرَّة وبلد قانون).
٢.إشراك التاريخ في بناء السلام، وتنقية الذاكرة، وبناء ثقافة مشتركة.
٣.المساهمة في خلق وعي مشترك بأنَّ الحرب خطرة على جميع اللبنانيّين.
٤.بناء وعي عند اللبنانيّين لا يسمح بالإعفاء عن المجرمين، بل أنْ يتمّ العمل من أجل محاكمتهم ومحاسبتهم.
٥.بناء سرديَّة من خلاصات الحرب المتنوّعة تُحدث وعيًا داخليًّا عند كلّ مواطن لبنانيّ حتّى لا نعود إلى الحرب.
٦.بناء دولة سيّدة حرّة تحمي السلام وكرامة المواطنين.
٧.بناء رؤية للبنان مرتكزة على تاريخه الشامل، يبني وعيًا مطابقًا للواقع، من أجل المساهمة في نشوء حياة سياسيَّة واجتماعيَّة لائقة باللبنانيّين، فيكون ولاء وانتماء كلّ لبنانيّ إلى لبنان أوَّلًا وأخيرًا.

بعد المداولات، جرت محاولة لتلخيص الهدف العامّ للمجموعة، فتمّ الاتّفاق على الصياغة الآتية:

«بناء وعي داخليّ وخطاب عند اللبنانيّين يسمح لهم بتنقية ذاكرتهم، وبناء ثقافة مشتركة من أجل بناء السلام والحياة المشتركة فيما بينهم على أساس إرادة العيش معًا».

التوفيق بين الثقافيّ والسياسيّ

بعد الانتهاء من الإجابة على تلك الأسئلة، تركَّز النقاش على العلاقة بين الثقافيّ والسياسيّ (Le culturel et le politique)، وكيفيَّة الربط بين المثقّف والسياسيّ، وبين الإنتاج الثقافيّ والديناميَّة السياسيَّة. كما طُرح تساؤل حول المرحلة الدقيقة

والخطيرة التي يمرّ بها الكيان اللبنانيّ والكيانات المحيطة، وإمكانيَّة الوصول إلى توافقات والذهاب باتجّاه بناء لبنانيّ مشترك في ظلّ هذه الظروف.

في محاولة الإجابة عن هذا السؤال، ظهر التوجّه القائل بأنّه ليس «لنا أنْ نلعب دورًا سياسيًّا مباشرًا، إنَّما يمكننا طرح كلّ الإشكاليَّات المرتبطة بالأنظمة السياسيَّة من علمانيَّة وفدراليَّة وكونفدراليَّة وتقسيم، وبالتالي القيام بدور الوَصْل بين الثقافيّ والسياسيّ». بتعبير آخر، أنْ يقدّم أعضاء المجموعة، من خلال طرح كلّ هذه الإشكاليَّات من الوجهة التاريخيَّة والسياسيَّة والدستوريَّة، داتا علميَّة من أجل المساهمة الفاعلة في النقاش السياسيّ والتأثير فيه. وفي محاولة إضافيَّة للتوفيق بين التيَّار المتحمّس للمخرجات السياسيَّة للمشروع والتيّار الحَذر منها، فقد تمّ اقتراح أن تقوم المجموعة بالتطرّق إلى الإشكاليَّات السياسيَّة بخاصَّة تلك المطروحة اليوم من وجهة نظر علميَّة وتاريخيَّة. إذ لا شيء يمنع مثلًا من مقاربة تاريخيَّة لإشكاليّات من مثل الطائفيَّة، والطائفيَّة السياسيَّة، والعلمانيَّة، والفدراليَّة، والكونفدراليَّة، والتقسيم، والنظام السياسيّ بشكل عامّ وغيرها. فإنْ لم يكن عمل المجموعة سياسيًّا بشكل مباشر، فإنَّ دورها الأساسيّ والجوهريّ قد يكمن في العمل على الشَبْك والوَصْل ما بين الثقافيّ والسياسيّ. وبحسب العديد من الأعضاء، فإنَّ المجموعة تتمتّع بهذه الجرأة في المطالبة بموقعها وحقّها كفريق من الأكاديميّين والخبراء في التأثير في السياسات العامّة في لبنان من الأعلى إلى الأسفل.

الخطوة التالية للمجموعة تمثّلت بالتبصُّر في الإشكاليَّات والأزمات التي تواجه عمليَّة التوثيق والتأريخ للحروب والنزاعات في لبنان. وهي جاءت على الشكل الآتي:

الأزمات والمشاكل	كيفية تجنبها في هذا المسار
على مستوى التوثيق: • مشكلة المصطلحات • التعميم • التنميط • تغليب وجهة نظر المنتصر • الأحكام المسبقة • مشكلة الذاكرة والانقسام المناطقيّ والطائفيّ وتأثيره في التربية • صعوبة الحصول على الوثائق من مصادرها • طغيان المدوّنة السلطويَّة • عدم حياديَّة بعض الوثائق • الشكّ بموثوقيَّة بعض الوثائق والمصادر • التوفيق بين المنهج العلميّ والجوّ الثقافيّ والواقع الحضاريّ • مناهج من إعداد مدرّسي مادّة التاريخ • النظام التعليميّ الذي يُضعف الاهتمام بالتاريخ • الكمّ الضخم من المصادر والأرشيفات المتنوّعة • التداخل بين العاملين الخارجيّ والداخليّ وصعوبة «الدوزنة» بينهما. • الاعتماد على البحث الفرديّ بينما يجدر الانتقال إلى المأسسة والعمل الفريقيّ والدعم الماليّ • الخروج من «التأريخ للطوائف» إلى التأريخ للوطن • الطلب من وزارة الخارجيَّة أرشفة وثائق لبنان الخارجيَّة وتصنيفها • توسيع حقل المؤرّخ، الانتقال إلى العلوم الأخرى	**على مستوى التوثيق:** • تجنّب التعميم، وتحديد وتعريف المفاهيم المصطلحيّة، ودراسة المصطلح، وضرورة الاعتماد أيضًا على مصادر ضحايا الحروب والفئات المسحوقة • ترتيب الوثائق بحسب نوع الوثيقة، وجهتها ومرجعيّتها • تنويع المصادر والوثائق ومقارنتها أكانت داخليَّة أو خارجيَّة من ينابيع مختلفة المشارب • التحقّق من الوثائق بمقاطعتها بعضها ببعض.

على مستوى التأريخ	على مستوى التأريخ
• إهمال ما لا يحقّق الغايات التاريخيَّة • مقاربات تنسجم مع الحدث • المنطلقات النمطيَّة في كتابة التاريخ • هل يمكننا أن نكون موضوعيّين صرفًا، بما قد يؤدّي إلى فتح بعض الجراحات	• يمكن الاستعاضة عن ضعف المصادر من خلال الأضداد • دراسة الوثيقة وفحصها للتأكّد من صد قيّتها • نقد النمطيّات • الاعتماد على كتاب ومؤرّخين متنوّعي المشارب والمواقف والانتماءات وقياس أعمالهم وغربلتها منهجيًّا • تفهّم الواقع كما حصل • أن يكتب التاريخ كما هو • الالتزام بأخلاقيّات مهنة التأريخ
على مستوى المؤرّخ: • يعمل المؤرّخ من دون أيّ دعم مؤسساتيّ (جامعة، مركز بحث، مختبرات، إلخ) أو ماديّ • ندرة الطلّاب المتخصّصين في التاريخ	**على مستوى المؤرّخ:** • أنْ يكون مؤرّخًا موضوعيًّا • أن يكون محايدًا تجاه كل ما يقع بين يديه من معطيات ووثائق • إنشاء مختبرات، أو مراكز لعلوم الإنسان تهتمّ بتأمين الأرضيَّة والدعم الماديّ والمعنويّ والعلميّ للمؤرّخ

هل هناك حقيقة تاريخيَّة؟

كالعادة، دار نقاش حول النقاط المطروحة آنفًا. وكان تساؤل حول قراءة التاريخ، وإنْ كانت تتمّ من منظور تأويليّ. وإذا كان الأمر كذلك، هل هناك من إمكانيَّة لحقيقة في التاريخ؟ بعض أعضاء المجموعة قال بأنّ «جلّ ما في الأمر أنّ المؤرّخ يقوم بتأويل التاريخ وإعطائه معنى لإفادة الحاضر. من هنا أهميَّة أنْ تكون قراءة التاريخ على أساس فتح الأفق، أي نقوم بقراءة الماضي بما يخدم الحاضر (مثلًا تعزيز الانتماء المواطنيّ، تعزيز بناء السلام، إلخ...)». حتّى أنّ هذا البعض اعتبر أنَّ «الواقع الحالي هو الذي يُحدّد الرجوع إلى الماضي والانتقاء منه (L'histoire est éclectique). فلا يمكن، أنْ يتمّ الفصل بين عمليَّة التأريخ والواقع

السياسيّ [...]». حتّى أنَّ البعض ذهب للقول بأنَّ «الفصْل بين التأريخ والواقع السياسيّ خطأ منهجيّ».

مقابل هذا الرأي القائل بأنّه لا يوجد تاريخ مجرّد، وبأنَّه لا يمكن الوصول إلى الحقيقة التاريخيَّة، كان هناك رأي يُعيد الاعتبار لأهميَّة الحقيقة التاريخيَّة وللموضوعيَّة بشرط اعتماد «المنهجيَّات العلميَّة والتاريخيَّة الصحيحة». بكلام آخر، إنَّ الموضوعيَّة في التاريخ إنّما ترتبط بمدى تحصُّن المؤرّخ بالمنهجيَّات التاريخيَّة والعلميَّة الصحيحة. ضمن هذا الرأي، ظهر كلام يؤكّد على أنَّ «التاريخ علم»، ولأنّه كذلك، فإنّه يحتمل، ككلّ علم، «نسبة من الخطأ». فحتّى «في العلوم الطبيعيَّة والتطبيقيَّة ليس هناك من حتميَّة، فكيف بالعلوم الإنسانيَّة؟». طبعًا، كان هناك إشارة من البعض إلى أنّه لا يجب أنْ نقع في خطأ القول بـ«الموضوعيَّة المطلقة»، لأنّها ليست موجودة. فما يتوخّاه المؤرّخ إنّما هو التوق إلى الموضوعيَّة إلى حدّ ما. فالتاريخ هو تفسير للحقائق، والحقيقة لا يمكن أنْ يملكها شخص مُحدَّد. وما يقوم به المؤرّخ هو محاولة التكلّم موضوعيًّا وعلميًّا بأكثر دقّة ممكنة مُعتمدًا على الأدلّة المتوافرة بين يديه. فهناك مؤرّخ يمكن أنْ يكون قد اطّلع على الموضوع من جهته، وآخر اطّلع على الموضوع عينه من جهة أخرى. وعليه، كلّ مؤرّخ هو على مسافة من الحقيقة. هنا تكمن أهميَّة كتابة التاريخ من وجهات نظر متعدّدة. وربّما هذا يمكنه أنْ يقودنا إلى «ذاكرة الاستقرار».

غير أنَّ ما توافق عليه كلّ أعضاء المجموعة هو تشديدهم على «أنَّ الشرط الأساسيّ في الكتابة التاريخيَّة هو الوثائق، والمذكّرات، والمصادر الخاصَّة والعامّة والإعلام والصور والفيديو». ومن إيجابيَّات عالم اليوم إمكانيَّة الوصول إلى كمّ هائل منها. وإنْ كان هذا الكمّ الهائل من المصادر التاريخيَّة يشكّل أيضًا تحدّيًا على المؤرّخ من ناحية أنّه لا يمكنه بمفرده أنْ يعالجها بكلّيتها، فهنا تبرز أهميَّة أنْ يكون العمل التأريخيّ كفريق مرعيًّا من مؤسّسات وتمويل دائم. كما تمّ التطرّق إلى أهميَّة البُعد الوطنيّ للتأريخ، بمعنى أنْ يتمّ التركيز في عمليَّة التأريخ على التاريخ الوطنيّ وليس فقط التأريخ للطوائف. وهناك ضرورة

فرضتها على المؤرّخ تطوّرات العلوم، بما يدفعه ليكون منفتحًا وحتّى مُتخصّصًا في علوم أخرى (Interdisciplinarité\approche multidisciplinaire).

إضافة إلى ما سبق، فقد فرضت منهجيَّة العمل نفسها على أعضاء المجموعة. جاءت نتيجة المداولات وفق توجّهين: أوّلهما «موضوعاتيّ»، أي اعتماد الموضوعات كأساس للتحقيب التاريخيّ، وثانيهما «كرونولوجي»، أي اعتماد التسلسل التاريخيّ. كما أنَّ العديد من أعضاء المجموعة شدّدوا على أهميَّة الاتّفاق على تعريف المصطلحات والمفاهيم قبل الشروع في استخدامها، إضافة إلى التركيز على الفئات المهمّشة في المجتمع خلال الحرب. وقد أُخذ التداخل بين التاريخ والذاكرة والعلوم الإنسانيَّة بالاعتبار.

خلاصة النقاشات

وإنْ كان هناك من خلاصة تعكس أجواء وتوجّهات الخلوة الأولى، فإنَّه يمكن القول إنّ أعضاء المجموعة نجحوا في بناء الثقة والاحترام فيما بينهم مع التشديد على التزامهم بمسار طويل الأمد. وهو الأمر الذي تُرجم في العقد الجماعيّ والأوراق المرافقة له، وفي الجلسات الطويلة المشتركة أكان في أثناء جلسات العمل أو أثناء فترات الراحة والسهرات، وهو ما عكس الرغبة والإرادة لدى جميع الأعضاء للّقاء والنقاش وتبادل الأفكار والآراء. وعليه، جاءت الأجواء العامّة لهذه الخلوة مغلّفة بروح جميلة وبنّاءة وحماسة للعمل المشترك.

إضافة إلى ذلك، ظهر إدراك واضح لدى جميع الأعضاء بأنَّ هذا المشروع الذي أطلقنا عليه معًا تسمية «إحا الوقت نحكي تاريخ» ليس جلسة حواريَّة حول حرب لبنان والإشكاليَّات اللبنانيَّة فحسب، بل هو مسار طويل متعدّد الأبعاد والنشاطات؛ فيه البحثيّ، وفيه الحواريّ، وفيه التاريخيّ، وفيه السياسيّ، وفيه اللقاء، وفيه طموح التجربة الرائدة في لبنان والمنطقة والعالم لأناس أكاديميّين قادرين على العمل معًا من أجل التعامل مع ماضيهم بهدف بناء أفضل لحاضرهم ولمستقبلهم. ولا ضير ربّما من التذكير هنا، بأنّ أحد أهمّ أهداف هذا المشروع على المدى

الطويل، وإنْ لم يكن يتطرّق بشكل مباشر إلى العمل السياسيّ اليوميّ، التشبيك بين الثقافيّ والسياسيّ، بين مجتمع الأكاديميا والمجتمع السياسيّ، من أجل بناء الدولة القادرة على ضمان استدامة السلام والاستقرار، وبالتالي تأمين العيش الكريم اللائق بحقّ كلّ إنسان. بتعبير آخر، لقد حرص أعضاء المجموعة على أنْ يكون هذا المشروع إطارًا لبناء «قوّة مثقّفين» قادرة على إعادة الاعتبار إلى الثقافة، وإلى التاريخ، وإلى الأكاديميا، وإلى الحوار في العمل السياسي.

٣. لنتعامل مع ماضينا...

بعد ثلاثة أشهر تقريبًا من الخلوة الأولى، كان لا بدّ من التعمّق أكثر في المسار المشترك لأعضاء المجموعة. كانت هناك خطوة لا بدّ منها من أجل هذا التعمّق، ألا وهي الاطّلاع على مبادئ «التعامل مع الماضي». وعليه، كان الاتّفاق ما بين الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ والسفارة السويسريَّة وأعضاء مجموعة الأكاديميّين، أنْ تتمحور الخلوة الثانية، التي امتدّت من ١ إلى ٤ كانون الأوّل ٢٠٢١ ، حول هذا الأمر. ولكي تؤكّد السفارة السويسريَّة التزامها إزاء المجموعة، افتتحت سفيرة سويسرا في لبنان وسوريا الدكتورة ماريون فايشيلت (Marion Weichelt) هذه الخلوة بكلمة أكَّدت فيها التزام سويسرا بدعم المجموعة على المدى الطويل بما يحقّق مطامح المجموعة الحواريَّة والسياسيَّة والأكاديميَّة[٣٦].

لم يكن اليوم الأوَّل من الخلوة الثانية مجرّد اطّلاع على مجال «التعامل مع الماضي»، بل تمّت الاستعانة بأحد أفضل خبراء هذا الأمر على المستوى الدوليّ، وهو الدكتور سيرج رومين (Serge Rumin)، ليقوم بتدريب المجموعة على مسألة التعامل مع الماضي من دون إغفال واقع أنَّ هذه المسألة لها عوائقها ومحدوديّتها.

في شرحه لهذا المجال، اعتبر الدكتور رومين أنّه عندما نتعامل مع الماضي فإنَّه علينا أنْ نأخذ بالاعتبار أربعة أمور رئيسيَّة: ١) العدالة: حيث يتبع مسار تحقيق جنائيّ يساهم في تحقيق العدالة؛ ٢) الحقيقة: بحيث يتمّ تشكيل هيئات تُعنى بإبراز حقيقة ما حصل في هذا الماضي الحسّاس (مثل تبيان مصير الأشخاص

٣٦- محضر مفصّل للخلوة الثانية، ١ – ٤ كانون الأوّل ٢٠٢١.

المفقودين)، كما يشمل المناهج التعليميَّة؛ ٣) التعويض والحق في جبر الضرر: الذي ينصّ على أنْ يتمّ تحديد الضحايا والتعويض عليهم معنويًّا وماديًّا، على أنْ تكون عمليَّة التعويض هذه مرتبطة بمؤسَّسات الدولة؛ ٤) ضمان عدم التكرار: ويشمل وضع آليّات وإصلاحات مؤسَّساتيَّة تضمن عدم التكرار. وهذا تمامًا ما يحوّل عمليَّة التعامل مع الماضي إلى مسألة تأسيسيَّة في بناء السلام المستدام.

وقد استُتبع عرض الدكتور روبين بنقاش غنيّ ومستفيض بين أعضاء المجموعة وثلاثة خبراء من سويسرا هم البروفيسور دومينيك ديرلفانغر (Dominique Dirlewanger)[٣٧]، والبروفيسور جورج كرايس (Georg Kreis)[٣٨]، والبروفيسور كارلو موز (Carlo Moos)[٣٩]. تمحور النقاش حول المسائل التالية: كيف خرج السويسريّون من نزاعاتهم الأهليَّة؟ ما هي دوافع النزاعات الأهليَّة في سويسرا وما هي جذورها المجتمعيَّة والتاريخيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة؟ ما هي الأسس التي بنى عليها السويسريّون من أجل التلاقي فيما بينهم؟ ما هي الميثولوجيَّات المؤسّسة التي تركّزت عليها المواطنيّة السويسريَّة؟ ما هو الجذع الثقافيّ المشترك الذي بنوا حوله مشتركاتهم؟ وكيف وصلوا إلى هذا المشترك؟ وكيفيَّة إدارة التعدديَّة السويسريَّة على مستوى بُنية الدولة؟ وما هي المبادئ الأساسيَّة التي ارتكزوا عليها؟

يمكننا القول هنا أنَّ الأسئلة الشغوفة التي طرحها الأكاديميّون اللبنانيّون كانت أوسع من أنْ تجد إجابات تامّة عليها، غير أنَّ الخبراء السويسريّين الثلاثة حاولوا أنْ يضعوا بعض الأفكار المحوريَّة التي قد تشكّل مداخل إجابات. من هذه الأفكار واقع أنَّ «سويسرا هي أمّة إرادة، تشكّلت بإرادتها»، بما يعنيه هذا الأمر من رغبة مشتركة من غالبيَّة السويسريّين بالعيش معًا. وهذه الإرادة السويسريَّة إنّما ترتكز على اعتبار أنَّ «التعدديَّة هي جزء لا يتجزَّأ من الحياة السويسريَّة». من هنا كان سبيل السويسريّين في التعامل مع الماضي يقوم على بناء مناهج ترتكز على الوطنيَّة والديمقراطيَّة، إذ إنَّ التجربة السويسريَّة أثبتت أنّه «كلّما تمكّن السويسريّون

٣٧- مؤرّخ، وله عدد من الكتب حول تريخ سويسرا.
٣٨- مؤرّخ، وأستاذ التاريخ العام في جامعة بال Bâle.
٣٩- أستاذ في التاريخ العام وفي التاريخ السويسري، والمستشار العلمي للمعجم التاريخي السويسري.

من مناقشة أحداثهم الماضية بطريقة منفتحة [وبالتالي تعاملوا مع ماضيهم وفق قاعدة إرادة العيش معًا على أساس التعدديَّة]، كلّما اتّجهوا نحو الديمقراطيَّة».

في اليوم التالي من الخلوة الثانية، حاول أعضاء المجموعة، ومن خلال عمل فرق مُتخصّصة من بينهم أنْ يُطبّقوا ما كان قد تقدَّم به الدكتور سيرج رومين على الواقع اللبنانيّ (العدالة، الحقيقة، التعويض وجبر الضرر، وضمان عدم التكرار)، وقد خرجوا بالاستنتاج الآتي: هناك إرادة عند اللبنانيّين بالعيش معًا، ولكنّها إرادة ضعيفة مرتكزة على موازين قوى متغيّرة وفق ديناميَّة استقواء أحد الأطراف الداخليَّة بقوى خارجيَّة. إنَّ ميزان القوى بين الأطراف اللبنانيَّة وليس الإدارة الرشيدة للتعدديَّة، هو ما يحكم إرادة العيش معًا. بل إنَّ اللبنانيّين يبدون في حالة من الحرب المستمرّة، وكأنّ المسبّبات النفسيَّة والذاتيَّة لا تزال قائمة. ناهيك عن أنّهم لم ينجحوا حتّى اليوم ببناء الجذع المشترك فيما بينهم، ولم يُطوّروا الشروط العملانيَّة لهذا الأمر، وهذا ناتج من عدم اعترافهم بحقيقتهم التي مفادها أنَّ بُنيتهم المجتمعيَّة هي بُنية مركَّبة وتعدديَّة. يُضاف إلى هذا الواقع عدم وجود نظرة موحّدة إلى لبنان.

ما العمل إزاء هذا الواقع؟

ارتأى أعضاء المجموعة أنّه من الواجب تطوير آليَّات عمل من أجل توظيف أعمالهم البحثيَّة وحواراتهم في خدمة الرؤية التي اتّفقوا عليها في الخلوة الأولى والتي يمكن تلخيصها بالجملة الآتية:

«خطاب تاريخيّ جديد يساهم في بناء السلام وتعزيز الحياة المشتركة»

وقد خرج عندها الخبراء بالأفكار–الآليَّات الآتية:

- إطلاق منصّة علميَّة أكاديميَّة (إلكترونيَّة، نشرة أو مجلة محكّمة).
- إطلاق عمل توثيقيّ تشاركيّ حول وثائق الحرب: أفراد ومؤسّسات، الذاكرة الجماعيَّة.
- بلْورة مدوّنة سلوك أو شرعة جديدة للبنان تُبنى على التجارب التاريخيَّة،

قاعدة لكتابة تاريخ من أجل صناعة السلام، وتعزيز الهويَّة المشتركة، وبناء الوعي الجماعيّ.

- العمل على التأثير في الخطاب السياسيّ.
- البدء بالتشبيك مع عدد من الهيئات والجهات والأفراد المؤثّرين في الشأن العامّ.

بهاتَيْنْ الخلوَتيْن انتهت المرحلة الأولى حيث تمَّ بناء المجموعة وتمكينها ووضع الأسُس الأولى لها. وعليه، كان لا بدّ في المرحلة الثانية أنْ تبدأ المجموعة خطواتها العمليَّة نحو إعطاء المزيد من الطابع السياسيّ لمسارها الجامع ما بين الحواريّ والأكاديميّ والبحثيّ.

ثانيًا - لمسار سياسيّ أكثر وضوحًا: نحو المأسَسَة

كان التحدّي الأساسيّ أمام مشروع «إجا الوقت نحكي تاريخ»، ومجموعة الأكاديميّين، كيف نخوض المرحلة الثانية من مسارنا، التي امتدّت بين عامَي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وفق ديناميَّتين: ديناميَّة فكريَّة تقضي بإطلاق حوارات حول إشكاليَّات مهمّة، مثل توصيف مرحلة الحروب في لبنان وتسميتها، والهويَّة اللبنانيَّة، وبناء الدولة، وديناميَّة سياسيَّة تحوّل المجموعة من مجرّد فريق من الأكاديميّين إلى فريق لديه رؤية ورسالة وهويَّة وأهداف ذات طابع سياسيّ–علمي.

في ما خصّ الديناميَّة الأولى، سوف نتطرّق إلى مضمونها في الأقسام اللاحقة، من أوراق مقدَّمة، ونقاشات حصلت، وخلاصات مشتركة. أمَّا الديناميَّة الثانية، فقد انطلقت من خلال إنشاء «فريق النواة»، والذي تألَّف من تسعة أعضاء من المجموعة وهم الأساتذة: باسم الراعي، نديم نجدي، أنطوان سعد، نايلة خضر حماده، جورج شرف، أمين الياس، ابتهاج العش، منى الباشا، وماريا عبد الرحمن. تمثَّل الهدف الأساسيّ من «فريق النواة» هذا بأنْ يكون القوّة المحرّكة الداخليَّة للمجموعة الكبيرة بما يساعدها على بلْورة توجّهاتها وهويّتها ورسالتها ورؤيتها العامّة وأهدافها، انطلاقًا من الأوراق التأسيسيَّة التي وُضعت إبّان المرحلة السابقة.

وقدّ تقرَّر أنْ يكون هناك اجتماعات دوريَّة لفريق النواة، بمعدّل مرّة كلّ شهر تقريبًا، بحيث يتابع هذا الفريق الأفكار المتداولة ضمن المجموعة الكبرى خلال اللقاءات أو الخلوات الكبرى، ويقوم بتحويلها إلى خطط عمل وخرائط طريق، وذلك بهدف الانتقال من النظريّ إلى العمليّ ومن الأكاديميّ إلى السياسيّ. خلاصة القول، إنّ فريق النواة سيتمتّع بدور استراتيجيّ، وتنسيقيّ، وتنفيذيّ/تطبيقيّ.

في ما يتعلّق بملامح أعضاء هذا الفريق، فقد تمّ الاتّفاق على المعايير التالية: ١) أنْ يتمتَّع العضو بفكر استراتيجيّ، وقدرة على ترجمة الأفكار إلى خطط عمل؛ ٢) أنْ يكون قادرًا على التفاعل الفكريّ مع الآخرين؛ ٣) أنْ يكون على صلة بالشأن العامّ؛ أنْ يكون لديه قدرة جيّدة على التواصل الفعّال؛ ٤) أنْ يكون لديه الوقت اللازم والكافي لمتابعة الاجتماعات؛ ٥) كما كان هناك تمنٍّ بأنْ يعكس فريق النواة التنوّع الجندريّ الموجود داخل المجموعة الكبرى.

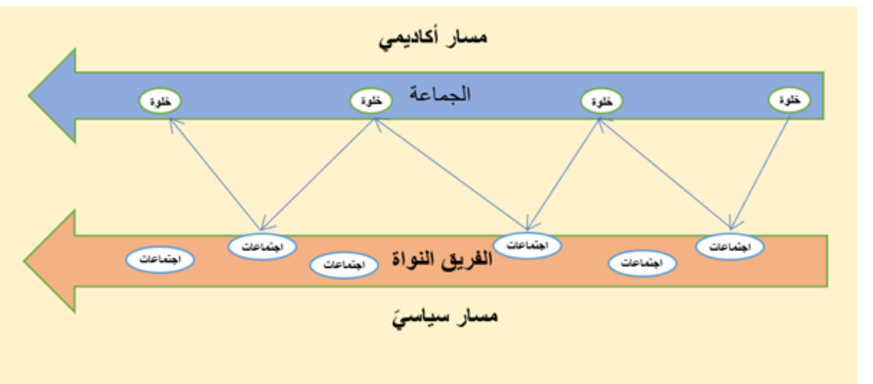

كان التوجّه الأساسيّ الذي ظهر في اجتماعات فريق النواة الذي تمّت مواكبته بموافقة ودعم تامّ من المجموعة الكبرى، خلال خمس خلوات امتدّت من شباط ٢٠٢٣ إلى كانون الأول ٢٠٢٣، هو أنْ تتحوّل المجموعة إلى شخصيَّة معنويَّة لها استقلاليّتها ودورها في الشأن العامّ في لبنان.

وقد يكون مهمًّا هنا أنْ نعكس، ولو بشكل مختصر، الأجواء والنقاشات التي

أحاطت بهذا التوجّه التي يمكن استخلاصها من محاضر اجتماعات فريق النواة والمحاضر المفصّلة للخلوات.

انطلق النقاش من التشديد على أهميَّة المسار السياسيّ للمجموعة بما يمكّنها من وضع رؤية لمستقبل بلد يعيش فيه اللبنانيّون بسلام. تمثّل التحدّي الأساسيّ هنا في بلْورة ديناميَّة تُخرج أفكار هؤلاء الأكاديميّين التي كانت حبيسة داخل الغرف المغلقة إلى العلن، وتحويل النقاش النظريّ إلى خطط عمليَّة وديناميَّة مجتمعيَّة. وقد تمّ الإجماع على فكرة أنَّ الوقت الحالي يشكّل Momentum ممتازًا للتحرّك من أجل التأثير في الرأي العامّ، وقد تكون اللحظة التي يمرّ بها لبنان في المرحلة الراهنة، على حراجتها، الفرصة الأفضل لتظهير ديناميَّة سياسيَّة جديدة. وعندما طُرح السؤال ممَّن تنتظر الناس هذه المبادرة؟ كانت الإجابة: «من مجموعة ذات شرعيَّة علميَّة وتاريخيَّة وسياسيَّة قادرة أنْ تعبُر للناس». مبادرة يقودها أناس يمثّلون «سلطة أخلاقيَّة ووطنيَّة وعلميَّة» تكون قادرة على طرح لغة جديدة وتكون «قُطب جذب» للناس يثقون به.

وعليه، تثبّت ميل المجموعة للذهاب باتّجاه «المَأْسَسَة». من هنا، بدأ الحديث حول كيفيَّة تجسيدها من خلال: إيجاد اسم للمجموعة، تعريف المجموعة (من نحن؟)، وصياغة «مانيفستو» لها يحدِّد بروفايل المجموعة الأكاديميّ ورؤيتها السياسيَّة المقترحة في التغيير المنشود. وقد اتُّفق على المعادلة التالية لتكون نصًّا يتمّ الانطلاق منه لكتابة تعريف عن المجموعة تحت عنوان «من نحن؟»

نحن مجموعة تطمح لأنْ تكون شخصيَّة معنويَّة تُعبّر عن مسؤوليَّة الأكاديميا في التأثير في الشأن السياسيّ انطلاقًا من مقاربة متعدّدة الأبعاد للماضي

كما اقترحت نقاط أخرى لتُشكّل مفاصل لهذا التعريف مثل:

- أنْ تكون المجموعة نقطة مرجعيَّة/ارتكاز، وتعمل على تفكيك السرديَّات الشائعة والمتناحرة.
- أنْ تُبدي المجموعة مواقف من قضايا وطنيَّة مطروحة.

- أنْ تحدّد المجموعة موقفها الفكريّ من الفكرة اللبنانيَّة ومن الدولة في لبنان.
- أنْ تعمل المجموعة على تعزيز ثقافة بناء الدولة في لبنان.

كما اقترحت نقاط عملانيَّة:

- إنشاء لجنة للبدء بوضع تصوّر لمعجم للمفاهيم السياسيَّة بهدف تطوير الخطاب السياسيّ والمجتمعيّ في لبنان، وتشكّلت من الأساتذة: جمال واكيم، أنطوان سعد، جورج شرف، باسم الراعي، ديمه دو كليرك، وأمين الياس (كمنسّق).
- إنشاء لجنة لمتابعة الشأن التربويّ لا سيّما وضع المناهج، وخاصّة وضع منهاج لمادّة التاريخ في لبنان، وأيضًا لبلْورة رؤية تربويَّة مشتركة تقوم المجموعة الكبرى بتبنّيها، ومن ثمّ مشاركتها مع أصحاب الشأن التربويّ في لبنان، وقد تشكّلت من الأساتذة: منى الباشا، ليليان زيدان، يارا الخوري، نديم نجدي، سيمون عبد المسيح، ونايلة خضر حماده (كمنسّقة).

ثالثًا - أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان: الهويَّة، الرؤية، الرسالة والأهداف

تميّز مسار مأسَسَة المجموعة بتركيبه وتداخله؛ إذ كان اختيار اسم المجموعة مرتبطًا ببلورة الهويَّة والأهداف والمانيفستو الذي تجزّأ لاحقًا ليصبح الرؤية والرسالة. وقد تمّ تكريس عدد كبير من الجلسات، أكان ضمن إطار اجتماعات فريق النواة، أو الخلوات العامّة، من أجل صياغة كلّ ملامح الشخصيَّة المعنويَّة المرتجاة لمجموعة الأكاديميَّات والأكاديميّين ومناقشتها وإقرارها. حتّى إنّه يمكن القول، إنَّ النقاشات والخلاصات المشتركة التي كان الأساتذة يجرونها حول إشكاليَّات الهويَّة وبناء الدولة والعيش معًا ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في بلورة هذه الملامح.

في ما خصّ الاسم على سبيل المثال، تمّ عقْد عدّة جلسات ابتداءً من

تمّوز ٢٠٢٣ حيث خرج أعضاء المجموعة بعدد من الاقتراحات من مثل: «مسار وآفاق»، «رؤية وطنيَّة أكاديميَّة قادرة/رواق»، أكاديميّون للبنان الآتي»، «أكاديميّون لبنانيّون للتجذير والتجسير»، وغيرها. وفي كلّ مرّة كان الأعضاء يرتأون أنْ ينتظروا مآلات العناصر الأخرى، لعلّها تساعدهم على اتّخاذ القرار بالاسم.

إنَّ هويَّة المجموعة والمانيفستو الخاصّ بها جاءا نتيجة مسيرة طويلة من النقاش والأخذ والردّ، وتمّ وضع عدد من المسودّات بين تمّوز وكانون الأوَّل من العام ٢٠٢٣ قبل التقرير في الصيغة النهائيَّة الذي تمّ في الخلوتين الأخيرتين من المرحلة الثانية (خلوة[٤٠] ٢٣ – ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٣، وخلوة ١٥ كانون الأوَّل ٢٠٢٣) اللتين تمّ تيسيرهما من قبل الدكتور مارتن عقّاد[٤١] ومساعدته الأستاذة شادن هاني[٤٢]. خلال هاتين الخلوتين الأخيرتين من المرحلة الثانية، توافق الأساتذة على صيغة نهائيَّة لهويَّة المجموعة، ورسالتها، ورؤيتها، وأهدافها. وهي أتت كالآتي[٤٣]:

٤٠ محضر خلوة ٢٣ - ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٥.

٤١ دكتور متخصّص في تاريخ العلاقات الإسلامية - المسيحية، ومؤسس مركز ARA للأبحاث. وهو حاليًا يشغل منصب رئيس كلية اللاهوت للشرق الأدنى.

٤٢ متخصّصة في اللاهوت، ومؤسسة مركز ARA للأبحاث.

٤٣ الوثيقة الرسميَّة لمجموعة عمل «أكاديميّات وأكاديميّون من أجل لبنان».

الهويَّة

مجموعة ناشطة من الأكاديميّين المؤمنين بالهويَّة اللبنانيَّة الجامعة المنفتحة والراسخة، والمتّفقين على الثوابت الوطنيَّة وعلى ثقافة الحوار البنّاء بين المكوّنات المجتمعيَّة الثقافيَّة، والعاملين على تجسيد إرادة العيش معًا في دولة المؤسّسات التي يكرّسها الدستور اللبنانيّ.

الرؤية

أنْ يكون لبنان دولة سيّدة وحرّة، تحمي كرامة المواطن وتنشر ثقافة السلام والحوار البنّاء، حيث الهويَّة اللبنانيَّة الجامعة مُرتكزة على تاريخ يبني وعيًا ثقافيًّا مشتركًا يؤسّس لمستقبل أفضل لكلّ المواطنين.

الرسالة

من خلال عملها على ترسيخ جذع الهويَّة اللبنانيَّة الجامعة، أنْ تكون المجموعة:

- الموجّه للمفاهيم والقيم والثقافيَّة والأسس الدستوريَّة لتعدديَّتهم ولتعايشهم؛
- العامل على ترسيخ مفاهيم المواطنة التي توائم بين الهويَّة اللبنانيَّة الجامعة وبين ثقافة العيش معًا؛
- المحفّز على بناء ذاكرة جماعيَّة متعافية من خلال السرديَّة التاريخيَّة لتظهير الثوابت المجتمعيَّة ووضع أسس متينة للبنان المستقبل.

الأهداف

تتمّم المجموعة رسالتها عبر المهام الآتية:

١.تفعيل دور الباحثين والأكاديميّين وأصحاب الفكر في رسم مستقبل لبنان.
٢.خلق سرديَّات ذات طابع براغماتي تعزّز ثقافة العيش معًا والهويَّة الوطنيَّة.
٣.تظهير المشترك على الصعيد القيميّ والتعايشّي بين فئات المجتمع اللبناني.
٤.تقديم مقاربة دستوريَّة تعزّز الهويَّة الوطنيَّة الجامعة الحاضنة للتنوّع.
٥.تعزيز خطاب سياسيّ يحترم مبادئ وقيم الديمقراطيَّة التعدديَّة.
٦. تعزيز خطاب تربوي ومقاربات تساهم في تعزيز الهوية الوطنيَّة وثقافة العيش معًا

عند نهاية خلوة ١٥ كانون الأوَّل[٤٤]، وبعد أنْ صوّت كلّ الأعضاء على هويّتهم ورسالتهم ورؤيتهم وأهدافهم، اتّفقوا على أنْ يكون اسم مجموعة عملهم:

أكاديميَّات وأكاديميّون من أجل لبنان

رابعًا - نحو العمل العلنيّ

جاءت المرحلة الثالثة التي امتدّت طيلة العام ٢٠٢٤ وحتّى منتصف العام ٢٠٢٥ لإطلاق مجموعة عمل «أكاديميَّات وأكاديميّون من أجل لبنان» إلى العلن وبدء المجموعة بتنظيم شؤونها الداخليَّة. وكان ذلك من خلال صياغة نظام داخليّ لها وإقراره، وإرفاقه أيضًا باتّفاقيَّة تنظيم العلاقة بينها وبين الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ[٤٥].

بهذا، اعتبر أعضاء مجموعة العمل أنّهم باتوا جاهزين للخروج إلى العلن، وتقرّر أنْ يكون موعد حفل الإطلاق في ٢٤ أيلول ٢٠٢٤. غير أنَّ رياح عواصف الشرق الأوسط ولبنان جاءت بما لا يخدم هذه المناسبة المنتظرة، إذ أعلن الجيش الإسرائيليّ، قبل يوم واحد من موعد الحفل، أي الاثنين ٢٣ أيلول، التحذير العامّ لأهالي الجنوب بضرورة إخلاء مناطقهم. كان هذا التحذير هو إشارة إطلاق عدوان على لبنان كردّ على ما سمّي بـ«حرب الإسناد» التي كان أطلقها حزب الله ضد شمال إسرائيل في الثامن من تشرين الأوَّل ٢٠٢٣، بعد يوم واحد على عمليَّة «طوفان الأقصى» التي نفّذتها حركة حماس في السابع من أكتوبر ضدّ ما يُعرف بغلاف غزّة.

تأجّل حفل الإطلاق إلى ما بعد إعلان وقف إطلاق النار[٤٦]، إلى يوم الخميس ٢٧ شباط ٢٠٢٥ في قاعة أوتيل الراديسون بلو مارتينيز في بيروت عين

٤٤- محضر خلوة ١٥ كانون الأول ٢٠٢٣.
٤٥- أنظر محاضر خلوة ٣٠ آب ٢٠٢٤، وخلوة ٧ - ٨ شباط ٢٠٢٤.
٤٦- وهو الإعلان الفرنسي-الأميركي في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ لوقف إطلاق النار بين دولة لبنان ودول إسرائيل، وتنفيذ القرار ١٧٠١.

المريسة بحضور أعضاء مجموعة العمل وأمام حفل من الأكاديميّين والناشطين والمهتمّين. أمّا أعضاء مجموعة عمل «أكاديميَّات وأكاديميُّون من أجل لبنان» الذين حافظوا على التزامهم هذا المسار فهم، وفق الترتيب الأبجدي: أمين الياس، منى الباشا، أمل بو غنّام[٤٧]، وليد حشيشو، أنطوان الحكيّم، نايلة خضر حماده، يارا الخوري، ديمه دو كليرك، باسم الراعي، ليليان زيدان، أنطوان سعد، عبد الرؤوف سنّو، جورج شرف، محمد شيَّا، سيمون عبد المسيح، جمال عرفات، ابتهاج العشّ، بطرس لبكي، وسام اللحّام، نديم نجدي، جمال واكيم[٤٨].

٤٧– وكان الدكتورة أمل بو غنّام قد توفيّت قبل أسبوعين من حفل الإطلاق بعد صراع مع المرض. وقد أهدى زملاؤها هذا الإطلاق إلى روحها.

٤٨– من الجدير أن نذكر هنا، أنَّ تيسير الخلوات في المراحل الثانية والثالثة تكفّل بهما كلّ من الأساتذة نايلة خضر حماده وأمين الياس.

القسم الثاني

في تسمية مرحلة الحروب في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠)

كنّا قد ذكرنا في القسم السابق، أنَّ مجموعة العمل قرّرت اعتماد ديناميتّين، أولى ذات طابع سياسيّ تمثّل في مأسَسة المجموعة، والثاني ذات طابع أكاديميّ–فكريّ قضى بمناقشة إشكاليَّات لبنانيَّة والخروج منها بخلاصات مشتركة.

عليه، يُلاحظ القارئ، أنَّ الأقسام اللاحقة، ستبوَّب وفق الترتيب الآتي:

١. أوراق مقدّمة من أعضاء المجموعة.
٢. نقاش شارك فيها كلّ أعضاء المجموعة.
٣. خلاصات مشتركة (الهويَّة اللبنانيَّة، وبناء الدولة) وافقت عليها المجموعة.

يتمحور هذا القسم حول النقاشات الأوَّل الذي جرى بين أعضاء المجموعة في موضوع «تسمية مرحلة الحروب في لبنان وتوصيفها». وقد قدّم كلّ من الأساتذة أنطوان الحكيّم، وعبد الرؤوف سنّو، وسيمون عبد المسيح، ومحمد شيَّا مداخلات قيّمة جرى مناقشتها فيما بعد.

أولًا - حرب لبنان ١٩٧٥ - ١٩٩٠: أبعادها والتسمية الملائمة لها (الدكتور أنطوان الحكيَّم)

أطلق عليها قسم من اللبنانيّين تسمية الحرب الأهليَّة، بينما يؤكّد قسم آخر أنّها «حرب الآخرين على أرض لبنان». سنحاول أنْ نستعرض باقتضاب أبعاد هذه الحرب لنرى ما هي التسمية التي يمكن اعتمادها لتكون معبّرة عن واقع ما جرى

في لبنان خلال الحقبة المذكورة.

لهذه الحرب أبعادٌ جليَّة ثلاثة: البعد الداخليّ، والبعد الإقليميّ والبعد الدَوليّ.

١. البعد الداخليّ وتشعّباته

أ. أزمة النظام

من أهمّ الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الحرب في لبنان هي أزمة النظام السياسيّ. كان هذا النظام مرتكزًا على رُكنين أساسيّين: دستور العامّ ١٩٢٦ وتعديلاته، وميثاق العامّ ١٩٤٣. كانت السلطة التنفيذية دستوريًّا في يد رئيس الجمهوريَّة، والسلطة التشريعيَّة مناطة بالمجلس النيابيّ المؤلّف من ٩٩ نائبًا، ٥٤ مسيحيًّا و٤٥ مسلمًا، طبقًا للمعادلة التي فرضها سبيرس وكاترو عام ١٩٤٣، على قاعدة ٦ نواب مسيحيّين مقبل ٥ نوّاب مسلمين.

كان رئيس الجمهوريَّة، بحسب الدستور، مطلق الصلاحيَّات، يعيّن الوزراء ورئيسهم ويقيلهم، ويُعتبر غير مسؤول. أمّا الوزراء: فكانوا مسؤولين أمام المجلس النيابيّ.

بدأت الأزمة عندما رفض زعماء المسلمين هذا الواقع وأخذوا يطالبون بالمشاركة الفعليَّة في السلطة التنفيذيَّة وينتقدون صلاحيّات رئيس الجمهوريَّة.

أوَّل من فتح النار كان النائب عثمان الدنا الذي انتقد في المجلس النيابيّ، في حزيران ١٩٧٢، النظام اللبنانيّ الذي هو، في الممارسة نظام رئاسيّ، بينما هو بحسب الدستور نظام برلمانيّ (L'Orient-le Jour, 9 juin 1972). وتابع الحملة النائب عبد الله اليافي في مقال نشره في ٩ تموز ١٩٧٢ في جريدة L'Orient-le Jour عنوانه: Où s'arrêtent les pouvoirs du président de la République؟. اعتبر اليافي فيه أنَّ تصحيح النظام البرلمانيّ اللبنانيّ هو واجب وطنيّ. وذكّر بأنّه لا يوجد نصّ دستوريّ يحصر رئاسة الدولة لطائفة معيّنة، وبأنّ ذلك هو مجرّد عُرف يتناقض مع المادّة السابعة من الدستور التي تؤكّد أن اللبنانيّين جميعهم متساوون أمام القانون، ومع المادّة ١٢ التي تنصّ على أنّه يحقّ لهم جميعًا تبوّء الوظائف

العامّة.

أمّا سلطة رئيس الجمهوريَّة فهي مطلقة. أناطت به المادّة ٥٣ من الدستور اختيار الوزراء ورئيسهم وإقالتهم، ورفعت المادّة ٦٠ كلّ مسؤولية في إدارة شؤون الدولة إلا في حالتَيّ مخالفة الدستور والخيانة العظمى، في حين أنّ الوزراء الذين هم في الواقع معاونو الرئيس، مسؤولون أمام البرلمان. وأكّد اليافي أنّ ذلك يُعتبر هرطقة دستوريَّة (hérésie constitutionnelle). خلاصة القول: لا يمكن التسليم نهائيًا بإعطاء رئاسة الجمهوريَّة إلى طائفة معيّنة. لا يمكن اعتبار من يتحكّم بالسلطة التنفيذيَّة غير مسؤول.

تطرّق إلى الموضوع النائب كمال جنبلاط في مؤتمر عقده في شباط ١٩٧٣ (النهار ٩ شباط). برأيه، إنّ الوزراء المسؤولين أمام المجلس النيابيّ الذي يمثّل الشعب يجب أنْ يمسكوا أنفسهم بالسلطة التنفيذيَّة. أمّا رئيس الجمهوريَّة غير المسؤول، فهو يرأس ولكنّه لا يحكم. الرئيس الفعليّ للسلطة التنفيذيَّة هو رئيس الوزراء.

وفي تصريح آخر لجنبلاط، انتقد فيه صلاحيَّات رئيس الجمهوريَّة بالقول: «هكذا تبلغ سلطة رئيس الجمهوريَّة الذروة في مملكة مار مارون السعيدة» (النهار ١٩٧٤/٧/).

لم تكن هذه المطالبات فرديَّة تقدّمت بها شخصيَّات منعزلة، بل كانت جماعيَّة عند الطوائف الإسلاميَّة، لاسيّما عند السنّة. ففي ٢٧ نيسان ١٩٧٣، إثر الإنزال الذي قام به العدوّ الإسرائيليّ في بيروت واغتياله القادة الفلسطينيّين (أبو يوسف وكمال ناصر وكمال عدوان)، اجتمع ممثّلو الهيئات الإسلاميَّة والأسر النافذة في مركز حزب الهيئة الوطنيَّة في بيروت، وأعلنوا أنّ السُنَّة غير ممثّلين كما يجب في الحكم. وطالبوا بإعطاء رئيس الوزراء صلاحيّات تعادل صلاحيّات رئيس الجمهوريَّة، ورفضوا حصر السلطة بيد طائفة واحدة، وأن يحكم البلد رئيس غير مسؤول دستوريًّا. كما طالبوا باعتبار الجمعة يوم عطلة، وبإحصاء السكّان.

مع الإحصاء السكانيّ، نصل إلى نقطة ثانية في أزمة النظام، وهي تمثيل

الطوائف في المجلس النيابيّ.

نعلم جميعًا أنّ هناك خللًا ديمغرافيًّا بين الطوائف اللبنانيَّة، وأنَّ زيادة عدد المسلمين أمرٌ مسلّم به في حين يتراجع عدد المسيحيّين بسبب الهجرة وقلّة الولادات. وكان زعماء مسلمون استندوا في السبعينيَّات من القرن الماضي، إلى هذا الخلل ليطالبوا بأكثريَّة مقاعد المجلس النيابيّ (النهار ٢٦ تشرين الأول و٨ تشرين الثاني ١٩٧٢، و٩، ١٠ و١٣ شباط ١٩٧٣، و٥ تشرين الثاني ١٩٧٤). ففي تشرين الثاني ١٩٧٣ نشر النائب كمال جنبلاط، بالاتّفاق مع السيّد موسى الصدر، إحصاءً للسكّان ادّعى فيه أنَّ عدد المسلمين في لبنان أصبح ٢،٠٤٤،٠٠٠ نسمة، وأنَّ عدد المسيحيّين لا يتعدّى المليون ومئة وتسعة وتسعين ألفًا ١،١٩٩،٠٠٠ نسمة، (لوريون لو جور ٥ تشرين الثاني والنهار ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٣).

واستنادًا إلى تلك الإحصاءات، أكّد النائب جنبلاط أنّ مجلس النواب لا يمثّل الشعب بشكل قانونيّ، وبأنّه، بحسب الإحصاءات المذكورة، يجب أن يكون للمسلمين ٦٠٪ من النواب وللمسيحيّين ٤٠٪ (السفير ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٥). أمّا المفتي الشيخ حسن خالد، فزايد على جنبلاط، وأكّد في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٥ لكوف دو مرفيل، مبعوث الرئيس الفرنسيّ جيسكار ديستان، أنّ المسلمين يمثلون ٧٥٪ من الشعب اللبنانيّ إذ قال: «أضع بين يديّ دولتكم نقطة إحصائيَّة متّفق عليها: المسلمون والمسيحيّون هم بنسبة ٣ إلى واحد، ومع ذلك فإنّ المجلس النيابي يتكوّن من ٥٤ مسيحيّ و٤٥ مسلم».

وفي شهر آب من السنة نفسها، أي ١٩٧٥، نشر حسين القوّتلي، المدير العامّ لشؤون الإفتاء، مقالًا مسهبًا جاء فيه أنّه إذا استمرّ المسيحيّون يطالبون بضمانات لمستقبلهم، فإنّ المسلمين سيطالبون بأسلمة الدولة، وأضاف: «إنّ المسلمين يعملون في الوقت الحاضر من أجل حكومة متوازنة قوامها العدالة والمساواة. يشكّل ذلك بالنسبة إليهم حلًّا وسطًا. أمّا الحلّ الجذري فهو إنشاء

دولة إسلاميّة في لبنان (السفير ١٨ آب ١٩٧٥).

إنَّ ما ورد في مقال القوّتلي ردّده المفتي حسن خالد في أكثر من مناسبة. ففي أحد اجتماعات قمّة عرمون في أيّار ١٩٧٦، بحضور مبعوث الرئيس القذافي، عبد السلام جلّول، قال له المفتي: «اتّجاهنا كان أنّ الأغلبيّة هي التي ينبغي أن تحكم، ونحن كمسلمين نشكّل الأغلبيّة. إلّا أنّ الالتزام العربيّ والوطنيّ غلب عند المسلمين، فبدأنا نطالب بإلغاء الطائفيّة السياسيَّة، وهذا أهمّ مطلب بالنسبة إلى الرئاسات والمجلس النيابيّ وغيره من مؤسّسات الحكم، ولو خيّرتنا لأردنا نحن كمسلمين أن نحكم البلد لأننا الأغلبيّة». (المسلمون في لبنان والحرب الأهليّة، ص. ٢٨٢).

إضافة إلى ما ذكرناه بخصوص السلطتين التنفيذيَّة والتشريعيَّة، كان للمسلمين مطالب أخرى منها اعتبار يوم الجمعة يوم عطلة، تجنيس مكتومي القيد، والأكراد، وتسليم قيادة الجيش إلى إدارة جماعيَّة مؤلّفة من ضبّاط من مختلف الطواف وعدم إبقائها بيد الموارنة.

تصدّع ميثاق ١٩٤٣

في خانة أزمة النظام، ندرج أيضًا مسألة الخروق التي تعرّض لها ميثاق ١٩٤٣. وقد حدّده بشارة الخوري في مذكّراته بأنّه: «اتّفاق العنصرين اللّذين يتألّف منهما الوطن اللبنانيّ على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة: استقلال لبنان التامّ والناجز دون اللجوء إلى حماية من الغرب ولا إلى وحدة مع اتّحاد مع الشرق». (حقائق لبنانيّة، ج ٢، ص ٢١).

إنَّ ما ذكرناه يظهر أنَّ الانصهار كان مفقودًا، وأنّ العقيدة الواحدة غير موجودة. وفيما ظلّ المسيحيّون يستجدون الحماية من الغرب والمسلمون يعملون، وكلّما سنحت لهم الفرصة، على دفع البلاد نحو البلاد العربيَّة، وكأنّ الأولويّة عندهم تكمن في توثيق الروابط مع شعوب هذا الشرق المسلمة على حساب أبناء وطنهم من المسيحيّين.

ب. الخلل الاقتصاديّ-الاجتماعيّ

في إطار تشعّبات البعد الداخليّ للأزمة، يجب إدراج الخلل الاقتصاديّ والاجتماعيّ. إنّ الطبقة البورجوازيّة المتعدّدة الطوائف، والمسيطرة على الاقتصاد تمادت في جشعها. وقفت الدولة منها موقف المتفرّج ولم تتدخّل إلا لتحديد سعر بعض السلع الضروريَّة كالخبز والسكّر. نتج من تدخّلها رداءة نوعيَّة هذه السلع. يُضاف إلى ذلك أنّ التضخّم المالي أفقر شرائح عديدة من الشعب اللبنانيّ، والضمان الصحيّ لم يكن متوفّرًا إلّا للأجراء، والهجرة الداخليَّة غير المنضبطة والنزوح غير المراقب من الدول المجاورة إلى لبنان، زنّر العاصمة بيروت بحزام من الأكواخ تسكنها جماعات متعاطفة مع سكّان المخيّمات الفلسطينيَّة ومستعدّة مثلهم للثورة.

ج. الخلل الأمنيّ والتسلّح

كانت منطقة الجنوب والأراضي اللبنانيَّة بكاملها مهدّدة بالغارات الإسرائيليَّة، وبعمليّات إنزال، وتفجير، واغتيالات من قبل العدوّ الإسرائيلي. بدأت الطوائف تتسلّح، وبدأ السلاح يظهر في الاجتماعات التي كانت تعقدها الأحزاب السياسيَّة. معظم اجتماعات حركة المحرومين التي كان يرأسها الإمام موسى الصدر كانت مسلّحة (النهار ٧ و ٣ تشرين الثاني و ١٢ و ١٦ كانون الأول ١٩٧٤). والإمام الصدر هو الذي أطلق شعار «السلاح زينة الرجال». هذا بالإضافة إلى السلاح الفلسطينيّ وسلاح الأحزاب المسيحيَّة.

٢. البعد الإقليميّ للحرب في لبنان

في النصف الثاني من الستينيَّات من القرن الماضي، وفي السبعينيَّات منه، كانت القضيَّة الفلسطينيَّة تُعتبر القضيَّة المحوريَّة بالنسبة إلى الدول الغربيَّة والعالم العربيّ على السواء. فالغرب كان يخشى أن تتحوّل المقاومة الفلسطينيَّة إلى منظّمات إرهابيَّة، والدول العربيّة المنتجة للبترول كانت تخشى الأمر نفسه، وتخاف من الضغوط التي يمكن أن يمارسها الفلسطينيّون عليها للحصول على المال.

كان الفلسطينيّون قد قرّروا، بعد انهزام الجيوش العربيّة في حروبها ضدّ إسرائيل، منذ العام ١٩٦٧، الدفاع عن قضيّتهم بأنفسهم بإطلاقهم المقاومة المسلّحة. كان عليهم أن يؤمّنوا قاعدة لمنظّماتهم تنطلق منها في عملها. وبعد أن أُلجمت تلك المنظّمات في الدولة العربيَّة كافَّة، وجدت في لبنان أرضًا خصبة بفضل الدعم الذي أمّنته لها الطوائف الإسلاميَّة والأحزاب اليساريَّة اللبنانيَّة. فكان اتّفاق القاهرة الذي اعترفت فيه الحكومة اللبنانيَّة للفلسطينيّين بشرعيّة سلاحهم، وسمحت لهم بمهاجمة العدوّ الإسرائيليّ انطلاقًا من لبنان. ولكنّهم لم يكتفوا بمنطقة فتح لاند (Fathland) التي وضعت في تصرّفهم في الجنوب، بل عملوا مع حلفائهم المحليّين على بسط سلطتهم على مساحات شاسعة من لبنان، وعلى اقتلاع الطوائف المسيحيَّة المعارضة لهيمنتهم.

وقد أقنعهم بعض القادة العرب وبعض الزعماء المسلمين اللبنانيّين، بأنّهم إن استطاعوا السيطرة كليًّا على لبنان وإزاحة المسيحيّين عن الحكم، يمكنهم مقايضة هذا البلد بالضفّة الغربيّة والاستيطان فيه. هذا ما ورد في تصريح للزعيم الفلسطينيّ زهير محسن، أدلى به في مقابلة أجرتها معه مجلة الحوادث في ٢٧ أيار ١٩٧٧.

إنّ حلًا كهذا لو تحقّق، لأراح الغرب والدول العربيّة وإسرائيل في آن. لكن الرئيس حافظ الأسد رفض السير بهذا المشروع، لأنّه كانت له نظرته الخاصّة إلى القضيّة الفلسطينيّة، وإلى الوجود المسيحيّ في لبنان وسوريا، وإلى العلاقات اللبنانيّة–السوريّة. وفي الخطاب الشهير الذي ألقاه في ٢٠ تموز ١٩٧٦، تطرّق الأسد إلى هذا الموضوع وقال إنّ جنبلاط، رئيس التكتّل الإسلاميّ–الفلسطينيّ، حاول إقناعه بضرورة حسم الخلاف مع الموارنة عسكريًّا والتخلص من حكمهم، ولكنّه رفض ذلك، وشكّل رفضه هذه سببًا من أسباب خلافه مع كمال جنبلاط ومع عدد من القادة الفلسطينيّين والسنّيّين اللبنانيّين.

في أيلول ١٩٧٥، صدر عن بكركي بيان أكّد فيه البطريرك خريش أنَّ المسيحيّين لن يغادروا هذا الوطن، وأنَّهم سيجدون الوسائل للدفاع عنه (البيان في النهار ١٣ أيلول ١٩٧٥). وفي الظرف عينه، انتقدت صحافة الفاتيكان الضغوط

التي تمارس على المسيحيّين لإرغامهم على الهجرة (لوريان لو جور ٣ تشرين الأول ١٩٧٥). وصدرت مواقف لعدد من الزعماء المسيحيّين تدعو إلى الصمود والدفاع عن الوطن (العمل في ٢٦ و٣٠ تشرين الأول ١٩٧٥).

بدا جليًّا للدول، التي كانت تحبّذ فكرة توطين الفلسطينيّين في لبنان، أنّ هذا البلد أصبح في دائرة الخطر، فأبدت تخوّفها من أن يتحوّل الصراع إلى حرب دينيّة شاملة في الشرق الأوسط، تعرّض الأقليّات المسيحيّة إلى مذابح شبيهة بتلك التي ارتكبت في حقّ الأرمن والأشوريّين والكلدان خلال الحرب العالميّة الأولى. كما كانت هذه الدول تخشى، في حال حَكَم الفلسطينيّون لبنان، أنْ يتحوّل هذا البلد إلى كوبا ثانية في هذه المنطقة. لذا أُعطيت سوريا الضوء الأخضر للتدخّل عسكريًا، ولفكّ الحصار عن المناطق المسيحيّة.

كان حافظ الأسد ينتظر الضوء الأخضر هذا، ويخطّط له منذ سنوات لفرض هيمنته على لبنان، وهو الذي ساهم بإيصال لبنان إلى الحالة التي كان فيها بدعمه مطالب القيادات الإسلاميّة وبسماحه لجيش التحرير الفلسطينيّ بمغادرة سوريا ودخول لبنان.

في الواقع كانت هناك إشكالات عميقة لا تزال عالقة بين لبنان وسوريا، يعود تاريخها إلى العام ١٩٢٠ حين أنشئت دولة لبنان الكبير. ظلّ السوريّون يعتبرون لبنان كيانًا مصطنعًا سُلخ عن سوريا، ويأملون إحكام قبضتهم عليه حين تسمح لهم الظروف بذلك. وفي أثناء الأزمات المتعاقبة التي عصفت بلبنان منذ أواخر الستينيّات من القرن الماضي وحتى دخول القوات السورية رسميًّا إلى لبنان في العام ١٩٧٦، تميّز موقف دمشق تجاه الدولة اللبنانيّة، وتجاه القادة المسيحيّين بنوع خاصّ، بالمعاداة. نعطي مثلًا على ذلك: في العام ١٩٧٣، إثر عمليّة الإنزال الإسرائيليّ في بيروت واغتيال القادة الفلسطينيّين، اتّهم الجيش اللبنانيّ بالتخاذل، وقدّم الرئيس صائب سلام استقالة حكومته. اختار الرئيس فرنجية أمين الحافظ

ليخلفه، ولكن الحافظ رُفض سنيًّا، واضطرّ إلى أن يستقيل. فُرض على فرنجية رشيد كرامي الذي كان على خلاف معه.

استعملت سوريا آنذاك ضدّ لبنان وسائل ضغط مختلفة: أقفلت حدودها معه، وسمحت للواء اليرموك بعبور الحدود وبالتمركز في منطقة راشيا. وأطلقت صحيفة الثورة السورية شبه الرسميَّة حملة ضدّ لبنان نشر خلالها مروان حموي، المدير العامّ لوكالة الأنباء السوريّة «سانا» مقالًا عنيفًا، جاء فيه: «إنّ الكيان اللبنانيّ بطبيعته ليس ثابتًا، وسوريا ولبنان يشكّلان بلدًا واحدًا من الناحيتين التاريخيَّة والجغرافيَّة [...]. إنّ الكيان اللبنانيّ مبنيّ على قواعد دخيلة لا تصمد أمام تيّار الوعي [...]. إنّ لبنان هو المتدخّل في شؤون سوريا، إذ أنّ إعلامه مكرّس ضدّ سوريا، والمعارضة السوريّة الرجعيّة تلقى الترحيب فيه تحت اسم بلد الديمقراطيّة، والاستعمار ينطلق في تنفيذ مؤامراته على القطر [السوريّ] من لبنان» (ألنهار ١٨ حزيران ١٩٧٣).

إنّ سوريا لا تستطيع أن تكون إلّا مع المقاومة الفلسطينيّة بقلبها وعقلها، حيث ينصهر مصير الحركة التقدميَّة في سوريا بمصير حركة المقاومة الفلسطينيَّة» (النهار، ١٨ حزيران ١٩٧٣).

استطاعت سوريا، حتّى تاريخ خروجها من لبنان في العام ٢٠٠٥، أنْ تُمسك بالورقة اللبنانيَّة من جوانبها كافّة، معتبرة أنّ ذلك حقّ لها لأنّ الشعبين السوريّ واللبنانيّ، وبحسب قول الرئيس حافظ الأسد، «شعب واحد في دولتين». ولأنّها تعتبر تدخّلها في لبنان واجبًا ومساعدة من شقيق معافى إلى شقيق عليل.

بالإضافة إلى الفلسطينيّين وسوريا، هناك دول إقليميَّة وعربيَّة أخرى كان لها يد في الحرب في لبنان، نذكر منها العراق والأردن ودول الخليج ودول إفريقيا الشماليّة وعلى رأسها ليبيا. سنتوقّف فقط عند الدور الليبيّ.

في خطاب ألقاه في ١١ حزيران ١٩٧٣، شنّ الرئيس معمّر القذافي هجومًا على النظام اللبنانيّ، وممّا قاله: «إنّ الجمهوريَّة العربيَّة الليبيَّة منذ البداية قدّمت السلاح للفدائيّين ولا تزال تقدّمه حتّى هذا اليوم، وأينما وُجد الفدائيّون فإنَّ

السلاح الليبيّ سيصل إليهم. [...] إنَّ ما يجري في لبنان، وما قد يجري في لبنان ضدّ الشعب الفلسطينيّ، يشكّل خطورة على القضيّة الفلسطينيّة لأنّه مخطّط استعماريّ تتعاون فيه الأنظمة الخائنة مع إسرائيل، والاستعمار الشرقيّ والغربيّ للقضاء على شيء اسمه المقاومة الفلسطينيّة [...]. هناك جماهير المسلمين في لبنان يعيشون كمواطنين من الدرجة الثالثة. وهؤلاء هم من يفتحون بيوتهم وقلوبهم للمقاومة الفلسطينيّة التي هي أمل الأمّة العربيّة، وهناك طائفة مارونيّة لبنانيّة تتسلّط على بقيّة الطوائف العربيّة المسيحيّة في لبنان، وتجعل بقيّة الطوائف المسيحيّة غير المارونيّة من الدرجة الثانية [...]. وهناك مواطنون من الدرجة الأولى، وهم السادة والحكّام، وهم الطائفة المارونيّة في لبنان [...]. وعليه فإنّ الجمهوريّة الليبيّة سوف تلتزم أخلاقيًّا وماديًّا وفقًا لهذا التصنيف في لبنان. ونحن لا نستطيع أن نرى المقاومة الفلسطينيّة تذبح ونقف مكتوفي الأيدي. لا نستطيع أن نرى أخوة لنا مسلمين في لبنان يعيشون تحت الاضطهاد ويطلبون العون من الشعب الليبيّ... لا نستطيع أن نغضّ الطّرْف عن هذا، ونقصّر في واجباتنا». (النهار ١١ حزيران ١٩٧٣).

هذه هي بعض جوانب البعد الإقليميّ للحرب اللبنانيَّة. وقبل أن نختم هذه النقطة علينا أن نذكّر بأن الدولة العبريّة بغاراتها المستمرّة على لبنان وباجتياحاتها واغتيالاتها، كانت تصبّ الزيت على النار، وتعمل على تأجيج الصراع بين اللبنانيّين فيما بينهم وبين الفلسطينيّين، وبأنّ حلمها كان منذ ١٩٤٨ ولا يزال حتّى اليوم توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة.

٣. البعد الدوليّ

يبقى علينا أن نقول كلمة مقتضبة في البعد الدَوليّ. عندما بدأ الصراع في لبنان، كان العالم لا يزال يعيش في أجواء الحرب الباردة. أقنع بعض الزعماء اللبنانيّين الاتّحاد السوفياتي، بأنّ لبنان لا يستطيع أن يكون دولة اشتراكيّة ما دام الموازنة في السلطة. لذا وقفت موسكو إلى جانب القوى الإسلاميّة والتقدميّة وإلى جانب الفلسطينيّين. أمّا الدول الغربيّة، فكان هدفها في البدء إيجاد حلّ

للصراع العربيّ الإسرائيليّ، ولمشكلة اللاجئين الفلسطينيّين. ولذا حبّذت فكرة استيلاء الفلسطينيّين على الحكم في لبنان واعتباره وطنًا بديلًا لهم، وتهجير المسيحيّين منه. لكنّها غيّرت موقفها عندما رفض المسيحيّون المغادرة، كما ذكرنا، وقرّروا المقاومة، وأخذت تلعب دور الوسيطة بين الفرقاء المتنازعين وبين العرب وإسرائيل، وأرسلت الولايات المتّحدة الأميركيَّة قوات المارينز، كما أرسلت فرنسا قوَّة المظليّين، إلى لبنان، وشجّعت الدولتان على اتّفاق ١٧ أيار، ما انعكس سلبًا عليهما، إذ فجّرت حركة الجهاد الإسلاميّ في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣ مركز المارينز، ومركز المظلّيين الفرنسيّين قرب مطار بيروت.

هدفنا من هذا العرض إيجاد تسمية للحرب التي عصفت بلبنان بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ تتطابق مع واقع ما جرى. إنّها، كما رأينا، حرب أهليَّة، وفي آن حرب إقليميَّة ذات أبعاد دوليَّة، أي، كما سمّاها البعض، حرب الآخرين على أرض لبنان. إنّ التسمية التي تتطابق مع هذا الواقع هي في رأينا: «الحرب في لبنان: ١٩٧٥-١٩٩٠»، أو «الحرب اللبنانيَّة وأبعادها: ١٩٧٥-١٩٩٠».

ثانيًا ، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: إشكاليَّة التسمية والتوصيف (الدكتور سيمون عبد المسيح)

التسمية هي نتيجة بحث ينطلق ربما من فرضيَّة بحث، بمعنى أنَّها هي منتج وليست قرارًا اتُّخذ عند ولادتها، أو أطلق عليها اسمها خلال مسارها. حتّى خلال الأحداث المباشرة، والتأريخ المباشر لها عبر مختلف وسائل الإعلام، فإنَّ ما يصرّح به الفاعلون فيها أو المعلّقون عليها أو المحلّلون لها من سياسيّين وإعلاميّين وأكاديميّين وأناس عاديّين، ليس بالضرورة هو التوصيف الحقيقيّ لاسمها وهويّتها ومضمونها. فهم جميعًا داخل الغابة ولا يستطيعون رؤيتها من بعد مكانيّ وزمانيّ.

إنَّ التسمية هي مكنونة في جوهر التفسيرات الطائفيَّة والاجتماعيَّة – الاقتصاديَّة، وفي جوهر العلاقة الجدليَّة بين الداخل والخارج، وهي في هذه التفسيرات كحرباء متغيّرة ومتلوّنة بحسب الخوف والعنف، وبحسب تحقيبات الحرب وما قبلها وما بعدها.

إذًا هناك تسميات وليس تسمية واحدة. فتسمية الصراع بين الطوائف من أجل تعديل النظام السياسيّ (ولا أقول الإصلاح، أو تنفيذ الإصلاح بالسلاح) هي تسمية تختلف عن تسمية العنف داخل المناطق والطوائف. وتسميتها عند تداخل الداخل بالخارج، أكان هذا الخارج إقليميًّا أم دوليًّا، تختلف عن كونها حربًا لها أسبابها الداخليَّة السياسيَّة والاجتماعيَّة – الاقتصاديَّة والثقافيَّة.

في هذا الإطار الداخليّ حصرًا، تختلف تسميتها بين أنَّها حرب مذهبيَّة تلعب فيها الهويَّة الدينيَّة والإثنيَّة دورًا هامًا أو أنَّها نتيجة الفروقات الاجتماعيَّة والطبقيَّة وخلل في توزيع الثروة أو في الإنماء المتوازن؛ أي أنَّ تسميتها تختلف بين التفسير الدينيّ لها والتفسير الاقتصادي أو السياسيّ. فهي هناك حرب طائفيَّة أو فتنة، وهنالك هي حرب طبقيَّة أو إصلاح سياسيّ بالسلاح.

قلنا أنَّ التسمية هي نتيجة بحث، أي أنَّها في نهاية المطاف عنوان لعمل منهجيّ يقوم على التوثيق والنقد والتحقيب واستثمار مجمل العلوم الإنسانيَّة في التحليل والتفسير وإعادة التركيب. ولهذا فإنَّ عناوين الأبحاث والكتب المرجعيَّة لها مدلولها في إطلاق هذه التسمية أو تلك، والعنوان هنا بمثابة إشكاليَّة عالجها الباحث. وعلى سبيل المثال فقط، كَتَب سمير قصير كتابه بالفرنسيَّة سنة ١٩٩٤ «La guerre du Liban, de la dissension nationale au conflit régional»، ثم صدر باللغة العربيّة عن دار النهار تحت عنوان «حرب لبنان من الشقاق الوطنيّ إلى النزاع الإقليميّ (١٩٧٥-١٩٨٢). وتعكس تقسيماته الداخليَّة الثلاثيَّة الأجزاء تطوّر الوقائع، وبالتالي تحوّل التسميات. فبعد جزء أوَّل يتناول فيه هشاشة النظام كبؤرة اضطراب ويعالج فيه مقدّمات الحرب، يعنون الجزء الثاني عنوانًا واضحًا وتحقيبًا محدّدًا : الحرب الداخليَّة (١٩٧٥-١٩٧٦)، وفيه فصول سرديَّة كرونولوجيَّة : التمهيد في صيدا، من الأحداث /الحرب (نيسان -آب ١٩٧٥) نحو الحرب الشاملة (أيلول – ك١ ١٩٧٥)، ثم مسار جديد للحرب (كانون الثاني – شباط ١٩٧٦)، الحرب إلى أقصى الحدود (آذار – أيار ١٩٧٦)، وحرب أخرى (حزيران ١٩٧٦)، وأخيرًا «حرب بلا نهاية» (حزيران – تشرين

الثاني ١٩٧٦). أمَّا في الجزء الثالث تصبح الحرب حرباء متلوّنة وبحسب عنوان هذا الجزء «الحرب المتقلّبة بين ١٩٧٧-١٩٨٢»، فيعالج تقلّب ما بعد حرب السنتين (١٩٧٦-١٩٧٧)، ثم يبرز العامل الخارجيّ كعنوان «السادات في القدس وإسرائيل في لبنان» (في إشارة إلى غزو ١٩٧٨)، ثم تجدّد الحرب (حزيران-تشرين الثاني ١٩٧٨)، انتهاء بـ«حروب كبيرة وصغيرة» (١٩٧٨-١٩٨٠).

مثال آخر له علاقة بالتسمية كنتيجة لمسار بحثيّ: كتاب سمير خلف، «لبنان في مدار العنف، قراءة في تدويل النزاعات الفئوية». وقد صدر أولًا بالإنكليزيَّة ثم بالعربيّة سنة ٢٠٠١. عنوان الفصل الأول من هذا الكتاب معبّر: «الحروب بالوكالة والضحايا البديلة»، على أنَّ مقدّمة الكتاب تكشف المنهجيَّة والتفسيرات، بحيث أنَّ العنف (أو الأعمال العدائيّة) وتزعزع الاستقرار هما ناتج تفاعل الانقسامات الداخليَّة والاضطراب الخارجيّ. فالتفاوت الداخليّ بين فئات المجتمع يتأتّى عادة من وجود هوة ثقافيَّة عميقة الجذور تضرب في صلب الولاءات الطائفيَّة والفئويَّة والانقساميَّة، خصوصًا متى أضيفت إلى هذه الولاءات تحوّلات اجتماعيَّة-اقتصاديَّة وثقافيَّة ذات تأثير فاعل في تفاوت المستويات النسبيَّة بين مختلف الجماعات. عندها «تصبح العوامل الخارجيَّة مصدرًا للخلاف والانقسام في حالات ثلاث على الأقل: ١) أيّ بلد يتورّط في صراعات القوى العظمى، بات من الصعب أو المستحيل حمايته من نتائج هذه الصراعات المزعزعة لاستقراره (فئات داخليّة تطلب مساعدة خارجيّة)، حيث يتحوّل لبنان كلّ مرة ضحيَّة الجدليَّة الداخليَّة-الخارجيَّة؛ ٢) النزاعات الإقليميَّة تجد لها تربة خصبة لدى الفئات المسلوبة حقوقها والمهملة (فالانقلابات والأيديولوجيّات في العالم العربيّ وصولًا إلى المقاومة الفلسطينيَّة) وسَّعت شقّة الخلاف الفئويّ والطائفيّ؛ ٣) وهذه الحالة جديدة ولكنّها الأكثر اختراقًا، هي تطوّر شبكة الاتّصالات العابرة للحدود وتكنولوجيا الإعلام الحديث ونشر الثقافة الجماهيريَّة الاستهلاكيَّة، حيث الجماعات المحليَّة تتفاوت وتختلف في مقاومتها أو التكيّف معها.

إنَّ من يتابع الأدبيَّات المتعلّقة بالحرب يلاحظ أنَّها تشبه حفريّات المعرفة (تتراكم المعارف وتتعقّد وتضاف تفسيرات على تفسيرات، بحيث أنَّ القارئ

يكتشف الطبقات المتشابهة أو تلك التي أضيفت عليها تفسيرات جديدة). فمن الواضح – وعلى سبيل المثال أيضًا – أنَّ كمال حمدان في كتابه « الأزمة اللبنانيَّة، الطوائف الدينيَّة، الطبقات الاجتماعيَّة والهويّة الوطنيَّة» (١٩٩٨) قد استفاد من كتاب سمير خلف الصادر أولًا بالإنكليزيَّة (رغم اختلاف منهجيّتهما ومنطلقاتهما الفلسفيَّة والعقائديَّة). ويتضمَّن كتاب حمدان فصلًا معبرًا عمّا نحن بصدده أي توصيف الحرب: «تشخيص النزاع اللبنانيّ»، وكذلك الفصل الثالث: «الحرب اللبنانيَّة والانتظام الطائفيّ».

في السياق عينه، تركّز الفصول الأخيرة من كتاب فوّاز طرابلسيّ: «تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتّفاق الطائف» (الصادر سنة ٢٠٠٨ بالإنكليزيَّة والعربيَّة في الوقت عينه)، على العوامل الداخليَّة وبخاصّة الاقتصاديَّة. فعنوان الفصل العاشر: «من الأزمة الاجتماعيَّة إلى الحرب الأهليَّة» (١٩٦٨–١٩٧٥). وعنوان الفصل الحادي عشر «الإصلاح بواسطة السلاح (١٩٧٥–١٩٧٦)، والثاني عشر «أطول انقلاب في تاريخ لبنان (١٩٧٧–١٩٨٢). والفصل الأخير «نظام الحرب: الاقتصاد السياسيّ للميليشيات (١٩٨٣–١٩٩٠)».

يتمايز فريد الخازن في كتابه « تفكّك أوصال الدولة اللبنانيَّة ١٩٦٧ –١٩٧٦»، الصادر أولًا بالإنكليزيَّة (٢٠٠٠) ومن ثم بالعربيَّة (٢٠٠٢)، بإعطاء العوامل الخارجيَّة الأولويَّة في الحرب اللبنانيَّة وفي الضغط على النظام اللبنانيّ. في الأقسام الأولى من كتابه، يتناول المشهد السياسيّ والطائفيّ في لبنان ما قبل الحرب. ولكن منطلقات نظريَّته تترجم في القسم الثالث عن العلاقة بين الدولة اللبنانيَّة وأنظمة الحكم العربيَّة، ذلك أنَّ الدولة اللبنانيَّة تعرَّضت للاختراق من قبل هذه الأنظمة، وأخيرًا من منظّمة التحرير الفلسطينيَّة. وقد خصَّص لها فصلًا مستقلًا يتناول فيه الوجود الفلسطينيّ، واتّفاق القاهرة، وحدود سلطة الدولة. وتناول في القسم الخامس والسادس العمليَّة السياسيَّة ما قبل الحرب، بأبعادها الداخليَّة والخارجيَّة، وتناول في القسم السابع «الأوجه المتعدّدة لحرب لبنان ١٩٧٥–١٩٧٦»، وصولًا إلى الانهيار المحتّم، مُحمّلًا المسؤوليَّة للوجود

الفلسطينيّ المسلّح، وحتميَّة الصدام بين دولة تنشد الاستقرار وثورة تنشد دولة. وتستمرّ الحرب.

لاحظنا من هذه الأمثلة المعدودة –والتي يمكن التعمّق فيها وتجاوزها نحو أبحاث وكتب أخرى كثيرة ما يتطلّب سنوات– أنَّ التوصيف أو التسمية ترتبط أيضًا بمنهجيَّات الباحثين وفلسفاتهم وعقائدهم، وربّما أيضًا بالمعطيات الوثائقيَّة، وبالدراسات المقارنة، وبطبيعة الاختصاصات والحقول المعرفيَّة. فتفسير الحرب لا يقتصر على المؤرّخين، بل كان لعلماء الاجتماع وعلماء السياسة وعلماء النفس وغيرهم مساهماتهم الغنيَّة، التي تسمح بمقاربات متعدّدة الاختصاصات.

ثالثًا - لماذا التسمية «حرب لبنان» هي الأصح علميًّا ومنهجيًّا؟ (الدكتور عبد الرؤوف سنّو)

كثيرة هي المؤلّفات حول «حرب لبنان» التي تعتمد تسمية «الحرب اللبنانيَّة»، أو «الحرب الأهليَّة اللبنانيَّة»، أو «حروب الآخرين على أرض لبنان». ومن خلال قراءاتي لمرحلة الحرب بتفاصيلها الدقيقة، فقد انفردت بتسميتها «حرب لبنان» في كتابي عن الحرب[٤٩]، لاعتقادي أنَّها الأكثر دقّة وموضوعيَّة، لأنَّها لم تكن في كثير من مراحلها صراعًا داخليًّا صرفًا بين اللبنانيّين.

لقد دخلت عوامل خارجيّة كثيرة إلى الأزمة اللبنانيَّة التي أدَّت إلى الحرب، منذ بدايتها، أو حتَّى قبل ذلك؛ من العامل الأميركيّ والإسرائيليّ والفلسطينيّ والسوريّ والعربيّ والإيرانيّ، فتمكّنت كلّها من استغلال تناقضات النظام الطائفيّ اللبنانيّ، وضعف تماسك المجتمع اللبنانيّ، وانعدام سيطرة الدولة عليه والإمساك به، لتحقيق مصالحها فيه كساحة لتصفية الحسابات. كلّ هذا جعل الطوائف المتنافسة حول الصراع العربيّ–الإسرائيليّ تتطلّع إلى الخارج للاستقواء به على بعضها البعض، ما أفسح في المجال له للتلاعب بالتوازنات الداخليَّة، على الشكل الآتي:

٤٩– عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان (١٩٧٥–١٩٩٠)، تفكّك الدولة وتصدّع المجتمع**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، مجلّدان، ٢٠٠٨.

- أبانت وثائق الرئيس فورد، أنَّ الدبلوماسيّين الأميركيّين عملوا على تأجيج التقاتل في لبنان بإيعاز من وزير الخارجيَّة كيسنجر، لإعطاء سوريا الذريعة للدخول إليه وضبط «المقاومة الفلسطينيَّة». فكان اتّفاق «الخطّ الأحمر» العامّ ١٩٧٦ الذي قسّم النفوذ في لبنان بين سوريا وإسرائيل. واستمرّ الاتّفاق حتّى العامّ ٢٠٠٥.
- إنّ حادثة بوسطة عين الرمانة ما كانت سوى عمل مخابراتيّ خارجيّ بأيدٍ لبنانيَّة.
- إنَّ «اتّفاق القاهرة» ١٩٦٩، أقام دولة فلسطينيَّة داخل الدولة اللبنانيَّة، وشقَّ صفّ الطوائف، وكان أحد أسباب حرب لبنان.
- إنَّ اجتياح إسرائيل للبنان خلال العامين ١٩٧٨ و١٩٨٢ كان له تداعيات على السلم الأهليّ.
- إنَّ دخول إيران بحرسها الثوريّ وحزب الله إلى الأزمة اللبنانيَّة بعد العام ١٩٨٢، شكّل عاملًا جديدًا أيديولوجيًّا وسياسيًّا.
- إنَّ «اتّفاق ١٧ أيار» ١٩٨٣ الإسرائيلي الذي أفشلته سوريا، تسبَّب بحرب الجبل والتهجير، ثمّ بحروب العامين ١٩٨٣/١٩٨٤.
- شقّ «الاتّفاق الثلاثي» السوري أواخر كانون الأول ١٩٨٥ الصفّ المسيحيّ، قبل أن تفشله إسرائيل.
- إنَّ حرب المخيّمات ١٩٨٥-١٩٨٧، التي قامت بها حركة أمل بإيعاز من النظام السوريّ، كانت لتصفية الحساب بينه وبين ياسر عرفات.
- إنَّ حروب ١٩٨٨-١٩٩٠ كانت صراعًا أميركيًّا-سوريًّا-عراقيًّا، وقد دعم العراق العماد عون و«القوات اللبنانية»، ما زاد من حدّة الصدامات الدمويَّة في الجانب المسيحيّ.
- إنَّ الحلول للأزمة اللبنانيَّة أتت جميعها من الخارج، وكان بعض اللبنانيّين أدوات لها، مثل: «الوثيقة الدستوريَّة» ١٩٧٦، والمبادرات الفاتيكانيَّة،

والسعوديَّة ومؤتمرَيّ جنيف ولوزان، و«اتّفاق ١٧ أيار ١٩٨٣» و«الاتّفاق الثلاثي»، ثم «اتّفاق الطائف» الذي كان صناعة عربيَّة-دوليَّة، والنواب اللبنانيّون الذين أنجزوا خلاله العلاقات السوريَّة-اللبنانيَّة، كانوا مجرد فلاشات إعلاميَّة.

لكلّ هذه الأسباب، أعتقد أنّ التسمية «حرب لبنان» هي الأصحّ من الناحيتَين العلميَّة والمنهجيَّة.

رابعًا - مقارنة بين حربَيْن أهليَّتَين ١٨٦١، و١٩٧٥-١٩٩٠ وفق المؤرّخة ليلى فوّاز طرزي (الدكتور محمد شيًّا)

تبدأ المؤرّخة طرزي الفصل الأخير من كتابها «الحرب الأهليَّة في لبنان ودمشق سنة ١٨٦٠»[٥٠]، بالقول: «عاش لبنان بين ١٨٦١ و١٩١٤ حقبة طويلة من السلام، كما الحال في معظم تاريخه -خلا استثناء وحيد هي الفترة الممتدّة بين ١٨٤٠ و١٨٦٠، على وجه الخصوص. مع سنة ١٨٦١، كان السلام قد حلّ وأعيد تنظيم لبنان إداريًّا، وتعلّمت طوائفه من جديد كيف تعيش معًا في انسجام نسبيّ استمرَّ حتّى نهاية السلطنة العثمانيَّة. ظهرت توتّرات في أثناء الحرب العالميَّة الأولى، لكنّها لم تكن لأسباب طائفيَّة، وإنَّما بنتيجة قدوم جيوش أجنبيَّة، المعاناة، الدمار، وتداعيات أخرى للحرب تلك. وبين ١٩٢٠ و١٩٧٥، عاشت الجماعات اللبنانيَّة كذلك حقبة من الانسجام النسبيّ، خلا حقبة قصيرة من سنة ١٩٥٨، حين اشتبكت المصالح السياسيَّة والسلطويَّة المتنافسة، ولكن من دون مضمون طائفيّ حقيقيّ. حتّى حين اندلعت أحداث ١٩٧٥، لم ينتج عنها أيّ توتّر طائفيّ فوريّ، واحتاج الأمر سنوات ليظهر التأزّم الطائفيّ على نطاق واسع. وعليه، باختصار، وعلى الرغم من أنّ الحربَين الأهليَّتين للقرن التاسع عشر والقرن العشرين على التوالي بعثتا أصداء طائفيَّة، إلَّا أنَّهما لم تبدآ كحربَين طائفيَّتين».

٥٠- كتاب وضعته المؤرّخة طرزي أساسًا بالانكليزية قبل أن يترجمه الدكتور شيّا إلى العربية، وهو بعنوان:
Leila Tarazi Fawaz, *Occasion for War. Civil Conflict in Lebanon and Damascus in 1860*, California, University of California Press, Berkeley, Los Angeles, 1994.

ترى المؤرّخة أنَّ أولى الفروقات بين الحربَين هي لجهة حجم المكان الذي جرت عليه العمليَّات العسكريَّة. ثاني الفروقات هي لجهة الجماعات التي اشتركت في الحرب. ففي حين اشتركت في الأولى جماعتان على نحو رئيسيّ، اشتركت في الثانية جماعات أكثر، كما حصلت انقسامات داخل كلّ جماعة.

وترى المؤرّخة أنَّ بين النزاعين مكوّنًا مشتركًا ما يجعل المقارنة بينهما مفيدة، وهو أنَّ الحرب تغدو وحشيَّة حين تتحوّل حربًا طائفيَّة، وذلك في ظلّ مجموعة من الظروف التي أظهرت الطبيعة الخاصَّة للتركيب الاجتماعيّ والسياسيّ للبنان، ولطبيعة الولاءات المتصارعة.

في رأي المؤرّخة، فقد أظهرت الحرب اللبنانيَّة الأخيرة أنّ: «من واجب المجتمعات المتنوّعة أنْ تتأمَّل في السؤال حول ما إذا كانت سياسات الحكومة المركزيَّة والضغوط الخارجيَّة سيسمحان لها بتأسيس وحدة وطنيَّة مستدامة؟ وما نوع الوحدة التي يجب استلهامها بالتالي؟ وهل الولاء لدولة–وطن يستطيع التعايش مع، أو التغلّب على، الولاء للعائلة، والعشيرة، أو لأيَّة هويَّة إثنيَّة، لغويَّة، عرقيَّة، أو دينيَّة؟ حالة لبنان هي حصرًا في هذه الحدود. مستقبل لبنان كدولة–وطن هو الآن على المحكّ».

تضيف: «ومع أنَّ كلّ البلدان المحيطة بلبنان، كما أشار المؤرّخ كمال الصليبي في دراسته العميقة حول الهويَّة اللبنانيَّة، هي كيانات مصطنعة نشأت من تسوية ما بعد الحرب العالميَّة الأولى، فقد ألصق بلبنان وحده الوصف ذاك؛ لأنَّه في اللحظة التي ولد فيها لبنان الحديث شاء جزء من شعبه الانفصال، بعكس شعوب البلدان المجاورة المولودة حديثًا التي لم تسمح بوجود أيديولوجيَّات انفصاليَّة واعتبرتها غير مرغوب بها. وأضافت سنوات الحرب الخمس عشرة إلى ذلك أيضًا السؤال عمّا إذا كان لبنان دولة قابلة للحياة كما الدول المجاورة».

تُكمل طرزي: «وإحدى طرق النظر في الوحدة اللبنانيَّة وما يشبهها من حالات، فيما خصّ هذه المسألة تحديدًا، أي حالة دولة–وطن حديثة ذات شعب يتّسم بتعدّد الهويَّات الاجتماعيَّة، تكون بمقارنة أسباب استقرارها في القرن التاسع

عشر بأسباب ما يشبهها من اضطراب في القرن العشرين، والذي كسر السلم الأهليّ في لبنان إنَّما أفصح في الواقع عن مظاهر الضعف في النظام اللبناني؛ خصوصًا أنَّه وخلافًا لافتراضات شائعة لم تكن الحالة اللبنانيَّة دائمًا في حرب، أو على شفير حرب؛ كما لم تكن مجتمعات الشرق الأوسط الأخرى دائمًا واحات من السلام. يمكن القول، إنَّه حين ينفجر العنف فهو إنَّما كان على الدوام نتيجة فقدان التوازن في الإقليم واختلال الوضع [الدوليّ] من خلفه».

في المقارنة تلك التي تجريها تقول: «كانت قواعد العيش المشترك في المجتمع اللبنانيّ الذي قام عليها التوازن ثلاثًا: توازن نسبيّ بين الجماعات، قبول كلّ طرف للآخر كما يقدّم نفسه في المجتمع، وملاحظة الحدود التي يقف عندها ذلك الموقع. وتشمل الحدود تلك المناطق المركزيَّة لدى كلّ جماعة من الجماعات الرئيسيَّة التي تأسَّست في القرن الثامن عشر وما اتّصل منها بالثقافة وأسلوب العيش. تدرك كلّ طائفة موقعها في التراتبيَّة الاجتماعيَّة وتبقى ضمن حدودها. واعتادت كلّ جماعة حياة التعاون الاجتماعيّ والعيش المشترك خصوصًا في المدن، حيث تتمركز الحكومة العثمانيَّة وتتركَّز التبادلات التجاريَّة، وحيث تعوّد السُنّة والروم الأرثوذوكس التبادلات تلك. لكن ذلك كان أقلّ لدى الجماعات الريفيَّة، وبخاصَّة لدى الموارنة والدروز في جبل لبنان؛ وكانا تبعًا لذلك أكثر استقلاليَّة، وأقلّ مرونة من سكّان المدن. مع ذلك، ورغم الفوارق، اشترك الجميع في فهم مشترك لموقع كلّ منهم في المجتمع».

*

هوذا تحليل المؤرّخة طرزي لأسباب الاستقرار النسبيّ في حقبة الفهم المتبادل لموقع كلّ جماعة في تراتبيَّة السلطة في المجتمع، وأسباب اختلال الاستقرار ذاك حين يغيب التفهّم المتبادل المطلوب في ظروف الحراك الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ والديمغرافيّ.

وننهي هذا الإيجاز في الدروس المستخلصة من المقارنة أعلاه بقول المؤرّخة طرزي: «الدرس الأوَّل، هو أنَّ الحلّ لمشكلات لبنان، كما سائر المشكلات،

يجب أنْ يتضمَّن توازنًا بين جماعاته الرئيسيَّة؛ توازن يقتضي من القوى التي في السلطة أنْ تترك أيضًا مكانًا للآخرين. درسٌ ثانٍ، هو أنَّ نجاح أيَّة تسوية يفترض وجود توافقات بين الدول الإقليميَّة والدوليَّة. من دون ذلك، لا حرب، ولا سلام».

وتكمل: «دراسة حرب ١٨٦٠ الأهليَّة مهمَّة إذًا لفَهْم الحاضر كما الماضي، وأكثر من ذلك لتقييم التحدّيات التي تواجه الدول– لأوطان، المتنوّعة اجتماعيًّا وثقافيًّا. لماذا حدثت الحرب تلك؟ هذا أمر يتّصل في الكثير منه بفقدان التوازن بين سلطة الدولة المركزيَّة واتّجاهات الاستقلال الذاتيّ، كما بين الطوائف على المستوى المحليّ، والمحليّ–الإقليميّ، في العقود المضطربة من القرن التاسع عشر».

تخلص المؤرّخة إلى ملاحظة ثاقبة، وبخاصَّة للذين يظنّون أنَّ القوة الغاشمة قادرة على فرض السلام بالقوّة؛ إذ تقول: «إذا كان لنشر المركز العثمانيّ تحديدًا القوّة المسلّحة دور في استعادة النظام، فإنَّ عقود السلام اللاحقة مدينة لتوازنٍ مضمونٍ جرى التفاوض عليه إقليميًّا ودوليًّا بين المركز والإقليم، كما محليًّا بين الطوائف المعنيَّة. هذا ما أكّدته وانتهت إليه صفحة طويلة من الحوار والتعايش في تاريخ سوريا وجبل لبنان».*

هذه بعض النصوص مُستلَّةٌ من الفصل الأخير لكتاب ليلى فوّاز طرزي أعلاه، تؤشّر باختصار لبعض المقارنات التي يمكن عقدها بين الحربَين الأهليَّتَين: ١٨٦٠ و١٩٧٥–١٩٩٠، يقدّمها كاتب هذه الصفحات من دون تعديل أو حتّى تدخّل، ومتروكة لنقاش إضافيّ، أو عودة من يرغب إلى نصّ الفصل التاسع من كتاب المؤرّخة طرزي كاملًا.

وإذا كان لي من تعليق أخير مستخلص من النصوص، فهو:

١. كان السلم هو القاعدة، ولفترات طويلة، أمَّا الحرب فكانت استثناء.

٢. تكسر الحرب سياق السلم حين تختلّ التوازنات التي تحكم حالة الجماعة والمجتمع.

٣. يختلّ التوازن إمَّا لأسباب داخليَّة، حين تفشل السلطة في أنْ تمثّل أطياف المجتمع المختلفة، أو حين تغدو عاجزة عن الاستجابة لتغييرات بنيويَّة حاسمة: سياسيَّة أو اقتصاديَّة أو اجتماعيَّة أو ديمغرافيَّة.

٤. يختلّ التوازن إقليميًّا حين تضطرب العلاقات والتوازنات وتصل إلى مرحلة الاستعصاء بين دول الإقليم، ومن خلفها القوى الدوليَّة.

٥. وأخيرًا، تكشف المؤرّخة عن قانون له انطباق واسع على الوقائع، وهو أنَّ الحرب تغدو وحشيَّة حين تصبح حربًا طائفيَّة – بخلاف الحروب ذات الطابع الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ.

خامسًا، قراءة ومراجعة في كتاب تيودور هانف[٥١] «تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة» (الدكتور عبد الرؤوف سنّو)

***ملاحظة عامَّة:** تتضمّن هذه القراءة في قسم أوَّل استعراضًا لمضمون كتاب تيودور هانف، يليها في قسم ثانٍ تعليق الدكتور عبد الرؤوف سنّو على هذا المضمون.

تيودور هانف، أكاديميّ وعالم اجتماع معروف لدى الأوساط العلميَّة والجامعيَّة بمؤلّفاته عن النزاعات وحلّ النزاعات سلمًا في بلدان، كلبنان وجنوب أفريقيا وباكستان وأوروبا الشرقيَّة. قامت أبحاثه على مسح ميدانيّ وفقَ نظريَّة تقول بإمكانِ تنظيم الصراع بإشكال ديمقراطيَّة والتوافق، بدلًا من الذهاب إلى الحروب.

في كتابه «لبنان... تعايش في زمن الحرب»، جمع هانف بين التأريخ الموسوعيّ للحرب مع التحليل الاجتماعيّ– الاقتصاديّ لمجتمع تعدّديّ–نزاعيّ مُنقسم سياسة وهويّة ومصالحَ. وقامت مقاربته على أساس الحفر العموديّ والأفقيّ لتتبّع جذور الحرب وأسبابها. فتناولت الصراع بين اللبنانيّين أنفسهم وفق حساباتهم الخاصّة، وبينهم وبين والفلسطينيّين، وتدخّلات الخارج الذي جعل من اللبنانيّين أدوات تتحارب بالوكالة عنه، وبالتالي انهيار الدولة على أيدي كل هؤلاء. ويغوص

٥١– تيودور هانف، **تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة**، ترجمة موريس صليبا، باريس، منشورات مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٣، ٨٣٢ صفحة.

المؤلّف في تعايش اللبنانيّين في مرحلة ما قبل الحرب، وفي خلالها، وفي صراعات الميليشيات والحروب بين الطوائف وفي داخل الطوائف، واقتصاد الحرب الطرفيّ والميليشياويّ، وكلفتها وعواقبها الاقتصاديَّة والبشريَّة، وتأثير الحرب في الهجرة والتهجير، والتفاوت الطائفيّ والطبقيّ، وصمود الأسرة اللبنانيَّة، ووصول لبنان في العام ١٩٨٨ إلى عدم انتخاب رئيس جمهوريَّة وانقسام البلاد بين حكومتَين (حكومة سليم الحص وحكومة ميشال عون)، ثم اتّفاق الطائف في خريف العامّ ١٩٨٩ الذي جلب معه سلمًا أهليًّا، بعد إسقاط عون وتعديل الدستور وعقد معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق، وإجراء الانتخابات النيابيَّة في العام ١٩٩٢.

اعتمد هانف منهجًا تجريبيًا قام على المقابلة والاستبانة لحوالي ٥٠٠ شخصيَّة منذ العام ١٩٦٠، وتحديدًا في الأعوام ١٩٨١ و١٩٨٦ و١٩٨٧ (أنظر الصفحات ٨٠٦–٨١١). واللافت، أنَّه استطلع آراء أشخاص مرّتَين: قبل الحرب، وخلالها، لرصد تطوّر تصوّراتهم ومواقفهم، ليصل إلى إثبات فرضيَّته أنَّه بالإمكان تنظيم النزاعات وعقد تسويات سلميَّة بين المتنازعين، طالما أنَّهم لا يتعايشون فقط على النزاع والحرب. ويبني هذه الفرضيَّة على أنَّ الميثاق الوطنيّ وحرب لبنان كانا أنموذجًا لتعايش ناجح وسلميّ وديمقراطيّ توافقيّ.

يعتبر هانف أنَّ ديمقراطيَّة لبنان التوافقيَّة شكَّلت صمام الأمان في مرحلة ما قبل حرب لبنان، عندما كان لكلّ طائفة رئيسيَّة استراتيجيَّتها الخاصَّة المتعلّقة بموقعها في النظام اللبنانيّ ومغانمها. لكنَّها أدركت في الوقت ذاته، أنَّ تنفيذ استراتيجيَّتها كاملة لن يكون إلَّا بالعنف وبكلفة باهظة على الجميع. لذا، عمدت إلى العمل على تحسين نسبيّ لوضعها الطائفيّ القائم ضمن النظام اللبنانيّ، أي تقاسم «قطعة الجبنة». وعندما اختلَّت هذه المعادلة بتأثير العامل الفلسطينيّ المباشر وبالخارج، اندلعت حرب لبنان التي كانت مطلوبة من الخارج.

وبالرغم من الحرب، وفق هانف، ساد قدر ضئيل من التعايش بين اللبنانيّين، والحفاظ على الدولة التي تؤدّي وظائفها في حدودها الدنيا، مع صمود المجتمع اللبنانيّ. من الأمثلة التي تثبت هذه الفرضيَّة: توقّف «حرب السنتين» في العام

١٩٧٦ بالمبادرة العربيّة ودخول الجيش السوريّ إلى لبنان؛ السلم الأهليّ الذي خيّم على البلاد حتّى عشيّة الاجتياح الإسرائيليّ في العام ١٩٨٢، وانعكاسه على ميزان المدفوعات في العامَين ١٩٧٩ و١٩٨٠، واستمرار عمل المؤسّسات بانتخاب الياس سركيس رئيسًا للجمهوريَّة في العام ١٩٧٦، وتشكيل رشيد كرامي حكومته في نيسان ١٩٨٤، وتبوّء حسين الحسيني رئاسة مجلس النواب في العامّ ذاته، وانتشار الجيش في بيروت، وتصاعد حركات السلام والوحدة بعد العام ١٩٨٥، وتدفّق التحويلات من الخارج، والمال الميليشياويّ، ووجود إرادة لدى نسبة ٧٠٪ من مستطلعين للعيش معًا. وأخيرًا «اتّفاق الطائف» الذي عكس برأيه «بشكل رائع للغاية رغبات السكّان» في العيش معًا تحت مظلّة نظام سياسيّ تشاركيّ في السلطة» (ص. ٧٨٢). كلّ هذه الأمور دلَّت، برأيه، على رغبة حقيقة لتعايش «الثعالب والذئاب» معًا لإدارة البلاد بعد الطائف ورفض التقسيم، وهو التحالف الكارثيّ المستمرّ بوضوح إلى اليوم بكلّ مآسيه.

يعتقد هانف أنَّ الخوف والتخويف كانا مُحرّكين لسياستَيّ إسرائيل وسوريا وللقوى اللبنانيَّة. فالخوف من مذبحة جديدة ضدّ اليهود، جعل فلسطين، وفق إسرائيل، الضمانة الوحيدة ضدّ «مذبحة جديدة» بحقّهم. وهذا جعل إسرائيل تتطلّع لتأمين ديمومة كيانها عبر الحدود، وإقامة دولة ومجتمع دينيّ وعنصريّ وأقلويّ أرادت تصديره إلى محيطها اللبنانيّ. وفي سوريا، أقليَّة علويَّة تسلّمت السلطة، فتوسَّلت البطش وسفك الدماء (مذبحة حماة في العام ١٩٨٢) للحفاظ على مكاسبها وليكون لها دور إقليميّ وهيمنة على الفلسطينيّين. وإنَّ الخوف على المصير نتيجة هزائم الأنظمة العربيَّة منذ العام ١٩٦٧، ازداد بعد «أيلول الأسود»، جعل الفلسطينيّين يخافون أكثر على قضيّتهم وأنْ يتكرَّر «أيلول الأسود» في لبنان، فتمسَّكوا به وهيمنوا عليه.

بالنسبة إلى الداخل اللبنانيّ، قام اجتماع اللبنانيّين على الخوف الديموغرافيّ والثقافيّ المتبادل. إنَّ ما حرَّك المسيحيّين خوفهم على هويَّتهم وإنجازاتهم من عروبة مؤسْلَمَة، وإخلال الفلسطينيّين وحلفائهم اللبنانيّين بالتوازنات الطائفيَّة

وإضعاف الدولة وعدم إمكان ردعهم. (قول عرفات إنَّه كان يحكم لبنان، محسن دلول، وحوارات ساخنة). وقام الإعلام الماروني بتخويف المسيحيّين من إسلام يزحف عليهم برداء العروبة، فضلًا عن خطر نموّ الديموغرافيا الإسلاميَّة.

وقد جسّد السُنّة خوفهم بخسارتهم السياسيَّة الكبيرة، بتحوّلهم إلى أقليَّة في لبنان الكبير بعدما كانوا الأمَّة صاحبة السيادة في الدولة العثمانيَّة، وخسارة العروبة الناصريَّة أو العروبة السوريَّة الصراع ضدّ إسرائيل في حربَيّ العامَين ١٩٦٧ و١٩٧٣ فعملوا على تعويض ذلك بالارتماء على حضن المقاومة الفلسطينيَّة لتحسين وضعهم في التنافس الداخليّ، ليس للانقلابَ على لبنان، بل لانتزاعِ مكاسبٍ من المسيحيّين. أمَّا الشيعة، فنَما حراكهم منذ تأسيس المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى، على أساس الخوف من تداعيات الحرمان والغبن اللاحق بهم على مستقبلهم السياسيّ، ووقوعهم بين مطرقة إسرائيل في الجنوب وسندان المقاومة في بيروت. أمَّا الدروز، فلم يشعروا بالخوف فحسب، بل بالتهديد منذ دخول الميلشيات المسيحيَّة إلى الشوف خلف وحدات الجيش الإسرائيليّ في العام ١٩٨٢، ما اضطرّهم إلى حمل السلاح دفاعًا عن مناطقهم.

من خلال التحقيقات الميدانيَّة التي أجراها هانف، يخلص إلى أنَّ خيارات اللبنانيّين راوحت بين: التقسيم، سيطرة المجموعة الأقوى عددًا، هيمنة المجموعة الطائفيَّة الأقوى، هيمنة الحزب الواحد، ديمقراطيَّة الأكثريَّة والديمقراطيَّة التوافقيَّة. فنال التقسيم في استطلاعاته خلال الثمانينيات: ٤٪، فيما دولة الحزب الواحد ٣٥٪، والأكثريَّة العددية ٧١٪، والديمقراطية التوافقيَّة ٨٠٪ (ص. ٦٣٧). (غاب التقسيم عند الموازنة بعد الاجتياح الإسرائيليّ، وعادوا إلى حكم لبنان).

ويشير هانف إلى أنَّ الميليشيات لم تحصل على التأييد سوى من أقليَّة في طوائفها. ولهذا السبب، غذّت التوتّرات، لأنَّ السلام يحدّ حتمًا من نفوذها، وفي الوقت ذاته أولت اهتمامًا بالفقراء وأبناء الريف اجتماعيًّا على أساس أتباع ميليشياويّين (ص. ٦٨٢،٦٨٨).

وعن صيغ تسوية النزاع، أيَّدت نسبة ٨٨٪ من المستطلعين قبل ٦ شباط ١٩٨٤ عَلْمَنة الدولة، وتراجعت هذه النسبة إلى ٧٠٪ بفعل الأحداث الطائفيَّة بعد ذلك التاريخ، وكذلك حظوظ العَلْمَنة لمصلحة القبول بالنظام الطائفيّ إلى نسبة ٥٠٪ (ص. ٦٧٠) بعد ذلك التاريخ. ارتفعت حظوظ الديمقراطيَّة التوافقيَّة والعيش معًا، بالرغم من التباينات الدينيَّة والثقافيَّة الشديدة، وصولًا إلى العام ١٩٨٧، ثمّ اتّفاق الطائف (ص. ٦٥٤). أخيرًا، يختم هانف كتابه بأنَّ لبنان كان دولة مستقلَّة، ثمّ أخذ يتحوَّل إلى أمَّة عندما تعرَّض لخطر الموت.

*

ملاحظات الدكتور سنّو على الكتاب

إنَّ تعبير «انبعاث أمّة» بعد الطائف، كما في عنوان الكتاب وفي داخله: لا يمكن القبول به في ظلّ استمرار خلافات اللبنانيّين على الهويَّة بعد الاتّفاق، وعلى التعدديَّة الثقافيَّة، والسياسة الخارجيَّة، وبقاء الطائفيَّة المجتمعيَّة تغذّي الطائفيَّة–السياسيَّة. إنَّ تهميش المسيحيّين خلال الاحتلال السوريّ والتلاعب بالدوائر الانتخابيَّة، ووجود الترويكا، ومصّ اقتصاد لبنان من قبل السوريّ وحلفائه، وبقاء ميليشيات على سلاحها، لم يصاحبه فكر تنويريّ يؤدّي إلى ظهور أمَّة، كما كانت عليه الحال في أوروبا وأميركا بعد الثورة الفرنسيَّة أواخر القرن الثامن عشر. وقد تميّز عصر التنوير بثقافة علمانيَّة ومواطنيَّة وأفكار ونهوض مجتمعيّ وتولّي الطبقة البرجوازيَّة مهمَّة الإطاحة بالحكم الملكيّ والامتيازات الأرستقراطيَّة من أجل الأمَّة. هذا لم يحصل في لبنان للانتقال إلى هويَّة جامعة. فلا نزال طوائف وهويَّات متنافرة، ولا نزال نُحكم من إقطاع سياسيّ–ميليشياويّ، ونتكاذب على بعضنا البعض بعروبة لبنان وانتمائه، وفق الطائف، في ما أصبحنا اليوم منقسمين إلى هويَّات عديدة.

لكي تولد الأمّة اللبنانيَّة يجب توافر الآتي:

– فكر تنويريّ يؤدّي إلى أيديولوجيَّة قوميَّة تدمج الجميع. وهذا لم يحصل.

- إقامة كيان واضح المعالم والسيادة ودولة تمسك بشعبها وحدودها، وهذا غير موجود منذ الاحتلال السوريّ.
- دستور يخدم الأمَّة والدولة وليس مصالح فئات وطوائف وأحزاب، لقد جرى خرقه مرارًا.
- نظام ومؤسَّسات تخلق مجتمعًا قانونيًّا وسياسيًّا، لكنّ المؤسَّسات لم تقم.
- مشاركة من قِبل المواطنين في الحياة الاجتماعيَّة ومشاركة المجتمع المدنيّ في سياسات الأمّة. وهذا الأمر لم يحصل.
- نظام تعليميّ جماعيّ موحَّد. في حين أن التعليم في لبنان هو وتعليم طوائفيّ وطائفيّ.
- يصف هانف في الفصل الثاني المرحلة بين الميثاق الوطنيّ وحرب لبنان بـ«أنموذج» لتعايش ناجح وسلميّ وديمقراطيّ توافقيّ. هذا لا يصحّ، لا مجتمعيًّا ولا سياسيًّا. فبعد العام ١٩٦٧، كان التعايش تحت مظلّة النزاع: هناك الحلف الثلاثيّ، انحياز المسلمين واليسار إلى المقاومة، اتّفاق القاهرة، الاشتباكات بين الجيش اللبنانيّ والفلسطينيّين.
- خلص هانف إلى أنَّ تقدير اللبنانيّين لزعمائهم عشيَّة الطائف تراجع، وأنَّ اللبنانيّين أصبحوا أكثر تمسّكًا بالديمقراطيَّة التوافقيَّة. هذا غير صحيح: الانتخابات أعادت إنتاج الميليشيات وكانت تُرسم من قبل الاحتلال السوريّ، ولم يكن هناك تمسُّك بالديمقراطيَّة، بدليل: خرق الدستور، والتلاعب بالدوائر الانتخابيَّة، وفي قوانين الجنسيَّة ودور السوريّ في كلّ ذلك.
- عدم اعتبار استطلاعات هانف مؤشّرات ثابتة: قبل شباط العام ١٩٨٤ بيوم واحد أيَّدت نسبة ٨٨٪ من المستطلعين عَلْمَنَة الدولة، وتراجعت هذه النسبة إلى ٧٠٪ بفعل الأحداث الطائفيَّة في الشهرين التاليين، إذ تراجعت حظوظ العَلْمنة لمصلحة القبول بالنظام الطائفيّ بنسبة ٥٠٪ في

نيسان ١٩٨٤ (٦٧٠): (٥٧٪ و٤٠٪ على التوالي بالنسبة إلى المسلمين والمسيحيّين). هناك شكوك تحوم حول صحّة نسبة العلمنة التي أوردها هانف، ربما لعدم فَهْم المستطلعين مفهومها، أو لتكاذب ما، أو بفعل الحدث، أو عدم دقّة الاستطلاع. كما لا يمكن الجزم بصحَّة فرضيَّة مبنيَّة على استطلاع ومعلومات سبقت ٦ شباط ١٩٨٤، وأخرى أتت بعده بشهرين. إلى ذلك، لا يفسّر هانف تأثير ٦ شباط على الاستطلاع. إنَّ تأرجح الإجابات بين كانون الثاني ١٩٨٤ ونيسان ١٩٨٤ يدلّ على أنَّ اللبنانيّين ارتدّوا إلى طوائفهم.

- في كتابه: «لبنان في طيّ النسيان» الصادر سنة ٢٠٠٣، يخلص هانف إلى انتهاء دور لبنان في الصراع الإقليميّ. وهذا خطأ، فقد أصبح لبنان في محور سوريا وإيران من خلال حزب الله. فإسرائيل تقصف لبنان في ١٩٩٣ و١٩٩٦ و١٩٩٨. كما باتت السعوديَّة أكثر تدخّلا في لبنان بسياستها الخفيَّة. حزب الله يملأ الفراغ الناجم عن انسحاب الجيش السوريّ من لبنان.

سادسًا - لبنان في الحرب (الدكتورة ديمه دو كليرك)

***ملاحظة عامّة:** هذا النصّ هو ملخّص لكتاب الدكتورة دو كليرك بعنوان «لبنان في الحرب»[٥٢]

تقدّم الدكتورة ديمه دو كليرك كتابها «حرب لبنان» على أنّه «تجربة». وما يميّزها المقاربة التي جاءت من زاوية اجتماعيَّة موضوعاتيَّة، وهو الأمر الذي سهّل على الكاتبة اختيار الموضوعات الأساسيَّة للكتاب.

من حيث الدوافع، فهي متعدَّدة. هناك فكرة أنّ ما حصل في لبنان ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، كان أكثر من مجرّد حرب، حيث واجه اللبنانيّون سلسلة من الحروب المتعدّدة والمرتبطة ببعضها البعض، وكانت ذات تعقيد نادر. وربّما لهذا

52- Dima de Clerck, Stephane Malsagne, *Le Liban en Guerre 1975-1990*, Paris, Belin, 2020.

السبب لا تزال تسميتها غير موحّدة وغير محدودة (حرب أهليَّة، حرب غير أهليَّة، حرب غير مدنيَّة، حرب كونيَّة، حرب لبنان، حروب في لبنان، حروب الآخرين في لبنان، لبنان في الحرب، اللبننة الذي يستخدمه البعض عند التكلّم عن نزاعات ذات خصوصيَّة دينيَّة). تعتبر الكاتبة أنَّ «لبنان هو باراديغم للحرب الأهليَّة».

من الدوافع أيضًا بالنسبة إلى دو كليرك هو كونها أستاذة تاريخ. وخلال مسيرتها التعليميَّة لاحظت أنَّ طلابها في المدرسة وفي الجامعة لا يعرفون شيئًا عن حرب لبنان، وهم ينتمون إلى جيل غير ذلك الجيل الذي قرّر الحرب أو الجيل الذي تأثّر **سابقًا – في النقاش العامّ لمرحلة الحروب في لبنان ١٩٧٥–١٩٩٠**

***ملاحظة عامَّة:** كانت الصيغة التي عمل عليها أعضاء مجموعة العمل تقوم بداية على أنْ يقدّم بعض الأساتذة قراءاتهم للموضوع المقترح، على أنْ تقوم المجموعة عند الانتهاء من العرض بمناقشة الأفكار المطروحة. خلال هذا الوقت يقوم فريق التوثيق بتسجيل كلّ هذه النقاشات قبل أن يقوم الدكتور أمين الياس بصياغتها في نصّ مولّف. وعليه، فإنّ ما سنقدّمه تاليًا هو توليف للنقاش الذي أتى بعد المداخلات، من دون أن يتمّ ذكر الأسماء حرصًا على الخصوصيَّة.

في النقاش

انطلق النقاش في مرحلة الحروب في لبنان من ضرورة أنْ يتمّ فهْم واقع المجتمع اللبنانيّ وعلاقته بالسلطة، وهو المنهج الذي يُطلق عليه تسمية «جدليَّة المجتمع والسلطة». هذا المنهج يرى في المجتمع اللبنانيّ مجتمعًا مركّبًا. وما يميّز تركيبته، هو طابعه «النزاعيّ». وإذا ما انتقلنا من هذا المُعطى الأولى لتفحّص ظروف وأسباب ومعطيات الحرب الأهليَّة، فإنَّه يجب أنْ يتمّ ربطها بالمعطى المذكور. بكلام آخر، إنَّ ظروف هذه الحرب إنّما تعود إلى العام ١٩٢٠، أي إلى تاريخ نشأة دولة لبنان الكبير. فتأسيس لبنان في ١٩٢٠ هو تأسيس نزاعيّ.

إنَّ تأسيس أيّة دولة يكون إمّا نتيجة تعاقد بين الجماعات، أو نتيجة طبيعيَّة لمسار تاريخيّ لجماعة ما. أمّا الدولة اللبنانيَّة فقد تأسَّست في العام ١٩٢٠ على

نزاع أساسي وهو وجود الخلاف على شرعيَّة الكيان اللبنانيّ بين الجماعات اللبنانيَّة. وبالتالي إنَّ شرعيَّة الكيان منقوصة منذ التأسيس. وقد ترتّب على هذا الأمر النتيجة الآتية: انقسام المجتمع على ذاته، وبالتالي وجود انفصال بين جزء من المجتمع والكيان والدولة. ثمّ جاء ميثاق العام ١٩٤٣، ليؤسّس عملانيًا لمنطق الديمقراطيَّة التوافقيَّة. لكنّ ما فعله الميثاق أنّه نقل الصراع من صراع على شرعيَّة الكيان إلى الصراع على توزيع السلطة فيه. وبدءًا من هذه اللحظة، أصبح ميزان القوى هو الذي يتحكّم بالعلاقات بين الجماعات بدليل أزمات ١٩٥٨، ١٩٦٩ و١٩٧٥.

وعليه نفهم، من خلال منهج التفكير هذا، كيف أنَّ اللبنانيّين قاموا بتأسيس مجتمع مركّب قائم على تسويات، فيما كلّ طائفة تنتظر الفرصة السانحة لتنقضّ على الطوائف الأخرى، في سياق الصراع على المناصب والمغانم. ثمّ كان اتّفاق الطائف الذي أبقى على المشكلة ذاتها. فكلّ تسوية بين الطوائف تنتهي عندما يحصل اختلال بالتوازن بين هذه الطوائف. أمَّا التدخّلات الخارجيَّة، فالخلافات الداخليَّة هي الضوء الأخضر لها.

ظهر أيضًا رأي آخر خلال هذه النقاشات ويقول بأنَّ عُمق الأزمة إنَّما هو في الخلاف على الهويَّة وحول الانتماء والولاء. الأمر الذي يصعّب تحديد الصديق من العدو من الحليف. وبخلاف خُلاصة الطرح السابق، يعتقد أصحاب هذا الرأي أنَّ كلّ ما جرى من صراعات في لبنان إنّما تمّ بسبب التدخّل الخارجيّ المرتبط بالصراعات الداخليّة. بكلام آخر، إنَّ التدخّل الخارجيّ سابق للانقسام الداخليّ ومُعزّز له. وقد يكون هذا التدخّل متجذّرًا بسبب ما قام به الانتداب الفرنسيّ، وما تركه معلَّقًا بين المكوّنات اللبنانيَّة. ففريق يخاف من الكثرة العدديَّة في محيط إسلاميّ يعيش فيه، وفريق آخر يشعر بالغبن. ضمن هذا الرأي، يضيف أحد الأعضاء أنَّ أحد مفاتيح فهم مرحلة الحروب يتمثّل في وضع هذه المرحلة في إطار الصراع على الهويّات. فعند تأسيس لبنان الكبير، تصارعت هويّتان: اللبنانيَّة والعربيَّة. حتى أنَّه يمكننا القول إنَّ البحث عن مسألة الهويَّة يأخذنا إلى مسألة اندماج المسلم في الدولة اللبنانيَّة. فهناك بعض الجماعات في لبنان لا يندمج ببعض الفئات. وإنَّ المسيرة في اتّجاه هويَّة لبنانيَّة تجمع المسيحيّين والمسلمين

لم تكن سهلة أو بديهيَّة. وحين تحقَّقت هذه الهويَّة أخيرًا بانضمام المسلمين لها، نافست الهوية الفارسيَّة لحزب الله الهويَّة اللبنانيَّة.

وإنْ كان الصراع على الهويَّة في لبنان أحد مفاتيح فهْم مرحلة الحروب، فإنَّ عدم نضج اللبنانيّين لتقبّل الديمقراطيَّة، وما يستتبعها من بناء للإدارة، وبالتالي بناء الدولة إنّما يشكّل مفتاحًا آخرًا لهذا الفهْم.

هناك رأي ثالث يعتبر أنَّ الانقسامات اللبنانيَّة، ومنذ القرن التاسع عشر، لم تكن عموديّة، بل أفقيَّة. وبالتالي إنَّ الصراعات بين اللبنانيّين ليست طائفيَّة بمقدار ما هي حزبيَّة. يستعيد هذا الرأي أحداث ١٨٤٠ و١٨٦٠ ليُظهر كيف أنَّ الانقسامات في جبل لبنان كان فيها الطابع الطائفيّ هامشيًّا جدًا. فالتلاعب ببنية الجبل الذي حصل أيّام بشير الشهابيّ، والذي ترافق مع التدخّلات الخارجيَّة ودخول لبنان سوق الرأسماليَّة العالميَّة، أدى إلى تمايز طبقيّ خاصَّة داخل الجماعة المارونيَّة، الأمر الذي نتج عنه ظهور العاميَّات في الجبل. لكنّ المفارقة أنَّ هذا الانقسام الطبقيّ لم يصل إلى الجماعة الدرزيَّة. فكانت ردّة فعلها توجّس الإقطاع الدرزيّ من العاميَّات. وهذا ما أعطى الصراع في تلك المرحلة طابعًا اقتصاديًا–اجتماعيًا، وليس طائفيًا.

يبدو أنَّ القائلين بهذا الطرح، الذي يغلّب الجانب الاقتصاديّ–الاجتماعيّ، ليسوا أقليَّة، ذلك أنَّ أعضاء من المجموعة اعتبروا أنَّ مرحلة ١٨٤٠–١٨٦٠ هي مرحلة انتقاليَّة كان فيها النظام الاقطاعيّ يشهد نهاياته. ثم جاء القرن العشرين الذي هو أيضًا مرحلة انتقاليَّة مستمرَّة شهد فيها لبنان نهاية النظام الاقطاعيّ ونشوء النظام الرأسماليّ، ثم كانت مرحلة ١٩٦٠–١٩٧٥ التي شكَّلت اختراقًا للنظام الرأسماليّ وخروج جماعات تريد أنْ تشارك في السلطة. وعليه، لكي نفهم أكثر مرحلة الحروب في لبنان، علينا أن نستعيدها وفق الشروط الآتية:

أ. التوثيق: وهو يشتمل الصحف والمجلّات والفيديوهات والصور والنشرات الإخباريَّة الإذاعيَّة والتلفزيونيَّة.

ب. أرشيفات الأحزاب والقوى السياسيَّة والميليشيات والشخصيّات والمؤسَّسات.

ج. أرشيفات المؤسَّسات الرسميَّة من رئاسة الحكومة، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب، وأرشيف الوزارات والإدارات الرسميّة والمحافظات والقائمقاميَّات والبلديّات.

د. أرشيفات المؤسَّسات العسكريَّة من الجيش والأمن الداخليّ والأمن العام وأمن الدولة.

هـ. المنشورات الصادرة عن الأحزاب والجمعيَّات والجامعات التي تتناول المسائل الحضاريَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة–الاقتصاديَّة.

و. المذكّرات والسرديَّات والتحليلات التي كتبها سياسيَّون وعسكريَّون شغلوا مناصب سياسيَّة وعسكريَّة (سليم الحص، كريم بقرادوني، أمين الجميّل، إيلي سالم، ألبير منصور، جورج سعادة، إلخ...)

ز. مؤتمرات الأحزاب خلال الحرب وبعدها.

ح. المؤلَّفات الأكاديميَّة، لتيودور هانف، وعبد الرؤوف سنّو، وفريد الخازن، التي تناولت هذه المرحلة. والكتب والأبحاث التي تناولت النظام السياسيّ اللبنانيّ.

ط. الأدبيات السياسيَّة والسوسيولوجيَّة والاقتصاديَّة منذ أواخر الستينيّات وحتّى بداية الحرب، وهي جدّ هامّة لتحليل المناخ باعتبارها تعكس الوقائع.

ي. الأرشيفات الخارجيَّة للدول المعنيَّة مباشرة بالحرب الأهليَّة اللبنانيَّة.

ك. الإنتاج التاريخيّ لأحداث ١٨٦٠ وكيفيَّة انعكاسه في المناهج والكتب المدرسيّة وتفسيرات المعلّمين.

يُضاف إلى هذه العوامل أهميَّة فهْم الإطار الجيوسياسيّ وكيف تغيّر بين متصرّفيَّة جبل لبنان ودولة لبنان الكبير.

هذا الطابع الجيوسياسيّ لفترة الحروب في لبنان له أيضًا مناصريه داخل أعضاء المجموعة، إذ اعتبر البعض أنَّ فهْم العناصر الداخليَّة لا يكتمل من دون وضعها ضمن الإطار الذي فرضته الظروف الإقليميَّة المتمثّلة بصعود الناصريَّة، ونحو الحركات المسلّحة في العالم العربيّ، واستيلاء الجيوش على السلطة، وارتداد هذا الأمر على لبنان. يُضاف إلى هذا المساعي الأميركيَّة لتسوية النزاع العربيّ–الإسرائيليّ، والإعداد لعلاقات سلام منفصلة بين إسرائيل وكلّ من مصر وسوريا كما أنَّه لا بدّ من أنْ نستعيد اللحظة التي شعر فيها الاتّحاد السوفياتيّ أنّه وصل إلى ذروة قوّته أواخر الستينيّات وخلال السبعينيّات من القرن العشرين، ولاسيّما بعد انتصار حلفائه في العالم، ومحاولات الولايات المتّحدة لجم نموّ النفوذ السوفياتيّ في الشرق الأوسط من خلال السعي إلى الاستثمار في هزيمة العرب لعقد اتّفاقات منفصلة بين الدول العربيَّة وإسرائيل، وحلّ المشكلة الفلسطينيَّة في لبنان من خلال إشعال الحرب في الأخير وتوطين الفلسطينيّين.

بعض المشاركين، وفي إطار هذا الرأي الذي يضيء على التحوّلات العربيَّة، اعتبر أنَّ حرب لبنان عبّرت عن تجدُّد النخب في العالم العربيّ الذي تَمَظْهَر في الانقلابات العسكريَّة في الدول العربيَّة، بما لهذا الأمر من تأثير في لبنان. بتعبير آخر، بدت حرب لبنان كنوع من الانقلاب من أجل اختراق النظام الطائفيّ. من ناحية ثانية، يُمكن أنْ نفهم أيضًا هذه الحرب وكأنَّها تمثّل صراعًا بين جيلَيْن، بدليل النموذج الذي قدّمه بشير الجميّل بوجه الجيل القديم المتمثّل بوالده بيار الجميّل وأرباب الطبقة السياسيَّة اللبنانيَّة آنذاك.

في العودة إلى جدليَّة الداخل والخارج، هناك بعض الآراء التي عبّرت عن قناعتها بأنَّ العامل الداخليّ لحرب لبنان هو الأساس. بالنسبة إلى هذا الرأي، لبنان هو بلد «أزماتيّ» بتكوينه. والأزمة ناتجة من الازدواجية المتأتيَّة من أنَّ لبنان «عقدة تأويليَّة». فكيف نفسّر العلاقة بين الوحدة والتعدّد وبين الدستور اللبنانيّ المبنيّ على الدستور الفرنسيّ العلمانيّ القائم على مبدأ الصهر. بتعبير آخر، إنَّ التناقض بين البنية المجتمعيَّة اللبنانيَّة التعدديَّة والبنية الدستوريَّة الصهريَّة

هو ما يؤدّي إلى قلق الجماعات في لبنان من تذويبها وصهرها. فلو بُني الدستور اللبنانيّ على فكرة الدولة التعدديَّة، أي فكرة الاندماج وليس فكرة الامتصاص، لكنّا ساعدنا الجماعات على تقبّل الدولة كعنصر بديل للحماية الغرائزيَّة التي تنتفع منها الجماعات. إذًا، إنّ الأزمات والحروب الدائمة في لبنان ناتجة من هذه الازدواجية بين «الميثاق» و«الدستور». فالجماعات اللبنانيَّة تشعر أنّها موجودة أكثر في الميثاق منها في الدستور. ولأنّنا لا يمكن لنا أنْ نستغني لا عن الدستور ولا عن الميثاق، كانت فكرة «الصيغة». وهذه الأخيرة هي محاولة للتوفيق بين الميثاق والدستور من خلال تسويات قصيرة وصغيرة دائمًا ما تنتهي بنزاعات.

في تعميق لهذا الرأي، اعتبر بعض الأعضاء أن المرجعيَّة الفرنسيَّة، أو بالأحرى «العقليَّة الفرنسيَّة» التي تعتبر أنَّ الشعب اللبنانيّ هو أمّة، وأنّه يجب ألّا يكون هناك أي وسطاء بين الدولة والمواطن، إنّما يفسّر هذه الازدواجيَّة–المشكلة. فالتعدديَّة، وبخلاف التوجّه الفرنسيّ الصهريّ، هي أمر من طبيعة النسيج المجتمعيّ اللبنانيّ، وعلى اللبنانيّين أنْ يتقبّلوا فكرة «أنَّ هذه «التعدديَّة ليست مشكلة»، وأنَّ هذه «الطائفيَّة ليست هي المشكلة».

المشكل الأساس بالنسبة إلى أصحاب هذا الرأي، هو في النظام السياسيّ المرتكز على نظام الزعامات والزبائنيّة، وهو سلطة عصابة زعماء الحرب الذين سيطروا على لبنان من خلال الانقلاب الذي قاموا به خلال فترة الحروب ١٩٧٥–١٩٩٠.

وعليه، يعتبر أصحاب هذا الرأي أنَّ لبنان اليوم، في أزمته هذه، أمام فرصة لإعادة تكوين صيغة دستوريَّة، تُخرج اللبنانيّين من الازدواجيَّة القائمة بين الطبيعة التكوينيَّة للبنان والطبيعة الدستوريَّة، وتكون أقرب إلى طبيعة لبنان التكوينيَّة. ويمكننا أنْ نلخّص كلّ الأزمة اللبنانيَّة في الآتي: المشكلة هي في العلاقة بين الوحدة والتعدّد، وكيفيَّة صرف هذه العلاقة في معادلة دستوريَّة.

إذًا، تبدو التعدديَّة مفتاحًا إضافيًّا لإدراك عمق المشكل اللبنانيّ. من هنا كان تشديد عدد كبير من الأعضاء، أوَّلًا على ضرورة الاعتراف بهذا الواقع، وثانيًا

إدراك أنَّ هذا المجتمع اللبنانيّ التعدّديّ هو ذات «ثقافة نزاعيَّة». فاللبنانيّون هم مجموعة طوائف أقلويَّة. كلّ طائفة منها تتمتَّع بثقافة تميّزها وتعطيها خصوصيّتها وهويّتها. وهي في آنٍ واحد، تجمع في داخلها بذور الاستقرار والسلام، وعناصر النزاع والتفجير معًا. فأيّ موضوع يمكن أنْ يكون سببًا للتوافق أو للنزاع وصولًا إلى درجة التصادم العنفيّ. إنَّ مشكلة هذه الجماعات أيضًا أنَّها ترى أحيانًا في خارج الحدود امتدادات ثقافيَّة لها. وعليه، فإنّ طبيعة تكوين المجتمع اللبنانيّ تستدعي تلقائيًا العامل الخارجيّ. من هنا نفهم كيف حصلت الحرب اللبنانيَّة ضمن إطار دوليّ واقليميّ. وكلّ محاولة للوصول إلى السلام يجب أنْ تترافق مع عمليَّة نضوج عند كلّ من الطوائف اللبنانيَّة.

وإنْ كان هناك رأي يقول إنَّ المشكل ليس في الطائفيَّة، فإنَّ هناك توجّهًا لم يعد يرى في «الطائفيَّة السياسيَّة» أي جدوى معتبرًا أنّها لم تعد قادرة على النجاح في إدارة التعدديَّة اللبنانيّة. بل إنّ هذا التوجّه لا يزال يرى فيها مُسبّبًا أساسيًّا في اندلاع الحروب، وأنَّ لا سبيل لإلغاء فتيل الحرب إلَّا عند البدء بإلغاء الطائفيَّة السياسيَّة. ليس هذا فحسب، بل إنَّ التعصّب والجهل يضيفان هذا إلى فتيل الحرب. وبالتالي، ليس المطلوب فقط إلغاء الطائفيَّة السياسيَّة بل تعميم المعرفة لتحرّر الفرد اللبنانيّ.

بعض المتخصّصين بالتاريخ الشفهيّ داخل المجموعة كان لهم أيضًا رأيهم لفهْم أكبر لتاريخ مرحلة الحروب في لبنان. برأيهم، إنَّ الناس العاديّين هم أيضًا مصدر مهمّ لفَهْم هذه الحروب. من هنا، وجدت ضرورة أنْ نتكلّم مع الناس ونجري مقابلات معهم، وأنْ يتمّ بناء شراكة رضائيَّة بيننا كباحثين وبينهم كمصادر شفهيَّة، بهدف تحضير أرضيَّة للتعاطي مع هذا التاريخ المتنازع عليه. فالتاريخ الشفهيّ يسمح لهذه الأصول المتعدّدة والمتناقضة والمتنوّعة المشارب والمهمّشة بأنْ تعبّر عن ذاتها وأنْ تساهم في فَهْم التاريخ. فما يميّز التاريخ الشفهيّ أنَّه ينطلق في عرض الأحداث من محاكاة الناس العاديّين. وهو يعكس لنا، تاريخ ليس المنتصرين والمتواجدين في موقع القوّة والسلطة، بل تاريخ الناس العاديّين. كما أنَّه يُجنّبنا

التعميمات، والتنميطات، ويجلب الماضي إلى الحاضر من خلال التسجيلات والتوثيقات التي تحصل، فتصبح هذه التسجيلات نوعًا من المصادر.

*

قد يكون هذا النقاش هو ما دفع مجموعة العمل إلى أنْ تضع نُصب أعينها طرح إشكاليَّات الهويَّة، وبناء الدولة، والعيش معًا، من أجل استعراضها والتفكّر بها ومناقشتها والخروج بخلاصات مشتركة فيها، بحيث تكون هذه الخلاصات أداة المجموعة في التعامل مع الماضي ومحاولة تطوير الخطاب المجتمعيّ والسياسيٍ في لبنان.

القسم الثالث

في الهويَّة اللبنانيَّة الجامعة والحاضنة للتعدّديَّة

أولًا - الهويَّة اللبنانيَّة والوحدة في التعدّد (الدكتور جورج شرف، والدكتور الأب باسم الراعي)[٥٣]

ليس من السهل تناول الهويَّة اللبنانيَّة بسبب التعثّر الذي يصيب الكلام عليها ما إذا كنّا أمام هويَّة أو هويَّات، وذلك بسبب من التاريخ الذي يُبنى عليه هذا الكلام. لكن ممَّا لا شكّ فيه أنَّ هناك حدًّا أدنى يمكن الاستناد عليه، وهو أنَّ أكثر المشكّكين بتاريخ جامع يقرّون بوجود تاريخ. البعض يؤرّخ له على سبيل المثال من الإمارة، والبعض من المتصرفيَّة، وبعض آخر سنة ١٩٢٠، وآخر سنة ١٩٢٦، والبعض سنة ١٩٤٣. المهم أنَّ هناك نقطة انطلاق في مكان ما. إذًا هناك هويَّة في مكان ما. وإذا راجعنا نقاط الانطلاق هذه، نجد أنَّ أغلبها ينطلق من موقع الجماعة في هذا الكلّ (أو المتّحد) أو هذا التاريخ، أو من منطلق الفوز بمكان في قلب هذا الكلّ. المهم أنَّ هناك كلّ. وحتى من يشكّك بهذا الكلّ، إنَّما يلجأ إلى توصيف للتاريخ من منطلق وضعيَّة إزاء هذا الكلّ. على سبيل المثال، عنوان كتاب المؤرّخ كمال الصليبي **بيت في منازل كثيرة**.

القضيَّة هنا هي العلاقة الجدليَّة بين الهويَّة والهويَّات، وبين الوحدة والتعدّد. وفي هذه الجدليَّة تحكم مسألة الهويَّة النفي والقبول والشكّ. فالسؤال المطروح

٥٣- مداخلة مشتركة أُلقيت في ورشة عمل للمجموعة في ٢ تشرين الأول ٢٠٢١ في فندق جيفينور-روتانا بيروت، الحمرا.

إذًا: هل هناك هويَّة لبنانيَّة؟ وهل من الممكن اعتبار هذه الهويَّة جامعة؟ وما موقع الهويَّات في قلب هذه الهويَّة؟

أسئلة لا إجابة نهائيَّة عليها، لكنَّنا نجد سبيلًا إليها عبر تحديد الهويَّة تكوينًا ووظيفة أوَّلًا، ومن ثم قراءة الهويَّة اللبنانيَّة في ضوء هذه التحديد.

١. الهويَّة تكوينًا ووظيفة

ليست الهويَّة بناءً عقلانيًّا نظريًّا ينحصر إدراكه في سياق منهجيّ معيّن. ولا هي مفهوم نمطيّ (أيديولوجيّ بالضرورة) نسقطه مرَّة واحدة وأخيرة على واقع ما، فيصير أسيرًا له. الهوية تتكوّن تاريخيًّا، وهي تحمل طابعًا تاريخانيًّا، تتمّ معاينتهما من زاويتين:

➢ الزاوية الأولى: **تأصيليَّة**، وهي تتألّف من ثلاث مراحل:

- **التكوينيَّة**: تكون فيها الهويَّة حصيلة روابط علائقيَّة بين الإنسان والمحيط في زمان ومكان محدّدَين وبين الإنسان والإنسان. هذا يعني أنَّ الهويَّة تخضع في تكوّنها لجدليَّة الثابت والمتحوّل بحكم السببيَّة والنسبيَّة.
- **البنيويَّة** (الثوابت: Constantes): يرتبط التفاعل الذي أشرنا إليه مع تكوّن خصوصيَّة الفرد والجماعة وذلك بتلازم تكامليّ في قلب مثلث الجماعة التاريخيَّة–الثقافة–الهويَّة. ومن الممكن التعرّف على حركيَّة هذا التلازم من معطيين:
  - التراكم التاريخيّ للاختبارات المتتالية التي يعيشها الفرد والجماعة في علاقتهما بالمحيط، وفي علاقة الأفراد بعضهم ببعض على مدى زمنيّ طويل. بمعنى آخر تتكوّن الجذور الأولى للهويَّة من المعيش، وممَّا يكتنفه من تحدّيات يعمل على مواجهتها وتخطّيها.
  - التبلور التدريجيّ للاختبارات المتتالية على جذع ثقافيّ مشترك مبني على الثوابت، يكسب الفرد والجماعة شخصيَّة تميّزهما (معتقدات،

تصوّرات، أفكار، فلسفة، عادات وتقاليد، قواعد سلوكيَّة...) ويعطي هذه الشخصيَّة شرعيَّة تاريخيَّة، وصولًا إلى مأسستها في إطار عالم منظّم يتمثّل سياسيًّا في مجتمع منظّم هو الدولة. من دون أنْ يعني ذلك أنَّ الثوابت تصير ثوابت هوياتيَّة نهائيَّة، بل تبقى هذه الثوابت في قلب علاقة جدليَّة بين الثابت والمتحوّل حتّى تساعد الهويَّة على التبلور وفق مبدأ النسبيّة.

- **التفاعليَّة**: إذا كان تكوّن الهويَّة يأتي وليد التفاعل مع المحيط والثوابت تنتج منه، فالتفاعل هو السمة الضروريَّة في اندفاعة الهويَّة نحو الخارج، وخصوصًا من أجل تكوين عالمها مؤسّساتيًا. وهذا طبعًا يختلف في ما إذا كان المحيط واحدًا أو متعدّدًا:
  - في البيئة الأحاديَّة، يتمّ الأمر بانضواء الكلّ تحت ثوابت الهويَّة؛ ومن خرج عن ذلك يتمّ صهره بها وفيها.
  - في البيئة المتعدّدة القضيَّة تتّصل بثلاثة أشكال عامَّة: الهيمنة أو التسوية (modus vivendi) أو التناضح الحضاريّ.

➢ الزاوية الثانية، **وظيفيَّة** (تتّصل بالمتحوّلات: les variables)

يرتبط البعد الوظيفيّ بطبيعة الثابت والمتحوّل في الهويَّة وفقًا لحركة الزمان التاريخيّ وما يفترضه من تحوّلات. هذا الأمر يفرض على الهويَّة تطوير أطر التواصل. نقف هنا أمام جدليَّة العلاقة بين الذات والآخر أكان الآخر فردًا أو جماعة أو واقعًا. يحتّم هذا الواقع على الهويَّة لا التأقلم، بل بناء عالم مشترك. حضور الآخر يخرج الهويَّة من دائرة الانعزال الذاتيّ إلى دائرة التواصل. وهنا أهميَّة البعد الوظيفيّ الذي يعتبر في الفلسفة الحديثة الوجه الآخر للجوهر الحقيقيّ، على اعتبار أنَّ الآخر هو «أنا أخرى» في المقابل. وهذا المقابل ينادي للخروج من حدود الذات إلى أفق التشارك. فالآخر يوسّع مجال الذات ويغنيها. وهذا الإغناء يترجم في مجتمع يصير الأساس في قيام المؤسّسة السياسيَّة.

تقوم وظيفة الهويَّة هذه على مُعطيَين أساسيَّين:

- علاقة الإنسان بالإنسان:
  - علاقة الفرد بالفرد والجماعة بجماعة أخرى: تنشئ أسسًا معياريَّة، تشكّل إطارًا مرجعيًا، عبّر عنه في مدونة سلوكيَّة (قيم أخلاقيَّة، ضوابط اجتماعيَّة، طقوس، عادات، تقاليد، قوانين وأنظمة...). هنا يمكننا التحدّث عن التثاقف القيميّ بين الأفراد وبين الجماعات.
  - علاقة الفرد بالجماعة: تشكّل الجماعة بالنسبة إلى الفرد الإطار التعريفيّ/ الانتمائيّ، بحيث يستمد معطيات خصوصيَّته المجتمعيَّة والسياسيَّة والثقافيَّة. ويتشارك مع الآخرين في وحدة المنطلقات والهدفيَّات وغائيَّات الوجود المشترك. ومن علاقة الجماعات بالجماعات تصير الجماعة بدورها مساعدًا للفرد في الانخراط في تبنّي الأسس المعياريَّة التي لا تعود الجماعة تعتبرها مناهضة لها، بل تصير هي هويَّتها معكوسة في عالم تشاركيّ تثاقفيّ.
- علاقة الإنسان بالمجال: يدرك الفرد والجماعة لاحقًا أنّ المكان، مع أنّه واقع ماديّ، ضروريّ للوجود، إلّا أنَّ التواصل يجعل منه رابطًا وجوديًّا وجدانيًّا يتحوَّل مع الوقت بُعدًا قيميًّا. يؤسَّس ذلك لـ»حُرمة» هذا المجال، ممّا يدفع إلى الحفاظ عليه والدفاع عنه كواجب مقدّس من جهة، والعمل على استغلاله وتنظيمه وتطويره.

إذًا المسألة هنا ليست وسائليَّة، بل وظيفيَّة أي تحقيق الهويَّة تواصليًّا.

٢. الهويَّة اللبنانيَّة

في ضوء التحديد السابق للهويَّة، يمكننا الوقوف على معالم الهويَّة اللبنانيَّة. من المهمّ هنا أيضًاح أنَّ المقاربة هيغليَّة وبجزء منها ما يدور في شأنه التفكير عند مفكّرين أمثال يورغن هابرمس، وشارلز تايلور، وأكسل هونث وسواهم من تيَّار إعادة التفكير بموضوع الهويَّة والهويَّات والوحدة والتعدّد في مجتمع واحد من

منطلق التفكير الهيغليّ.

ولا بد أيضًا من الإشارة إلى أنَّ المقصود هنا بالهويَّة، كما أتى في القسم الأوَّل، هو تلك الوحدة الجوهريَّة الديناميَّة المؤسّسة لواقع وظيفيّ. وهذه الوحدة تكوّن في إطار التفاعل المجتمعيّ، وتؤسّس لما يُعرف بالمتّحد، أي جماعة تعترف مكوّناتها وأفرادها بعضهم ببعض. وكلّ متّحد يحتاج إلى رابطة على أساسها ينشأ الواقع الوظيفيّ للهويَّة الذي يترجم في المؤسّسة. هذه هي حركة الهويَّة عند هيغيل التي تنطلق من التفاعل إلى الاعتراف إلى المؤسسة.

على هذا الأساس نفسّر الهويَّة اللبنانيَّة:

أوَّلًا، على المستوى التكوينيّ، الهويَّة اللبنانيَّة هي هويَّة تعدديَّة لا أحاديَّة ولا صهريَّة، تكوّنت عبر مسار علائقيّ وتاريخيّ، تفاعل فيه الجماعيّ والفرديّ ولو لم يتعاونا في كلِ الأوقات، توزّع بين:

- علاقات جماعات ببعضها البعض عبر تاريخ تجاوريّ سلميّ أو تصادميّ.
- علاقات جماعات تعاونيَّة في النجاح والإخفاقات.
- علاقات أفراد من مشارب مختلفة أو من خارج المشارب ومن اتّجاهات فكريَّة مختلفة ومتناقضة.
- علاقات تشاركيَّة متغيّرة ونسبيَّة امتدّت من الإمارة، والمتصرفيَّة، ولبنان الكبير وميثاق ١٩٤٣ وصولًا إلى الطائف.

وكلّ واحدة من هذه العلائق نتج منها كلٌّ يمكننا القول إنَّه هويَّة أوجدت صلات معينة وخلقت عالمًا مشتركًا، بغضّ النظر كيف نقيّمه.

ثانيًا، نتج عن هذه العلائقيَّة ثابتة أساسيَّة عبّر عنها بعبارة ديناميَّة هي العيش معًا، التي إذا تعمّقنا في طبيعتها رغم سوء التعامل معها عبر التاريخ يمكننا فهمها من زاويتين:

- الأولى، كيانيَّة، تؤكّد على أنَّ الهويَّة اللبنانيَّة ليست صهريَّة بل تعدّديَّة، وحدة

في التعدّد.

- الثانية: حقوقيَّة ربطت هذا المفهوم للعيش بالصيغة أو المبدأ التشاركيّ.

ثالثًا، لكن سوء إدارة المعنى العميق للصيغة في التناغم بين الكيانيَّة والحقوقيَّة، وقف حاجزًا أمام بروز الهويَّة اللبنانيَّة بالدور التفاعليّ المطلوب منها، بما يتناسب مع طبيعة الاجتماع اللبنانيّ التعدّدي. وهذا يعود لأسباب عديدة:

أوّلها، الانتقال من الصيغة التعدّدية في المتصرفيَّة إلى الصيغة الوحدويَّة اليعقوبيَّة في بنية دستور ١٩٢٦، كان الحاجز الأوّل أمام اكتمال العنصر التكوينيّ التأصيليّ الثالث في بناء الهويَّة، والذي هو الأهمّ على صعيد خروج الهويّة خارج ذاتها. تميَّزت هذه الحقبة بخطاب الانصهار.

ثانيها، تعثّر الانصهار وبالتالي فشل الصيغة الوحدويَّة، جعل إدارة الصيغة تنتقل إلى تعامل تعدّدي مستوحًى من الصيغة الوحدويَّة، فتمّ اللجوء إلى التسوية (modus vivendi)، وهذا ما جعل الكثيرين يفسرون مثلًا ميثاق ١٩٤٣ بأنَّه gentlemen agreement ممَّا غلب منطق التسويات حتّى بعد الطائف.

هذه الإشكاليَّة العميقة في الهويَّة اللبنانيَّة تعني أنَّ الهويَّة اللبنانيَّة لم تكمل بعد مسيرة تحقّقها. هنا يحضر عامل أساسيّ غالبًا ما يعتبر سلبيًا في نظر اللبنانيّين وهي الأزمات. الأزمات عامل سلبيّ في ظاهره، لكنّه من العوامل الأساسيَّة في تحريك الهويَّة لتحقّق ذاتها تحقيقًا واقعيًّا. والأزمات تتّصل اتّصالًا وثيقًا بالمعنى التاريخيّ للتحقّق، وخصوصًا بالمعنى الحضاريّ (إذا راجعنا الأزمات الكبرى مثلًا في الدول الغربيَّة نجدها أزمات هويَّة كانت الطريق إلى المعنى الحضاريّ الذي بلغت إليه).

المحرّك لهذا الانتقال يكون على مستويَين:

- **الأوَّل علائقيّ قِيميّ**: يقوم على إيجاد رابط بين العيش المشترك والمعنى الحضاريّ يؤدّي إلى تكوين رابطة ترفع العيش معًا إلى مستوى القيمة. من دون هذا الجهد لن تخرج الهويَّة عن بعدها الجوهريّ لتنتقل إلى المهمة

الحضاريَّة، وبالتالي ستقف دائمًا على المستوى القَبَلي والعيش على مستوى البقاء لا غير، وبالتالي ستبقى عائقًا للتقدّم. على سبيل المثال، انشغل اللبنانيّون كثيرًا بالهويَّة من منطلق العروبة، وعند كلّ مفترق يطلّ موضوع العروبة، فهلا فكّرنا مثلًا بالعروبة، ونحن نربط هويّة لبنان بها، ما هي طبيعة العروبة اللبنانيَّة في قلب العروبات الأخرى؟ وهلا تساءلنا عن المعنى القِيميّ لعروبتنا ودورها الحضاريّ في قلب العروبات الأخرى حتّى نفهم من العروبة معنى هويّتنا؟ هل فكّرنا أنَّ عروبتنا تعدديَّة، وبالتالي يمكنها أنْ تلعب دورًا وظيفيًّا في قلب العالم العربيّ؟ ومن هنا نفهم طبيعة الهويَّة اللبنانيَّة التعدّديَّة، ومسألة العلاقة بين الوحدة والتعدّد في الهويَّة اللبنانيَّة. وبما أنَّ التعدّد هو في الغالب عندنا تعدّد دينيّ يؤثّر في الثقافيّ بشكل كبير، هل تعاملنا معه من منطلق البحث عن مشتركات وأعطينا ذاتنا أطرًا علميَّة وعمليَّة لذلك؟ أذكر مثلًا أنَّ النمسا استضافت على مدى خمس عشرة سنة بتمويل من الدولة النمساويَّة وبالتعاون مع معهد دينيّ ونمساويّ، ومع جامعات من طهران والدول العربيَّة، حلقة بحثيَّة سنويَّة مواضيعها القيم المشتركة بين المسيحيَّة والإسلام، التي تعتبر مؤسَّسة للمعيَّة الإنسانيَّة والمجتمعيَّة وسبل التعبير عنها بلغة يمكنها صرفها حقوقيًّا. وفي كلّ سنة، يخرج مؤلّف يجمع أعمال الحلقة مع ملخّص نظريّ وتنفيذيّ. صدرت كلّ هذه الأعمال باللغة العربيَّة بجهد العلّامة الكبير الأب عادل تيودور خوري من لبنان في منشورات البولسيَّة.

- **الثاني تاريخيّ**، وهذه مهمّة دقيقة جدًّا، نستعين هنا بثالوثين، نعتقد بهما منذ أنْ وضع الأب الراعي كتابه عن ميثاق ١٩٤٣، كرّست لهما أليدا أسمن (Aleida Assman) كتابًا بعنوان **إعادة اكتشاف الأمّة**[٥٤] هما ثالوث تقول فيه: «هناك روابط وثيقة بين شكل الدولة، والأمة والسرد» وآخر قوامه «العلاقة بين الثقافة، والأمة والهوية». في نظر أسمن أنَّ هذين

54 Aleida Assmann, Die Wiedererfindung der Nation. Warum wir sie fürchten und warum wir sie brauchen. C.H.Beck 6421. München 2020.

الثالوثين تكونهما يكون عبر مسار تاريخي تعدّدي لا أحادي. وحتى الهويَّة هنا هي مسألة مركّبة وحصيلة تعدّد. وبالتالي الشعب، الذي ينتمي إلى هذين الثالوثين، هو بحسب أسمن بالاستناد إلى التوجّه الحقوقيّ: «شعب الدولة لا يكون مجرد مجموع المنتمين إلى الدولة: بل هو بالأحرى الأمَّة التي تفهم ذاتها أنَّها جماعة سياسيَّة.» ومن طبيعة الجماعة السياسيَّة أنَّها تعدّديَّة. وهنا يكون المعطى القيميّ والحضاريّ الذي يقف خلف الرابطة هو مصدر أساسيّ في تماسك الجماعة السياسيَّة.

- **الثالث وظيفيّ**، بلوغ المعنى الحضاريّ يجعل الهوية تنفتح على المهمّة الحضاريَّة فتصير حقيقة وظيفيّة لا وسائليَّة، وذلك على مستويَين:

- **ذاتيّ**: تحتاج كلّ هويَّة أنْ تكتشف ما في ذاتها من معنى حضاريّ (مثلًا وجدان الحرمان من الممكن أن يجعل من الوجدان الشيعيّ وجدان عدالة شرط أنْ ينسلك هذا الوجدان في بوتقة الشرط الحقوقيّ لتحقيق العدالة، أو وجدان الوحدة عند السنّة من الممكن أن يتحوّل رافعة من دون ارتهانه للسلطة...).
- **موضوعيّ**: عندما تكتشف الهويَّة هذا المعنى تسعى إلى ما هو مشترك مع الهويّات الأخرى، فبدل التصارع والتسابق يحلّ التناضح الثقافيّ والتنافس الحضاريّ والتعاون، فينشأ أفق معياريّ مؤسّس لعالم مشترك. فلا يعود الآخر الغريب والعدوّ، بل الصديق والشريك (هذا مسار حضاريّ طويل. على سبيل المثال: لماذا لم تنشأ في داخل الجامعة الوطنيّة، كما هو الأمر في ألمانيا والنمسا وسواها من الدول، كليَّات علوم دينيَّة هدفها البحث المشترك مع مجالات العلوم الأخرى بهدف جعل الدين عامل مساعد من عوامل الدمج المجتمعيّ؟)

لكن المعنى الوظيفيّ للهويَّة لا يكتمل من دون أنْ توظّف المعاني الذاتيَّة والموضوعيَّة في عالم منظور يتألَّف من بنية مؤسساتيَّة هي الدولة. والقول عن بنية يعني أنّنا نحتاج إلى تغيير في النموذج بالانتقال من الوحدويَّة اليعقوبيَّة إلى

الوحدة التعدّديَّة الوظائفيَّة. وهذا لا يتمّ عن طريق التسويات، بل عن طريق المهام الحضاريَّة. بهذا تبلغ الهويَّة بُعدها الحقيقيّ كحقيقة وظيفيَّة تقوم بالتواصل الفعّال.

أمَّا الكيف في هذا السياق؟ فالأمر يتعلَّق بشكل الدولة التي تفسّر هذه البنية والشكل الذي عرفته الدولة التعدّديَّة هي الصيغة الاتّحاديَّة. لا نتكلَّم عن فيدراليَّة أو كونفدراليَّة ولا حتّى عن لامركزيَّة، بل الاتّحاد أي الشكل الذي يفسّر العلاقة بين الوحدة والتعدّد. فالوحدة في التعدّد هي سُنَّة الهويَّة الأساسيّة: جوهر وتفاعل.

ثانيًا - ملاحظات تاريخيَّة ودستوريَّة حول مسألة الهويَّة اللبنانيَّة (الدكتور وسام اللحّام)

إنَّ المقاربة الدستوريَّة للهويَّة هي تلك التي تحاول شرح العلاقة بين الأمَّة (Nation) والدولة (Etat)، على اعتبار أنَّ الدولة هي الأداة القانونيَّة التي تستخدمها الأمَّة للدفاع عن مصالحها، وتنمية قدراتها الذاتيَّة. فالدولة بوصفها انعكاسًا للأمَّة لا يمكن لها إلَّا أنْ يتجسَّد في مؤسَّساتها الدستوريَّة، واقع تشكُّلها المجتمعيّ أكان وحدويًّا أم تعدديًّا.

فالدساتير الحديثة تنطلق جميعها من فرضيَّة وجود سلطة سيّدة تتمثّل في الشعب الذي يقرّر مصيره عبر إنشاء دولة تعكس طموحاته وتطلّعاته المستقبليَّة. لكن هذه السلطة السيّدة هي بماهيَّتها سلطة واحدة لا تقبل التقسيم، إذ تسود المساواة بين جميع أفراد الشعب السيّد. في حين أنَّ المعاينة أظهرت أنَّ العديد من الدول التي نشأت بعد انتهاء حقبة الاستعمار الأوروبيّ، تتألَّف من مجموعات غير متجانسة لها انتماءات دينيَّة ولغويَّة وإثنيَّة مختلفة. ومن المفترض بها أنْ تشكّل هذه السلطة السيّدة التي لا تعترف إلَّا بوجود المواطنين كأفراد متساوين، الذين من المتوقّع منهم إنشاء دولة ومؤسَّسات دستوريَّة تعكس سيادتهم.

وهكذا يتبَّين لنا أنَّ علاقة الأمَّة بالدولة قد تتّخذ الأشكال الآتية:

- الدولة–الأمَّة (Etat-Nation): وهو النموذج الذي نشأ في أوروبا، لاسيَّما في فرنسا وبريطانيا لأسباب تاريخيَّة خاصَّة. ويمكن اعتباره أنَّه بات يشكّل

النموذج المثاليّ في مخيال العديد من المفكّرين والمنظّرين القوميّين، بحيث تتطابق الأمَّة مع دولتها حيث سيادة الأمَّة تعكس وعي هذه الأخيرة بوجودها السياسي، وحقّها بتجسيد هذا الوجود عبر إنشاء الدولة.

- الدولة المتعدّدة القوميَّات (l'Etat multinational) وهي الدولة التي لا تقوم على التطابق بين الدولة والأمة، إذ تصبح هذه الأخيرة عبارة عن شخصيَّة معنويَّة مستقلّة عن الدولة، أي مجموعة هوياتيَّة تتوسَّط بين الفرد والدولة. وفي هذه الحالة، يتوجَّب تبنّي نظم دستوريَّة تقبل بالتعدديَّة داخل الدولة الواحدة، التي غالبًا ما تتّخذ شكل الفدراليَّة أو الديمقراطيَّات التوافقيَّة. إذ يتمّ تبنّي آليَّات لاتّخاذ القرار السياسيّ بطريقة تتضمَّن مشاركة جميع المجموعات–الأمم، التي تتكوّن منها الدولة وتحاول قدر الإمكان الحدّ من مبدأ حكم الأغلبيَّة الذي يأتلف بشكل كامل مع نموذج الدولة–الأمَّة التقليديّ.

جرّاء ما تقدّم، لا بد من أجل الحديث عن علاقة الهويَّة بالدستور اللبنانيّ طرح بعض الملاحظات التاريخيَّة حول الكيان اللبنانيّ وطبيعته «المصطنعة» المتأتّية من الاستعمار الغربيّ، الذي فصله عن سوريا بعد انهيار السلطنة العثمانيَّة. لذلك لم يكن من المستغرب أنْ ينعكس الانقسام على هويَّة لبنان وموقعه على النظرة إلى تاريخ لبنان، كون الهدف لم يكن أبدًا التأريخ العلميّ بل التأريخ السياسيّ الذي يسعى إلى خدمة مشاريع أيديولوجيَّة متصارعة.

ومن بين هذه الأيديولوجيَّات، سرديَّة تعرضَّت للنقد الشديد لا بل إلى السخرية، وهي لم تعد تهيمن على الفضاء الفكريّ إلّا عرضًا، تتعلّق باستقلال لبنان ووجوده الدائم الذي أرجعه البعض إلى زمن الفينيقيّين أو إلى نظام الإمارة الإقطاعيّ، الذي أنشأ خصوصيَّة لبنانيَّة وهويَّة حضاريَّة متميّزة. ولا شكّ بأنَّ هذا الكلام فيه من التبسيط ما هو ضروريّ في كلّ طرح أيديولوجي لا يبحث إلّا عن الوقائع التي تناسبه وتنفعه في مشروعه السياسيّ، وتوحيد الجماعة الأيديولوجيَّة

التي يتوجّه إليها.

لكن هذا الطرح الأيديولوجي المتهافت اليوم، يقابله طرح آخر لا زال يتمتّع بقوّة لا يُستهان بها كونه أيضًا يشكّل وسيلة من أجل تأبيد الهيمنة الأيديولوجيَّة لمشروع سياسيّ مقابل: ففي مواجهة لبنان الكبير الذي أعلنته فرنسا في الأوَّل من أيلول ١٩٢٠، توجد نظريَّة المؤامرة الغربيَّة التي قسَّمت المنطقة، وجعلت من شعوبها ضحيَّة أبديَّة في مواجهة لا تنتهي مع الاستعمار.

لا شك بأنَّ القوى الأوروبيَّة في مطلع القرن العشرين عملت على تحقيق مصالحها ومدّ نفوذها في المنطقة التي تعرف اليوم بالشرق الأوسط، وذلك من خلال استغلال ضعف السلطنة العثمانيَّة والتدخّل في شؤونها الداخليَّة. لكن ذلك لا يعني إطلاقًا أنَّ منطقتنا مجرّد ضحيَّة للاستعمار الغربيّ الذي قسّمها عمدًا، مدمّرًا وحدتها عبر تأجيج النعرات القوميَّة والطائفيَّة. فهذه نظرة تبسيطيَّة أخرى انتشرت في أوَّل الأمر مع صعود التيّار القومي العربيّ أو السوريّ، وثانيًا مع عودة الإسلام السياسيّ بقوّة في السبعينيَّات من القرن الماضيّ. لذلك كان لا بدّ من تفكيك هذه الأيديولوجيَّة المضادّة وتحرير «التأريخ التاريخيّ» من التأريخ السياسيّ أو الدينيّ.

فلبنان الكبير، هذه الدولة المصطنعة والكيان الهجين، تقابله أيضًا سوريا الكبيرة التي لا تقلّ اصطناعًا عنه، لا بل هي من أكثر الكيانات غرابة التي أوجدها الانتداب الفرنسيّ. وكي نشرح هذه النقطة لا بدّ من تذكير سريع ببعض الحقائق التاريخيّة المنسيَّة:

- إنَّ كلمة «سوريا» هي غريبة عن المنطقة إذ لم تكن تستخدم في كتب الرحّالة والمؤرّخين العرب، الذين كانوا يشيرون إلى هذه المنطقة بكلمة «الشام». فهي مفهوم غربيّ استخدمه المستشرقون الأوروبيّون انطلاقًا من التراث الإغريقيّ كي يشيروا إلى هذه المنطقة من العالم. وهذا ما يظهر جليًّا في كتب الحجّ إلى الأراضي المقدّسة التي انتشرت بين القرنين السادس

عشر والثامن عشر، حيث كان ينقل لنا المؤلّف الغربيّ رحلته إلى لبنان (أي جبل لبنان)، وسوريا وفلسطين، وفقًا للفهم الجغرافيّ الذي كوّنه من خلال تأثّره بالكتاب المقدّس في عهدَيه القديم والجديد.

- من خلال مطالعة كتب المؤرّخين المحليّين كالجبرتي، أو ميخائيل الدمشقي، وروفائيل كرامة، وحيدر أحمد شهاب، نلاحظ أنَّ هؤلاء كانوا يشيرون إلى هذه المنطقة ببلاد الشام أو برّ الشام. أو كانوا ينسبون الفرد إلى مدينته فيقولون الصفديّ، والصيداويّ، والنابلسيّ والطرابلسيّ، ولا يستخدمون أبدًا تعبير اللبنانيّ أو الفلسطينيّ أو السوريّ كونها مفاهيم لم تكن موجودة بعد في مطلع القرن التاسع عشر.
- أوّل استخدام مكثّف لكلمة سوريا كان مع حملة بونابرت على مصر، عندما قرّر احتلال مدينة عكّا سنة ١٧٩٩. فكان الجنود والتقارير الديبلوماسيَّة في أوروبا تشير إلى هذا الحدث بوصفه الحملة الفرنسيَّة على سوريا.
- لم تكن سوريا كما نعرفها اليوم موحّدة في تاريخها، بل كانت مقسّمة إلى ولايات مملوكيَّة، ومن ثم عثمانيَّة، لا علاقة لها بحدود سوريا الحاليَّة. بل إنَّ المرَّة الأولى التي خضعت فيها سوريا لسلطة إداريَّة موحّدة كان خلال حملة محمّد علي باشا، عندما احتلّت الجيوش المصريَّة منطقتنا، ووحّدتها سنة ١٨٣١ مع استثناء جبل لبنان الذي احتفظ بحكمه الذاتي كون الأمير بشير الثاني قرّر بعد تردّد الانخراط في الجيش المصري كحليف لإبراهيم باشا ابن محمد علي.
- أوّل استخدام رسميّ لكلمة سوريا حصل سنة ١٨٦٥، عندما قرَّرت السلطنة العثمانيَّة تحويل دمشق إلى مركز لولاية جديدة عرفت بولاية سوريا بدل ولاية الشام القديمة، وذلك لأنَّ كلمة سوريا حديثة وتتماشى مع سياسة الإصلاح والتحديث الغربيّ الذي انتهجته السلطنة خلال فترة التنظيمات.
- أكثر من ذلك، تقدّم نوّاب بيروت في مجلس المبعوثان (البرلمان) العثمانّي،

في كانون الثاني من سنة ١٨٧٨، بمذكّرة طالبوا فيها بفصل بيروت عن ولاية سوريا وإنشاء ولاية جديدة مركزها بيروت وتمتدّ من عكّا إلى طرابلس، واقترحوا تسميتها بولاية فينيقيا. وبالفعل إنَّ ولاية بيروت التي ستبصر النور سنة ١٨٨٨، وامتدّت من اللاذقية إلى حيفا والناصرة باستثناء جبل لبنان، هي أقرب إلى جغرافيا الحضارة الفينيقيَّة من لبنان اليوم.

- لم تكن حلب يومًا جزءًا من سوريا، إذ كان يشار إليها ببلاد حلب بمقابل بلاد الشام. فبينما ارتبطت حلب تاريخيًّا بمنطقة الأناضول المنفتحة على شمال العراق وتركيا، كانت دمشق مركز ثقل للجنوب السوريّ ونقطة تواصل مع مصر. وقد استمرّ التنافس، بل النفور بين تجّار مدينة حلب وتجّار دمشق حتّى في ظلّ الانتداب الفرنسيّ، إذ رفض العديد من تجّار حلب الانضمام إلى دولة مركزيَّة عاصمتها دمشق ما يؤدّي إلى تهديد مصالحهم.
- هيمنة الأيديولوجيَّة البعثيَّة أدّت إلى خلق سرديَّات قوميَّة لا علاقة لها بالتاريخ الموضوعيّ: اتّفاق «سايكس–بيكو» الشهير مثلًا، الذي أصبح الحجّة لتبرير سياسات النظم الاستبداديَّة التي سيطرت على الشعوب، وبالتالي مواجهة المخطّطات التقسيميَّة. وهذا غير دقيق لأنّ الاتّفاق الذي يُعرف بـ«سايكس–بيكو» لم يطبَّق بكلّ بساطة، ومن يراجعه يعلم جيّدًا أنَّ كلّ بنوده ظلّت حبرًا على ورق. ما طُبّق منه هو الاتّفاق بين فرنسا وبريطانيا على تقاسم منطقة الشرق الأوسط خدمة لمصالحهما الاستعماريَّة، وليس بدافع من مؤامرة مغرضة من أجل تفتيت وحدة الشعب العربيّ أو السوريّ كون كلّ هذه المفاهيم لم تكن قد تبلورت حينها بعد.
- تزعم السرديَّة الأيديولوجيَّة أنَّ فرنسا قسّمت سوريا إلى دول طائفيَّة كجبل الدروز والعلويّين. وهذا قول أيضًا غير دقيق، إذ كلمة تقسيم تفترض مسبقًا أنَّ ما جرى تقسيمه كان يتمتَّع بوجود حقيقيّ وموحَّد، وهذا غير صحيح كما شرحناه، إذ لم يكن لسوريا كدولة من وجود في هذه الفترة كي يتمّ تقسيمها. بل أكثر من ذلك، تشير التقارير من تلك الفترة أنَّه حتّى

سنة ١٩٣٩، كانت غالبيَّة سكّان جبل الدروز تعارض الوحدة مع دمشق، وأنَّ الأقليَّة التي أبدت موافقتها اشترطت احتفاظ جبل الدروز بمقدار من الاستقلال الذاتيّ، وأنْ يكون الحاكم الإداريّ للمنطقة دائمًا من الدروز. حتّى ثورة سلطان باشا الأطرش، التي يقدّمها التاريخ الرسميّ باعتبارها ثورة قوميَّة ضد الاحتلال الفرنسيّ، كانت في حقيقة الأمر انتفاضة تقليديَّة ضدّ التبدّلات التي أحدثها الوجود الفرنسيّ في عادات المنطقة والتوازن القائم بين مختلف القبائل الدرزيَّة.

إنَّ الهدف من هذه العيّنة السريعة من الحقائق التاريخيَّة هو أوَّلًا تخليص اللبنانيّين من عقدة الذنب التي تنسب كلّ مشاكل البلد الحاليَّة إلى الخطيئة الأصليَّة التي أدّت إلى ولادة لبنان سنة ١٩٢٠، وثانيًا إلى تنبيههم من أوهام مختلف الأيديولوجيَّات كي يوقنوا أنَّ مصير بلدهم هو مرتبط بإرادتهم أيضًا، وأنَّ الاكتفاء بتحميل الغرب المسؤوليَّة عن مؤامرة لا تنتهي هو في حقيقة الأمر تنصّل من مواجهة الواقع، ورفض للإقرار بأنَّ ما وصلنا إليه هو أيضًا نتيجة لسياسات محليَّة وقرارات اتّخذتها نخب سياسيَّة من مشارب مختلفة وجدت في الغرب الذريعة من أجل تبرير استبدادها أو التنكّر لقيم الحداثة.

بالعودة إلى موضوع الهويَّة، كما يعكسها الدستور اللبنانيّ، يمكن لنا تقديم الملاحظات التالية التي تحاول الإحاطة بالموضوع بشكل مختصر:

- دستور لبنان الذي أقرّ في أيّار سنة ١٩٢٦ هو دستور ليبراليّ يعكس النظرة الفرنسيَّة لعلاقة الدولة بالأمَّة، إذ ينطلق من فرضيَّة أنَّ شعب لبنان يشكّل أمَّة واحدة في دولة واحدة.
- هذا الدستور ينظر إلى التعدّد الطائفيّ كعقبة مرحليَّة يجب تخطّيها من أجل اكتمال عناصر بناء الدولة–الأمَّة اللبنانيَّة. فالتعدّد الطائفي، وفقًا لهذا المنظور، هو أمر يعيب بناء الدولة، والقبول به هو مجرّد إقرار بأمر واقع سيزول مع تطوّر الوعي القوميّ لدى اللبنانيّين.
- ما يُعرف بالميثاق الوطنيّ الذي يتمّ إرجاعه إلى سنة ١٩٤٣، هو محاولة

من أجل ضمان نهائيَّة الكيان اللبنانيّ واستقلاله، عبر تخلّي «المسيحيّين» عن الحماية الفرنسيَّة الغربيَّة وتخلّي «المسلمين» عن المطالبة بالوحدة مع سوريا العربيَّة.

- إنَّ اعتبار البعض أنَّ الهويَّة العربيَّة لا تختلف بشيء عن الإسلام، دفع بحكومة رياض الصلح لأنْ تتبنّى في بيانها الوزاريّ سنة ١٩٤٣ تعريفًا مُبهمًا لهويَّة لبنان، يقول بوجه هذا الأخير العربيّ الذي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.
- بعد أزمة ١٩٥٨، أقرَّت حكومة الرئيس رشيد كرامي في ١٧ تشرين الأول من السنة نفسها صراحة بأنَّ لبنان دولة عربيَّة.
- مقدّمة الدستور اللبنانيّ، التي أضيفت سنة ١٩٩٠ عملًا باتّفاق الطائف، نصَّت صراحة من جهة على أنَّ «لبنان وطنٌ حرّ مستقلّ، وطنٌ نهائيّ لجميع أبنائه»، ومن جهة ثانية أعلنت أنَّ « لبنان عربيّ الهويَّة والانتماء».

*

في الخلاصة، يتبيَّن لنا أنَّ الانقسام حول هويَّة لبنان تراجع مع الزمن بسبب فقدانه لأهدافه السياسيَّة، كون الإصرار على الحماية الفرنسيَّة وعدم عروبة لبنان كان يُعبّر عن رغبة «المسيحيّين» بوجود دولة يتمتّعون فيها بالحريَّة الكاملة والنفوذ الأقوى، بينما ضمّ لبنان إلى سوريا العربيَّة كان يهدف إلى إعادة السيطرة السياسيَّة للمسلمين السُنّة على المناطق التي انفصلت عن السلطنة العثمانيَّة. وقد عرف هذا الانقسام تنويعات مع مرور السنوات (الانقسام حول الناصريَّة والقضيَّة الفلسطينيَّة)، لكنّ الهدف كان فعليًّا هو ذاته أي تعزيز السيطرة السياسيَّة لهذا الفريق أو ذاك على السلطة في لبنان والتحكُّم بمؤسَّسات الدولة، إمَّا بحجَّة الحفاظ على سيادته أو بذريعة الدفاع عن عروبته. ولا شكّ بأنَّ آخر تجليَّات هذا الواقع هو تحوّل العروبة اليوم إلى الخطاب الذي يسعى إلى إلحاق لبنان بدول الخليج، دفاعًا عن هويَّته العربيَّة المُهدَّدة بتمدُّد النفوذ الإيراني، بينما الحقيقة هي أيضًا صراع على السلطة بين الأحزاب التي تدّعي تمثيل الطوائف.

ثالثًا - لمعالجة متكاملة لسؤال الهويَّة (الدكتور محمد شيَّا)

لا حاجة لأن نورد الأسباب النظريَّة والواقعيَّة التي تجعل السؤال أعلاه في طليعة الأسئلة التي دار عليها، وسيدور، النقاش الوطنيّ في الماضي كما في المستقبل، في بلادنا، كما في معظم البلدان ذات التركيب الثقافيّ الغني في تنوّعه وتعدّد مصادره. لا يحتاج افتتاح النقاش إلى تسويغ أو تبرير، وعليه سوف أدخل مباشرة في الموضوع، وأعطي رأيي فيه، وفي ذهني على الدوام تلميذ ما قبل المرحلة الجامعيّة تربويًّا، (وهو يرقى حسب اعتقادي إلى مستوى الفرضيَّة التاريخيَّة والوطنيَّة والتربويَّة المقبولة عمومًا، إلاّ أنَّها مفتوحة للنقاش والنقد من الزميلات والزملاء، بالتأكيد).

١. طبيعة هوّية لبنان (الوطنيَّة والسياسيَّة والدوليَّة) حسمتها نصوص وثيقة الطائف للعام ١٩٨٩ التي غدت جزءًا من الدستور اللبناني، والتي أكّدت على لبنانيَّة الكيان النهائيَّة، والعربيّ الانتماء في آنٍ معًا. إنَّ أيّ عود بالنقاش إلى ما قبل الطائف، سيفتح باب الشقاق الوطنيّ في مسألة يجب أنْ يكون عليها إجماع، وقد غدت نصًّا في الدستور الذي يفترض أنَّه فوق النقاش حتّى الآن، وبخاصّة في موادّه الأولى المؤسّسة. إلَّا أنَّ القبول العامّ بتحديد الهويَّة لم يمنع، ولن يمنع لاحقًا، قيام توصيفات أو أيضًاحات إضافيَّة للهويَّة، وهو ما ستسهم به الورقة هذه على مستوى العناوين، على الأقلّ.

٢. صحيح أنَّ لبنان بلدٌ حديث نسبيًّا، بالمعنى السياسيّ والقانونيّ الدوليّ، ولم يذكر ككيان محدّد قبل عهد المتصرفيَّة ١٨٦١ ثمّ ١٨٦٤، لكنَّه عريق كوطن: وهو ليس منّة من أحد، ولا هو خطأ جغرافيّ (كما يصرّ الجيران على القول). هو في الحدّ الأدنى في مستوى أصالة وعراقة الكيانات الأخرى التي نشأت وفق ترتيبات سايكس–بيكو التي كتبت الولادة القانونيَّة الدوليَّة لكيانات المشرق العربيّ. أمَّا الزعم أنَّه كان يومًا ما جزءًا من ولاية أوسع، فإنَّ الولاية الأوسع تلك كانت هي الأخرى يومًا ما جزءًا من «الولاية» اللبنانيَّة. لا معنى أو مضمون حقيقيّ بالتالي لأيَّة عودة إلى نقاشات عقيمة

استهلكت ماضي اللبنانيّين وأضرّت أكثر ممّا أفادت أو أضافت. نضيف، أنَّ لبنان (وإنْ كان حديث الولادة)، وبإجماع المؤرّخين المنصفين، عريقٌ في حضارته الضاربة جذورها في التاريخ القديم والوسيط. ولطالما ورد الاسم، (وبخاصّة في أرزه الراسخ وجباله البيضاء)، بمدلول حضاريّ وتاريخيّ لا سياسيّ، في أقدم النصوص البشريَّة المكتوبة. نجد ذلك غير مرّة في ملحمة جلجامش، في العهد القديم، في نصوص الإغريق الكثيرة، كما لدى الرومان، ناهيك عمّا أصبح عليه الأمر لاحقًا. لقد كانت هذه البقعة المتوسّطة في الجغرافيا، أي هذا الوطن، في قلب حركة الجماعات على أنواعها السلميَّة وغير السلميَّة في حوليّات التاريخ القديم والوسيط، ناهيك عن الحديث. هذا الحراك والتداخل في بقعة صغيرة استراتيجيَّة من الأرض، هما بعض أسباب غنى تاريخ لبنان وصعوباته في آنٍ معًا.

٣. كذلك، لا خلاف بين المؤرّخين (رغم أنَّ الخلاف يقع لاحقًا على ضروب المبالغات غير التاريخيَّة في الموضوع) أنَّ لبنان الحالي، الثقافيّ والسوسيولوجيّ والديموغرافيّ، هو نتاج تدريجيّ لتلاقي وتلاقح جماعات أقلويَّة حملت معها ثقافاتها وخصوصيَّاتها (وأحيانًا هربت بها) إلى جباله وأوديته وثغوره التي شكّلت جميعها ما يشبه الملجأ الحصين لاستمرار حياتها وتقاليدها الدينيَّة والثقافيَّة عمومًا، بعيدًا عن عَسف أو استبداد الأكثريَّات في المجتمعات المجاورة، مع العلم أنَّ معظم العسف، أو الظلم ذاك، لم يكن من غزو عنصريّ/إثنيّ خارجيّ، ولا حتى من ديانة أخرى، وإنّما كان يتأتّى من فرقة أخرى في الديانة نفسها، المسيحيَّة والإسلاميَّة على وجه التحديد –وبعض الدليل أنَّ اليهود مثلًا لم يجبروا وفق ما نعلم مرّة واحدة لا على النزوح ولا على اللجوء إلى الجبال والأودية لحماية ثقافتهم، كما حدث للفرق المسيحيَّة والإسلاميَّة. وعليه كان من الطبيعيّ أنْ تعكس الحياة الوطنيَّة والسياسيَّة الحديثة في لبنان التنوّع الحقيقيّ ذاك (الدينيّ والاجتماعيّ والثقافيّ عمومًا)، وأيّ سعي لطمس التنوّع الطبيعيّ والواقعيّ ذاك إنَّما هو ضرب من الاستبداد من جديد، ودعوة لمحو التمايزات التي

كانت في صلب تأسيس الوطن اللبنانيّ منذ مئات السنين حتّى العام ١٩٢٠، تاريخ مولد الكيان اللبنانيّ الحديث.

٤. مع ذلك، يتوجّب الاستدراك والانتباه جيدًا، أنَّ التعدّد الحضاريّ والثقافيّ الذي يطبع الشعب اللبنانيّ والمجتمع اللبنانيّ هو على وجه الدقّة: **تنوّع ثقافيّ/اجتماعيّ/دينيّ داخل الوحدة، وحدة لبنان واللبنانيّين، الوطنيَّة والسياسيَّة**. التنوّع بهذا المعنى ليس غنى فقط، بل إغناء للمشهد السياسيّ في منطقة يسودها منذ العام ١٩٤٨ (على الأقل) مناخ مسموم من التعصّب والاصطفاف والإقصاء. أمَّا إذا تجاوز التنوّع حجمه الطبيعيّ، التاريخيّ والمقبول، ليصبح دعوة أيديولوجيَّة تغلّب «تقديس» التنوّع لا الوحدة، وتنفخ في التنوّع والتعدّد على حساب الوحدة، وبهدف كسرها وإلغائها لاحقًا، فالأمر يغدو إذاك خطيرًا، لا وطنيًّا، ويعود بالكيان اللبنانيّ مئة سنة إلى الوراء؛ فضلًا عن أنّه يفتح وكر الأفاعي والتي ستلدغ الجميع بلا استثناء. هذا محظور، لا تتبنّاه إلّا أقليَّة صغيرة، وتحت ضغط ظروف مفهومة، سابقًا كما الآن، إنّما يجب أن لا يتسرّب منه أيّ شيء جادّ إلى ذهن تلميذ ما قبل المرحلة الجامعيَّة، لأنَّه سيخلط الأمور بعضها ببعضها الآخر، وسيكون بالتأكيد تشويشًا للهويَّة اللبنانيَّة الوطنيَّة المحدّدة الجامعة.

٥. في نقاش أعلى، وربّما في المرحلة الجامعيَّة، يمكن تطوير النقاش في سؤال الهويَّة ليبلغ مستوى أعلى يتماشى مع ما راكمته البشريَّة من تجارب غنيَّة/مرّة من حروب القرن العشرين المأسَويَّة، وخسائرها الماديَّة والبشريَّة الجسيمة، والمدفوعة كما بتنا نعرف لاحقًا بالأفكار العنصريَّة، أو الأيديولوجيَّة، الضيّقة، المحدودة الأفق، والتي بدا باعتراف الأوروبيّين اليوم أنَّها تعارض حقائق التاريخ، وطبيعة البشر والمجتمعات.

في انتظار النقطة التالية، في وسعنا إيجاز ما يمكن تقديمه إلى تلميذ ما قبل المرحلة الجامعيَّة في سؤال الهويَّة كما يلي:

يفخر لبنان بهويَّته السياسيَّة الحديثة، وفق ما جاء به الدستور؛ «لبنان، لبنانيّ التحديد والتعريف، عربيّ الانتماء». وهو تمامًا، ما بات عليه الفرد الأوروبيّ، الفرنسيّ مثلًا: فرنسيّ الهويَّة، أوروبيّ الانتماء، (وربّما أبعد بعد فترة من الزمن، ليصبح كونيّ الانتماء أو الأفق).

الهويَّة اللبنانيَّة، إذًا، وطنيَّة، عريقة، ضاربة في التاريخ، حضاريَّة، لا تعرف التعصّب العرقيّ أو الدينيّ أو الأيديولوجيّ؛ وعربيَّة، أيّ تجمعها وشائج من القربى اللغويَّة، والتاريخ، والمصلحة المشتركة مع الشعوب العربيَّة الأخرى.

في نقاش توضيحيّ أعلى على مستوى طالب المرحلة الجامعيَّة، يمكننا أنْ ندفع النقاش في سؤال الهويَّة إلى مرحلة أعمق وأوسع. يُمكن الاستعانة مثلًا بكتاب أمين معلوف الذائع الصيت «الهويَّات القاتلة». إذ يرى معلوف في الأصل أنَّ لا داعي لتضخيم حجم النقاش في «الهويَّة»، وهو يتساءل ما أهميَّة هذه الهويَّات التي قادت إلى مئة مليون قتيل في حروب القرن العشرين وحدها؟ «فجميع المجازر التي وقعت في السنوات الأخيرة، كما جميع النزاعات الدمويَّة المرتبطة بمشاكل معقّدة وقديمة، تندرج ضمن «ملف» الهويَّة. وينتهي أمين معلوف إلى تعميم لا تعوزه عشرات الأدلّة، ومؤدَّاه، أنَّ كلّ انتماء «أحاديٍ» هو ممرٌّ إلى التعصّب وأنواع العصبيَّات المختلفة، وأنّه «هكذا يتمّ تصنيع القَتلة».

ليس في الهويّات المزعومة «نقيّة» ما يجعلها أعلى من سواها، بل إنّها الأكثر عرضة لأنْ تنزلق المرّة تلو المرّة إلى تمجيد بطوليّ دراميّ للذات. كما ليس في الهويَّات المركّبة ما يضير أصالتها وعراقتها، بل هي الأكثر راهنيَّة ومعاصرة ومرونة وقدرة على الاشتراك الناجح للجماعة المعنيَّة في حلّ تحدّيات عصرها، كما في الدخول في المستقبل.

الهويَّة الوطنيَّة ليست الانتماء الإثنيّ أو العرقيّ، كما يزعم القوميّون المغالون، ولا هو الانتماء الدينيّ أو المذهبيّ، كما يحلو لبعض المؤمنين أنْ يزعموا. فمفهوم الهويَّة، حسب معلوف، أوسع من ذلك وأكثر غنًى؛ لذا هو يختم مؤلّفه الرائع بالقول: «على كلّ فرد أنْ يضمّن ما يعتبره هويّته بُعدًا جديدًا مرشّحًا للتعاظم

خلال القرن الجديد والألف الجديد، وهو الشعور بالانتماء أيضًا إلى المغامرة الإنسانيَّة.»

من ناحية أخرى، يجب التنبّه أيضًا إلى فكرة أنَّ مطلب الهويَّة يكون أحيانًا قناع ظاهر لمطالب أخرى مستترة. فمطلب الهويَّة الإثنيَّة أو الدينيَّة، لم يلعب في أيّ وقت من الأوقات أيّ دور حاسم في قيام وطن من الأوطان، بالمعنى السياسيّ الحديث. بالعكس، وفي ما نعرف، فإنّ «نسيان» الهويَّة، في معظم الحالات، كان شرطًا ضروريًّا (وإن يكُن غير معلن) في قيام الأوطان. وبالمقابل، فإنَّ مطلب الهويَّة (في عشرات الأمثلة الحديثة والمعاصرة) لعب دورًا حاسمًا في تفكيك الأوطان – ومن يبحث عن الأمثلة يجد بعضها في انقسام البلدان التي كانت تشكّل الاتّحاد السوفياتي القديم، أو الاتّحاد اليوغوسلافي السابق. ولم يتوقّف الشرخ ذاك، فكان المزيد من الانقسام داخل البلدان تلك نفسها، ولم تتوقّف حروب الهويَّة يومًا إلَّا بتدخّل خارجيّ قسريّ استدعته فداحة الأثمان البشريَّة والماديَّة والسياسيَّة.

إنَّ الهويَّة اليوم، وإلى حدّ كبير، شأن مجتمعيّ، تاريخيّ، بل واختيار شخصيّ، تلعب إرادة الفرد فيه دورًا كبيرًا، أكثر ممَّا هي موروث إثني قسري لا فِكاك منه.

في هذا السياق المجتمعيّ–التاريخيّ–الشخصيّ، توضح أمثلة عدّة أنّ استخدام مطلب الهويَّة بالمعني الإثنيّ العرقيّ هو مظهر لعصاب نفسيّ، (كحال أدولف هتلر عشيّة الحرب العالميَّة الثانيَّة حين شنّ حروبًا عدوانيَّة على جيرانه بحجّة حماية أو استرجاع الجماعات ذوي الأصل الجرمانيّ)؛ أو أيديولوجيّ، يخفي المطالب والأغراض الحقيقيَّة المستهدفة، والمتّصلة عمومًا برغبات جماعة ما في الهيمنة، أو تعزيز النفوذ، أو المصلحة الاقتصاديَّة، وربما في الثروات الطبيعيَّة تحديدًا (جنوب السودان، كردستان، الصحراء الغربيَّة، الأكراد الأتراك، الأقليَّات القوميَّة في إيران، أو في أيّ بلد مماثل، واليوم أوكرانيا، أمثلة معاصرة بل حيّة).

ومطلب الهويَّة هو، أخيرًا، سلاحٌ يُشهر على الدوام في وجه البلدان «المتمرّدة» على النظام العالميّ المهيمن؛ فإذا انتهى التمرّد يجري تعليق العمل بمطلب الهويَّة.

مع ذلك، فالتفسير السلبيّ السابق البسيط يجب ألَّا يخدعنا، أو ينزع عن مطلب الهويَّة أهميّته الاستثنائيَّة، أكان على مستوى التاريخ الكلّيّ، كاستجابة خصوصًا لمطالب الأقليَّات الرازحة تحت تسلّط أكثريَّات مهيمنة، فحقوق الأقليَّات التي باتت جزءًا من المنظومة القانونيَّة للأمم المتّحدة بدءًا من ستينيَّات القرن الماضي، مثلها مثل الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان المعلن في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨.

وبعد، فإذا أريد تجنّب التداعيات السلبيَّة لمطلب «الهويَّة»، فهناك حقيقتان متكاملتان، بل جزءان من فرضيَّة واحدة، وهما: إذا كان مطلب الهويَّة، كمطلب سياسيّ وأيديولوجيّ، هو الطريق الأقصر لتدمير وحدة مجتمع ما، وبالتالي وطن ما، فالطريق الأقصر، بالمقابل، لمحاصرة الاختراق ذاك، ومنع تفاقمه، واستثماره، في مجتمع ما، أو وطن ما، هي الديمقراطيَّة، بما هي من نظام سياسيّ، يضمن للمجتمع المستهدف، والوطن المستهدف، وحدته السياسيَّة والاجتماعيَّة، بما تعنيه من حريَّات كافية للأفراد واعتراف للأقليَّات (كذلك) بحقّها في التعبير عن شخصيَّتها، لغويًّا، ودينيًّا، واجتماعيًّا وثقافيًّا. وبما هي أيضًا من نظام اقتصاديّ، يتضمَّن القدر الأقصى الممكن من العدالة بين المناطق وتوزيع الثروة، والأعباء، بين الفئات والقطاعات الاجتماعيَّة المختلفة.

رابعًا - في النقاش العام حول إشكاليَّة الهويَّة

بعد الانتهاء من العروض، انتقلت المجموعة، كالعادة، لمرحلة المناقشة. أطلق النقاش على أساس الفكرة الآتية: إنَّ مسألة الهويَّة يجب مقاربتها في واقع تاريخي ومكاني. وبدأنا من معادلة أنَّ الجماعة التاريخيَّة المرتبطة زمنيًا ومكانيًّا تُكوّن مع الوقت ثقافة هوياتيَّة، ومع الوقت تتأطَّر هذه الهويَّة في المؤسَّسات. إذًا الهويَّة تُحدَّد بإطارَين: مفاهيمي (Conceptualisation) ومؤسَّساتي (Institutionnalisation). كما أنَّ الهويَّة هي بناء تاريخي وتاريخاني في آن على أساس فكرة بسيطة مفادها أنَّ كلّ إنسان وكلّ فرد وكلّ جماعة بحاجة إلى فرد آخر أو جماعة أخرى. تخلق هذه الحاجة الرابط الأولي لتكوّن الجماعة التاريخيَّة. وكلّ فرد أو جماعة مرتبط

بالوقت والزمان المتواجدين فيه. مع الوقت يتكوَّن تراكم تاريخي من خلال التراكم اليومي. ومن هذا التراكم يمكن استخراج أفكار ومبادئ تصبح مع الوقت الثوابت الكيانيَّة لهويَّة الجماعة: من مثل العادات والتقاليد والدين والعبادة. الهويَّة إذًا هي ناتج الروابط العلائقيَّة والوظيفيَّة بين الإنسان والآخر والإنسان والمجال والإنسان والزمان. وعليه، لا يمكننا الفصل منهجيًّا بين تكوُّن الجماعة التاريخيَّة التدريجي وبين ثقافتها وبين الهوياتيَّة الخاصَّة بها. ذلك أنَّ هذه الجدليَّة بين الجماعة والزمان والمكان، هي التي تؤدي إلى هذا التراكم من الاختبارات، وتشكّل الثوابت الكيانيَّة لهوية الجماعة. وهذا ما نطلق عليه الجذع الثقافي المشترك الذي يتقاسمه أفراد هذه الجماعة.

يجعلنا هذا التراكم نستنتج أنَّ كلّ جماعة تاريخيَّة لها أحقيَّة وشرعية وجود. وفي لبنان، لدينا تعدديَّة نماذج جماعات تاريخيَّة ثقافيَّة، كلُّها لها شرعيَّة وجودها، بغضّ النظر عن اختلاف تكوينها. الثوابت عند هذه الجماعة أو تلك ليس نهائيَّة. هي تستمرّ على مدى زمني طويل، ولكنها قابلة للتغيُّر والتحوُّل في ظرف ووقت معيَّنين، ما يؤدّي لإيجاد ثوابت جديدة. من هنا أهميَّة النظر إلى مبدأ السببيَّة ومبدأ النسبيَّة في تكوَّن الجماعة التاريخيَّة.

من ناحية أخرى، وإضافة إلى هذه الثوابت، هناك مُتحوّلات، أساسها تكوُّن الزمن التاريخي للجماعة. وهي لها سببان رئيسيَّان: ١- الجماعة ستتحوّل مع طوارئ وتحوُّلات الزمان، ٢- احتكاك الجماعة مع الجماعات الأخرى سيضطّرها إلى تكييف ثقافتها الهوياتيَّة مع الآخر. بناء عليه يمكننا استخلاص أمرين: ١- الثوابت الكيانيَّة: يثبت الزمن التاريخي مناعتها رغم التحولات، ٢- التغيُّرات التي تطال الجماعة على المدى الطويل تصيب الترجمة المؤسساتيَّة لوجودها: مثلًا: الجماعة البدائيَّة الأولى، القبيلة، الطائفة، المجتمع المنظم، ولكنَّها لا تمسّ جوهر الخصوصيَّة الهوياتيَّة للجماعة.

بعد هذا الطرح، هناك سؤال معاصر يفرض نفسه علينا: هل التطوّر الثقافي الإنساني يمكن أنْ يوصلنا إلى الفرد المطلق الذي تُبنى عليه الجماعة الإنسانيَّة

الكونيَّة؟ هل يمكن أنْ نصل إلى هويَّة إنسانويَّة (humaniste) تتجاوز ظروف المكان والزمان؟ من هنا ننتقل إلى نقطة أخرى في هذا الإطار المفاهيمي: ما هي وظيفة الهويَّة؟ من أكون ولماذا أعيش مع الآخر؟ كيف أريد أن أكون وكيف أريد أن أعيش مع الجماعة؟

إنَّ علاقة الإنسان كفرد وكجماعة مع المجال تجعل من هذا المجال قاعدة ماديَّة للوجود الذي يتحوَّل مع الوقت إلى قيمة روحيَّة مقدسَّة. فعلاقة الأفراد ببعضهم البعض من ضمن هذه الجماعة يكوّن المدوَّنة السلوكيَّة التي تشكّل المعيار الذي يلتزم به كلّ الأفراد في هذه الجماعة. وعليه تصبح الجماعة بالنسبة إلى الفرد هذا الإطار التعريفي عن ذاته.

وهناك ترجمة أخرى لهذه الهويَّة هي الترجمة المؤسَّساتيَّة والتي يعبّر عنها مبدأ السيادة والحدود الجغرافيَّة السياديَّة. فالبنية المؤسساتيَّة لهوية الجماعة تتمثّل على مستوى المجتمع والدولة. وهنا يجب التمييز بين المجتمع الأحادي والمجتمع المركّب. فالبنية المؤسساتيَّة للهوية في المجتمع المركّب تُترجم بحقّ تقرير المصير وبفكرة العيش معًا. وهذه الأخيرة تستدرج بدورها ضرورة إيجاد جذع مشترك يُترجَم اليوم بفكرة المواطنة. أمّا بالنسبة إلى الخصوصيَّة الجماعاتيَّة، فهي تُترجم على مستوى السلطة السياسيَّة بما نسمّيه «الطائفيَّة السياسيَّة» التي هي التعبير عن الشخصيَّة الهوياتيّة السياسيَّة لكلّ جماعة على مستوى الدولة ومؤسسات الدولة. وهنا تصبح الطائفيَّة السياسيَّة الترجمة السياسيَّة للمجتمعات المركّبة.

بناءً عليه، يُمكننا التمعُّن بالعيش معًا في لبنان من خلال زاويَتَيْن: ١- كيانيَّة: بوعي اللبنانيّين هناك كلٌّ هو العيش معًا، ٢- حقوقيَّة: ربطت العيش المشترك بالصيغة السياسيَّة، وهو إبداع لبناني.

بالمقابل، كان هناك سوء إدارة من قبل اللبنانيّين للمعنى العميق للصيغة والتناغم بين الكيانيَّة والبُعد الحقوقي، وهو الأمر الذي أوجد حاجزًا أمام ظهور الهويَّة اللبنانيَّة كما يجب أنْ تظهر. وهذا انقطاع قامت به الذهنيَّة الفرنسيَّة في

عقليَّتنا. إذْ أدخلت الصيغة الوحدويَّة إلى وعينا، بحيث طغت فكرة الانصهار على فكرة التعدديَّة. ولأنَّ هذه الصيغة الصهريَّة لم تكن واقعيَّة، انتقل اللبنانيّون إلى صيغة التسوية، وهو الأمر الذي أدى إلى إغفال واقع وأهميَّة الطبيعة التعدديَّة لهذه الهويَّة.

وسط هذا الكلام عن طبيعة الهويَّة اللبنانيَّة التعدديَّة، أتى أحد أعضاء المجموعة بأيضَّاح لتمييز «التعدديَّة» من «التنوّع». فالتنوّع هو مُعطى موجود، واقعي. أمَّا التعدديَّة فهي تفترض وجود إرادة العمل معًا والعيش معًا من أجل إدارة التنوّع. بتعبير آخر، إنَّ التعدديَّة هي التنوّع المعطوف على إرادة العمل والعيش معًا (هنا تتحوّل الDiversité أو الDiversity إلى pluralité\Pluralisme, pluralism).

إزاء هذه الطروحات، ظهر عدد من ردّات الفعل التي تقول إنَّه على رغم عدم نفي وجود بُعد جماعاتي في الهويَّة اللبنانية، إلَّا أنَّ هناك شيئًا من المبالغة في التركيز على المجموعات. وفقًا لهذا الرأي، يجب التركيز أيضًا على بُعد آخر يتمثّل في «منظومة قيميَّة تُحدّد سلوك الفرد اليومي كفرد ينتمي إلى مجموعة أو طبقة اجتماعيَّة معيّنة». فالهوية ليست فقط طائفيَّة، قد تكون مناطقيَّة أيضًا، أو سياسيَّة أو قوميَّة. من هنا ضرورة ربط مفهوم الجماعة بـ«المعطيات الثقافيَّة التي يُستمدّ منها الهويَّة».

تساؤلات أخرى فرضت نفسها في هذا النقاش مثل: ما العمل في حال أن جماعة من الجماعات فرضت نفسها بالقوَّة على الآخرين؟ أليس هناك من بُعد أوسع للهوية؟ كيف يمكن التوفيق بين هذه الهويات؟

ركَّز أعضاء آخرون على أنَّ الهويَّة هي بكلّ بساطة «الانتماء لهذه الجغرافيا، وإرادة بناء ثقافة مشتركة نؤسّس عليها اعتراف بهذا الكيان وهذه الهوية»، على أنّها بطبيعتها «ديناميَّة»، بحيث أنَّ في قلب كلّ فرد «هويَّات مختلفة ومتعدّدة ومتطوّرة»، وهي أمر تقرّره «الأنا» في سعيها إلى التحرّر وتفكيك الأيديولوجيا الدينيَّة الأسطوريَّة لمصلحة بناء «الذات».

طبعًا، كان لا بدّ من طرح مسألة العلاقة بين الهويَّة اللبنانيَّة والعروبة. هنا ظهر رأي يقول إنَّه بات من الضروري فصل المشروع القومي العربي عن العروبة الثقافيَّة. فالعروبة الثقافيَّة مُمكن أنْ تُشكّل إطارًا هويتيًّا جامعًا لكلّ اللبنانيّين.

كانت علاقة الهويَّة بالبُعد الخارجي أيضًا موضع نقاش. فمن ناحية كان هناك انتقاد لواقع أنَّ اللبنانيّين يعتمدون في مفاهيمهم على ما يستوردونه من الخارج، أمَّا الرد على هذا الانتقاد فأتى كالآتي: «إذا كانت هذه المفاهيم مفيدة لنا فليس هناك أي عيب أو سوء في استيرادها».

وقد اكتسب النقاش بُعدًا آخر مرتبط بطبيعة الدولة الحاضنة لهذه الهويَّة اللبنانيَّة التعدديَّة والمركّبة والديناميكيَّة. إذ اعتبر بعض أعضاء المجموعة أنَّ موضوع الهويَّة إنّما هو «أخطر موضوع»، وأخطر ما فيه وجود نزعة دائمة عند الإنسان إلى الاختلاف مع الآخر عوض أنْ يتّفق معه. فإذا كانت الهويَّات مُتحرّكة ديناميَّة، فإنَّ الهويَّة التي يطمح إليها اللبنانيّون هي الهويَّة التي تتجاوز الأمور العاطفيَّة والوجدانيَّة التي تربّوا عليها. من هنا الحاجة إلى أنْ يبني اللبنانيّون المشترك معًا. وعليه، «ليس هناك من خيار إلَّا أنْ يكون هناك دولة ذات قانون وأنْ ترعى هذه الدولة هذه الاختلافات». وبالتالي، لا خيار لدى اللبنانيّين إلَّا «ببناء الدولة بقوانين مدنيَّة واضحة ترعى الاختلاف والتنوع بين الأشخاص».

غير أنَّ عناصر الهويَّة ليست فقط عاطفيَّة ووجدانيَّة بل هي أيضًا «عقلانيَّة»، وتكتسب بُعدًا مستقبليًّا متأتيًّا من التطلّع المشترك إلى المستقبل. وبالتالي ظهر رأي داخل المجموعة يقول إنَّ جزءًا من الهويَّة إنّما يجب أن يتمثّل في ضرورة الانفتاح دومًا على إمكانيَّة العقلانيَّة والتحديث. من هنا يدخل العامل الاقتصادي–الاجتماعي وعامل التحرّر الذاتي والمجموعاتي في تبلور الهويَّة وتطوّرها وتغيّرها عبر الزمن.

لم يفت بعض أعضاء المجموعة الإشارة إلى أهميَّة أنْ يتمّ أخذْ عامل «الخوف» بالاعتبار عند التطرّق لمسألة الهويَّة. فالمسيحي برأيه، يخاف على هويَّته من المسلم، لاسيّما أنَّ المسلم كان دومًا مُتعلّقًا بالرابطة الإسلاميَّة، وهو

انتقل بعدها ليعتنق الرابطة العثمانيَّة، ثمّ جاءت الهويَّة العربيَّة فالهويَّة اللبنانيّة. كلّ ذلك حدث في حوالي ٣٠ سنة ما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهذا كان أمرًا صعبًا على المسلمين في لبنان ليستطيعوا استيعابه وهضمه. بتعبير آخر، نحن هنا، وعلى مستوى الهويَّة أمام تحدّيين، أوّل يتمثّل بخوف المسيحي على هويّته من تعلّق المسلم برابطته الإسلاميَّة، وثانٍ يتمثّل في عدم تمكّن المسلم في فترة قصيرة من الزمن أن يهضم انتقاله من هويَّة إلى أخرى.

وقد يكون الجواب على هذا التحدّي برأي البعض أنّ هناك نوعًا من «التلقائيَّة» الموجودة عند اللبنانيّين باللقاء والعيش معًا، وهو الأمر الذي يظهر دومًا في الحياة اليوميَّة لهم، كما ظهر بشكل جليّ إبّان مرحلة الحروب في لبنان. فكلّ مرّة كانت تُزال فيها المتاريس، كان الناس يعودون بسرعة ليلتقوا فيما بينهم. وقد يكون هذا الأمر يدلّ على وجود حالة جنينيَّة دائمة للعيش معًا في لبنان، يعزّزها وجود «ثقافة حوار».

خامسًا - في الخلاصة المشتركة: «الهويَّة اللبنانيَّة» وبناء فهم مشترك حولها

لأهميَّة الموضوع ومحوريّته، تمّ تخصيص جلسات ثلاث من أجل استعادة النقاش في مسألة الهويَّة اللبنانيَّة وإضافة بعض العناصر على هذا النقاش بغية التوصّل إلى فَهْم مشترك لها يكون نموذجًا في كيفيَّة صياغة خلاصات مشتركة تشكّل أرضيَّة لعمل مشترك في المستقبل، فضلًا عن صياغة خطة عمل تنقل هذه الخلاصة وهذا الفهم المشترك من الحالة النظرية إلى خريطة طريق عمليَّة.

وعليه، قام الدكتور أمين الياس باستعادة خلاصة النقاش حول الهويَّة الذي جرى في المرحلة الأولى بإحدى عشرة نقطة أساسية كالآتي:

١. إن المجتمع اللبناني هو مجتمع تعدّدي مركّب.

٢. إن عناصر التركيب هي الآتية: جماعات طائفيَّة تشكّل مجموعات تاريخيَّة وثقافيَّة.

٣. كلّ من هذه الجماعات تقدّم للفرد المنتمي إليها «إطارًا تعريفيًّا عن ذاته». من هنا نشأة الهويَّات الذاتيَّة المنبثقة من المجموعات الطائفيَّة.

٤. من الضروري اعتماد النموذج الجدلي في النظر إلى مسألة العلاقات بين الهويَّات الذاتيَّة والهويَّة اللبنانيَّة الجامعة.

٥. هناك علاقات تربط بين هذه الجماعات قد تكون سلميَّة أحيانًا وصداميَّة أحيانًا أخرى.

٦. إنَّ هذه العلاقات تخلق شيئًا من الهويَّة المشتركة (الجامعة) تنبثق مما يُعرف بـ«الجوّ اللبناني»، القائم على فكرة العيش معًا.

٧. هناك شكل من أشكال الهويَّة الجامعة التي تحتضن «الهويّات الذاتيَّة» (أو التي يشير إليها البعض بمصطلح «الهويّات العميقة»).

a. تتشكّل الهويَّة اللبنانيَّة الجامعة من هويّات متعدّدة عميقة طائفيَّة جماعاتيَّة وعناصر قيميَّة مشتركة.

b. تعبّر هذه الهويَّة وتخلق في الآن عينه عالمًا مشتركًا بين أفراد الجماعات الذاتيَّة الموجودة في لبنان.

c. ترتبط هذه الهويَّة اللبنانيَّة الجامعة بالجغرافية اللبنانية (دولة لبنان الكبير) المعطوفة على إرادة العيش معًا والثقافة المشتركة التي تُبنى بشكل غير مباشر أو مباشر وفق دينامية المعيش اليومي.

٨. إن اعترافنا بهذا الشكل من الهويَّة التعدديَّة المركّبة يؤهّل هذه الهويَّة لأن تكون منفتحة على «عروبة ثقافيَّة»[٥٥] تكون عاملًا مساعدًا على تعزيز منعة الهويَّة اللبنانيَّة من ناحية، وعلى الانفتاح على مجتمعات ودول الفضاء العربي بكلّ تنوّعاته من ناحية أخرى. وهذا يمكن أنْ ينطبق تمامًا على «الفكرة المتوسطيَّة» والتعاون والانفتاح على مجتمعات ودول البحر المتوسّط.

٥٥- طبعًا، مع الاعتراف بواقع أن هذه العروبة الثقافية إنما تأتي نتيجة تعاون كلّ المجتمعات الناطقة باللغة العربية، والراغبة حقًّا ببناء مشترك فيما بينها.

٩. إن هذا المفهوم للهويَّة اللبنانيَّة إنّما هو مفهوم ديناميكي وبنائي.

١٠. إن هذه الهويَّة اللبنانيَّة التعدديَّة المركّبة تُوائم داخل كلّ إنسان لبناني ما بين هويّاته المختلفة والمتعدّدة والمتطوّرة والمتغيّرة من مثل الانتماء المناطقي والعائلي والحزبي والعقائدي والاجتماعي وغيرها من العوامل.

١١. إنّ هذه الهويَّة اللبنانيَّة التعدديَّة المركّبة إنّما تشكّل المدخل الأسلم لبناء دولة ترعى هذه التعدديَّة، بما ينقل هذه الهويَّة من حالتها الثقافيَّة والعاطفيَّة إلى مرحلتها العقلانيَّة التي تؤدّي إلى بناء تكون التعبير القانوني والدستوري عنها.

ومن الجدير ذكره، أنّ هذه النقاط إنّما خرجت من نقاش حول الهويَّة جرى في تشرين الثاني من ٢٠٢١، وقدّم كلّ من الأستاذين جورج شرف وباسم الراعي أوراقًا ذات أبعاد فلسفيَّة وسياسيَّة وتاريخيَّة.

أمَّا إعادة تحفيز النقاش فقد تمّ بعد مداخلات من الأساتذة محمد شيّا وليليان زيدان ووسام لحّام، عكست ثلاثة مناظير: اجتماعيَّة وتاريخيَّة وقانونيّة دستوريَّة. ليتبعها نقاش غنّي وعميق خرج الأساتذة منه بنقاط أخرى اتّفقوا عليها كأركان للهويَّة اللبنانيَّة وهي كما لخّصها الدكتور أمين الياس كالآتي:

١. أهميَّة النظرة التفاؤليَّة للهويَّة اللبنانيَّة.

٢. استثمار العامل الكوني (اليونيفارسالي) عندّ كلّ من الجماعات الذاتيَّة لتعزيز المشتركات المكوّنة للهويَّة اللبنانيَّة الجامعة.

٣. أهميَّة المراجعة النقديَّة للمخزون الديني باتّجاه بناء «الأنا الحرّ»، وتلك سيرورة ذاتية تكون مترافقة أيضًا مع ديناميَّة نقديَّة تقوم بها الـ«نحن» من خلال النخبة.

٤. الهويَّة تستيقظ عادة عندما تشعر بالتهديد. وهي تصل لهذه الدرجة لشعورها بعدم القدرة على التغيّر والتحوّل والتطوّر من ناحية، ولأن أحدًا آخر يعمد إلى استفزازها وتهديدها.

٥. الهويَّة التعدديَّة المركّبة إنّما هي تلك القادرة على تجاوز كلّ شكل من أشكال التهديد والتشكيك والتفكيك.

٦. الهويَّة بشكل عام حاجة لكلّ إنسان.

٧. أهميَّة البناء الإرادي لـ«قاعدة ثقافيَّة» للهويَّة، تكون مشتركة بين كلّ أيديولوجيَّات الجماعات. أي تأخذ العامل الكوني من كّل منها. قاعدة ثقافيَّة تقوم على أساس ومبدأ حقوق الإنسان. وتشكّل بالتالي الجذع الثقافي المشترك للهويَّة اللبنانيَّة الجامعة ولبناء الدولة أيضًا. لكن يجب ألَّا نغفل التحدّي المتمثّل برفض أي من الأطراف مبدأ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٨. يستتبع هذا الأمر، أي بناء القاعدة الثقافيَّة المشتركة، الاتّفاق على مدوّنة سلوك مشترك بين اللبنانيّين (Code of Conduct).

٩. التشديد على أهميَّة صفة «التعدديَّة» للهويَّة اللبنانيَّة بما تعنيه من رغبة وإرادة للعمل والعيش معًا على أساس الحريَّة والعدالة.

١٠. إن هذه الهويَّة التعدديّة المركّبة إنما تكون قادرة على معالجة مسألة الخوف عند اللبنانيّين من بعضهم البعض، ومن محاولة أنْ يقوم طرف منهم بمحاولة فرض هويَّته على الطرف الآخر. وبالتالي هي دعوة لكلّ لبناني، مهما اختلف انتماءه الجماعاتي، للاعتراف باللبناني الآخر وبحريته.

١١. لماذا رغم كلّ شيء لم ينته ولم يختف لبنان؟

a. هناك شيء من الإصرار على الوحدة رغم كلّ النزعات التفكيكيَّة.

b. هناك قابليَّة دائمة وتلقائيَّة للّقاء والحوار.

c. هناك شكل من أشكال ثقافة الحوار المترسّخة في لبنان.

d. الهويَّة اللبنانيَّة هي «رباط اللارباط». ذلك أنَّها تقوم على المعيش اللبناني اليومي، بما يعنيه هذا المعيش من روابط اجتماعيَّة وعائليَّة، وبما يعنيه من اختبار وتعبير عن هذه الروابط.

١٢. على اللبنانيّين أنْ يخرجوا من فكرة استثنائية الحالة اللبنانيَّة، على نموذجيَّتها. ذلك أنَّ لبنان ليس البلد الوحيد الذي يحتوي تنوّعًا في العالم. مع أهميَّة الإدراك أنَّ التنوّع في لبنان يقوم على شيء من التوازن في موازين القوى.

١٣. على اللبنانيّين أيضًا أنْ يخرجوا من عقدة النقص المتمثّلة بفكرة أنَّ لبنان هو صنيعة الخارج وصنيعة الاستعمار. إنَّ لبنان هو صنيعة إرادة داخليَّة لبنانيَّة.

١٤. الهويَّة اللبنانيَّة إنّما تتميّز بتراث مديد من الحريَّة.

١٥. الهويَّة اللبنانيَّة هي التعبير عن المشروع اللبناني القائم على العَقْلَنَة والتحديث والتنوير.

١٦. الهويَّة اللبنانيَّة تعزّزها لغة مشتركة.

١٧. الهويَّة اللبنانيَّة يعزّزها اقتصاد منتج قائم على الازدهار والبحبوحة والعدالة في توزيع الثروة.

**

القسم الرابع

في بناء الدولة

***ملاحظة عامّة:** بعد الانتهاء من خلاصات الهويَّة اللبنانيَّة، ارتأى الأساتذة أنْ يبدأوا بعرض ومناقشة إشكاليَّة بناء الدولة ومقوّماتها، على أنْ ينتهوا إلى خلاصات مشتركة يوافق عليها كلّ الأعضاء تمامًا كما حصل مع خلاصات الهويَّة اللبنانيَّة. وعليه، قام بعض الأساتذة بتحضير أوراق أكاديميَّة لإطلاق هذا الحوار، نستعرضها تباعًا في هذا القسم. وقد أتبعت عروض الأوراق هذه بنقاش مستفيض وبصياغة خلاصات مشتركة. وقد بدأ مسار العرض والحوار والاستخلاص في بداية شهر شباط من العام ٢٠٢٣ واستمرّ حتَّى الخلوة الأخيرة من المرحلة الثانية في ١٥ كانون الأوّل ٢٠٢٣.

أوَّلًا - الجذور التاريخيّة لِولادة دولة لبنان الكبير (الدكتور أنطوان الحكيّم)[٥٦]

لم ينتظر دعاة لبنان الكبير سقوط سلطنة بني عثمان في العام ١٩١٨ ليطرحوا مسألة إنشاء دولة مستقلّة عن المناطق المجاورة. لقد جرى التداول بهذه المسألة طيلة القرن التاسع عشر، وخصوصًا منذ الأربعينيّات من هذا القرن.

٥٦– نظرًا لأهميَّة هذه الدراسة التي أجراها الدكتور أنطوان الحكيّم، فقد تمّ نشرها في منشورات جامعة الروح القدس الكسليك سنة ٢٠٢٣،
أنطوان الحكيّم، **الجذور التاريخيَّة لولادة دولة لبنان الكبير**، الكسليك، منشورات جامعة الروح القدس – الكسليك، ٢٠٢٣.

إنَّنا نعلم أنَّ حدود الإمارة اللبنانيّة، المعنيّة والشهابيّة، كانت مطّاطة، تتّسع وتتقلّص وفقًا لعلاقة الأمير الحاكم بالسلطات العثمانيّة ولكميّة الضرائب التي في مقدوره أنْ يؤمّنها لخزينة الدولة. ولكن، ما هو مؤكّد، أنّ تلك الإمارة كانت تتمتّع بشيءٍ من الخصوصيّة، ويتمتّع أميرها بقُسحةٍ من الحريّة، استغلّها أحيانًا للتحرّك ولإقامة علاقات مع الخارج بدون موافقة الباب العالي. هذا ما فعله مثلًا الأمير فخر الدين المعني الثاني بتحالُفه مع توسكانة، وما فعله بشير الثاني الشهابي بتحالفه مع محمّد علي. غالبًا ما كان سكان الإمارة، المكوَّنون أساسًا من أقليّات درزيّة وشيعيّة ومسيحيّة معادية للأتراك السُنّة، يدعمون أميرهم في خياراته.

تجسّدت خصوصيّة الجبل في إنشاء المتصرّفيّة التي شكّلت، بنظامها السياسي وبالاعتراف الدُّوَلي بها وبتركيبها السكّاني، نواةً لدولة لبنان الكبير. لكنّ الحدود التي أُعطيت لها كانت ضيّقة ولم تكن لتُلَبّي طموحات المنادين بالاستقلال وتطلّعاتِهم.

وقبل أن أتكلّم في ولادة دولة لبنان الكبير بحدوده الموسّعة، وفي الدور الذي لعبه مجلس الإدارة والبطريرك الماروني، ولعبته قوى وشخصيّات أخرى من خارج المتصرفيّة ومن داخلها في تحقيق هذا الإنجاز، وفي معارضي هذا المشروع من دعاة الوحدة السوريّة، سألخّص المواقف التي اتُخذت في الخارج ومحليًّا من هذه المسألة خلال المرحلة الأخيرة من تاريخ السلطنة العثمانية.

في دراستي ثلاثة أقسام: سأستعرض في الأوّل المواقف من مشروع استقلال لبنان وتوسيع حدوده كما طُرح منذ الأربعينيّات من القرن التاسع عشر وحتّى سقوط السلطنة في العام ١٩١٨. سأتطرّق في القسم الثاني إلى الموضوع كما عَرَضَتْه ودافعت عنه الوفود إلى مؤتمر الصلح، وأخصّ بالذكر الوفد الثاني الذي ترأسه البطريرك الحويك؛ سأكرّس الثالث إلى التجاذبات التي تعرّض لها المشروع في مراحله الأخيرة، إلى أن أعلن الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير في ٣١ آب ١٩٢٠.

استقلال جبل لبنان وتوسيع حدوده: طروحات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حتى العام ١٩١٨

بعد انهيار الحكم المصري في بلاد الشام في تشرين الأوّل ١٨٤٠، ومغادرة بشير الثاني الشهابي البلاد، وجّه البطريرك الماروني، يوسف حبيش، في التاسع والعشرين من الشهر المذكور، عريضة إلى السلطان العثماني، وقّعها مع أساقفة طائفته، تحمل العنوان التالي: «علم الإنعامات المطلوبة من حضرة مولانا السلطان عبد المجيد للبطريرك الانطاكي الماروني ولمطارنته وأساقفته وإكليروسه وشعبه الماروني ولخلفائهم من بعدهم»، يعرض فيها الموقّعون مطالب الموارنة في أربعة عشر بندًا، تتعلّق بمعظمها باستقلاليّة الطائفة في إدارة شؤونها الداخليّة وبإعفاء كنائسها من بعض الرسوم وبالسماح لرجال الدين الموارنة بالتنقّل بحريّة داخل السلطنة. وتستوقفنا في هذه العريضة المادة الثانية عشرة وهذا نصُّها: «إنّ الحاكم دائمًا على جبل لبنان وأنتيلبنان بحسب المعتاد القديم لا يكون إلّا مارونيّا من العائلة الشهابيّة الشريفة [...] ويكون تنصيب هذا الحاكم الماروني على الجبل المذكور متعلّقًا بغير توسط بباب همايون العالي فقط، لا بما سواه، ويجب أن يكون ديوان شورى في لبنان لأجل إدارة أحوال الجبل ومصالحه جميعًا...»[٥٧].

في هذه المادة ثلاثة أفكار تستحقّ أنْ نتوقف عندها. الأولى هيَ جَمْع جبل لبنان وجبل أنتيلبنان، أي السلسلة الغربيّة والسلسلة الشرقيّة في دولة واحدة، طبعًا مع سهل البقاع الواقع بينهما. وَضَع إذًا البطريرك حبيش والأساقفة الموارنة، في العام ١٨٤٠، رسمًا اعداديًّا لخارطة لبنان الكبير التي ستتحقّق في العام ١٩٢٠. الفكرة الثانية هي تنصيب الحاكم مباشرةً من قِبَل السلطة المركزية في استانبول، دون أي تدخل من قِبَل الولاة العثمانيين حكّام دمشق وعكا، وبمعنى آخر، استقلال لبنان سياسيًّا عن المناطق المجاورة استقلالًا تامًا.

٥٧– راجع النص الكامل لهذه العريضة في **الأصول العربيّة لتاريخ سوريا في عهد محمّد علي باشا**، تولّى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم، المجلّد الخامس، **الأوراق السياسيّة لسنة ١٢٥٦ هجرية**، جونيه، منشورات المكتبة البولسيّة، ١٩٨٨، ص ٢١٥.

الفكرة الثالثة: «أن يكون ديوان شورى في لبنان»؛ إنَّ دواوين الشورى هي مجالس، عرفت أيضًا بمحاكم القضايا، أنشأها إبراهيم باشا ابن محمّد علي، بين ١٨٣٢ و١٨٤٠، في المدن السوريَّة الداخليَّة وفي المدن الساحليَّة. تمثّلت فيها جميع الطوائف. تأسس مجلس بيروت في كانون الثاني ١٨٣٤، وكان عدد أعضائه اثني عشر، اختيروا من بين أعيان المدينة، ستة منهم مسلمون وستة مسيحيّون. ترك لنا أحد المعاصرين وصفًا لهذا المجلس جاء فيه: «... أمر إبراهيم باشا يصير ديوان شورة في بيروت، وجعل اثني عشر رجل من أكابر بيروت أصحاب فطنة [...]، وهم ستة إسلام، عبد الفتاح حماده، ناظر المجلس، عمر بيهم، أحمد العريس، حسن البربير، أمين رمضان وأحمد جلّول؛ وستة نصارى وهم جبران حمصي، بشارة نصرالله، الياس منسّى، ناصيف مطر، يوسف عيروت وموسى بطرس...»[٥٨].

أمّا ديوان دمشق، فتأسس في حزيران ١٩٣٢ وترأسه يوحنا البحري بك [...] وقد وصفه لنا معاصر دمشقي على الشكل الآتي: «وبيومها رتّب [إبراهيم باشا] ديوان حكم من عشرين زلمه من أعيان البلد ومن أعيان النصارى وواحد من أعيان اليهود وسمّاه ديوان المشورة، لأجل أن تُنظر فيه دعاوى الرعيّة والميري، وبطُل الحكمُ من السرايا [...] ومشى الرعايا جميعهم بالسويّة، النصراني واليهودي والمسلم حكمٌ واحد...»[٥٩].

نستطيع أن نقول إنّ الخطوط الرئيسة لخارطة لبنان الجغرافيَّة ولاستقلاله عن البلدان المجاورة ولنظامه السياسي المبني على تمثيل طوائفه كافةً في الحكم وعلى مشاركتهم في القرار، قد رُسمت منذ العام ١٨٤٠ في المادة الثانية عشرة من العريضة التي ذكرناها.

٥٨- راجع **حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول** لمؤلف مجهول، علّق حواشيها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم، عنيَ بنشرها الخوري بولس قرألي، ج١، المطبعة السوريّة بمصر الجديدة، ١٩٢٧، ص ١٣٧.

٥٩- راجع **مذكّرات تاريخيّة عن حملة إبراهيم باشا على سوريا**، لمؤلف مجهول، الطبعة الأولى، عنيَ بنشرها قسطنطين الباشا، حريصا [لبنان]، بدون تاريخ، ص ٢٦؛ الطبعة الثانية، تحقيق وتقديم المحامي أحمد غسّان سباتو، دار قتيبة، دمشق، بدون تاريخ (بعد ١٩٧٩)، ص ٥٠.

لم تنجح اللجنة الدوليّة التي أعدّت بروتوكول لبنان وأنشأت المتصرفيّة في العام ١٨٦١، في إعطاء هذا البلد حدودًا واسعة، كما كان يطالب ممثّلو فرنسا في هذه اللجنة، وذلك بسبب تصلُّب الأتراك وتردّد ممثلي بعض الدول الأخرى. أمّا خارطة لبنان التي أعدّتها الفرقة الطوبوغرافيّة التي رافقت الحملة الفرنسية في عامي ١٨٦٠-١٨٦١، فإنها تتطابق في معظم تفاصيلها مع ما سيطالب به البطريرك الحويك في العام ١٩١٩ في مؤتمر الصلح[٦٠].

لم يرضَ اللبنانيون بالحدود التي أعطيت للمتصرفيّة، وأصرّوا، في أكثر من مناسبة، على تعديلها. وبعد الانقلاب الذي قام به الاتحاديّون على السلطان عبد الحميد، في العام ١٩٠٨، نشطت الحركات والجمعيَّات الإصلاحيَّة في بيروت ودمشق والقاهرة، وظهرت في المتصرفيّة وفي أوساط الجاليات في بلاد الاغتراب حركة مطلبيّة ركّزت على حق لبنان بامتلاك مرافئ وسهول، وبالتالي على ضمّ المدن الساحلية وسهل البقاع إلى الجبل[٦١].

شكّلت الحرب العالميَّة الأولى وويلاتها حافزًا للبنانيّين الذين نجوا من الموت ليواصلوا نضالهم من أجل توسيع الحدود. إنّ الحصار التمويني الذي فرضه الأتراك على المتصرفيّة والذي قضى على ثلث سكانها جوعًا[٦٢]، زاد من قناعتهم بأنّ بلدهم، بحدود العام ١٨٦١، غير قابل للحياة، وبأنَّه يتوجّب عليهم بالتالي السعي إلى كسر الطوق الضيّق الذي فرضه الأتراك، وإلى دفع الحدود شرقًا نحو السلسلة الشرقيّة وغربًا نحو المتوسط. وهذا ما ستعمل على تحقيقه الوفود اللبنانيّة إلى مؤتمر الصلح، وبنوع خاص الوفد الثاني الذي ترأسه البطريرك الحويك.

٦٠- لقد أعادت مؤسسة المحفوظات الوطنيّة في لبنان طبع هذه الخريطة في حزيران ٢٠٠٠ بمقياس ١/٢٠٠,٠٠٠.

٦١- راجع:

Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, *Le Liban à la veille et au début de la guerre. Mémoires d'un gouverneur 1913 - 1915*; Paris, Centre d'histoire arménienne contemporaine, 2003, p. 33 - 34.

٦٢- حول مسؤولية الأتراك عن المجاعة التي فتكت بسكان المتصرفيّة خلال الحرب راجع: أنطوان الحكيّم، **من متصرفيّة الجبل إلى دولة لبنان الكبير ١٩١٤-١٩٢٠**، بيروت، الدار اللبنانيّة للنشر الجامعي، ٢٠١٨، ص ٧١-٨٦.

في مراسلات مكماهون–الحسين التي جرت في العامين ١٩١٥–١٩١٦، استُثنِيَ الساحل اللبناني–السوري مع المتصرّفيّة من المنطقة التي وُعِدَ العرب بحكمها[٦٣]. وفي المحادثات التي مهّدت لاتّفاق سايكس–بيكو، حاول البريطانيّون أنْ يُبعدوا الفرنسيّين عن لبنان بهدف إضعاف وجودهم في شرق المتوسط بعد الحرب. فأصرّوا على ألّا تتعدّى المنطقة التي ستقع تحت الإدارة الفرنسيّة المباشرة الساحل السوري الممتدّ من الإسكندرونة حتى طرطوس، على أن تُلحق المناطق الأخرى، بما فيها المتصرفيّة، بالدولة التي وُعد بها الشريف حسين، وقد رفض ممثّل فرنسا، جورج–بيكو، هذا الاقتراح، وأكّد أنَّ اللبنانيّين لن يقبلوا بالتخلّي عن وضعهم المميّز ولا بالتراجع عن مطلبهم الحيوي وهوَ ضم المدن الساحلية والبقاع إلى الجبل[٦٤].

في النهاية وُقّع على اتّفاق سايكس–بيكو في أيار ١٩١٦، وقد شملت المنطقة التي وُضعت تحت الإدارة الفرنسيّة المباشرة كيليكيا والساحل اللبناني–السوري حتى حدود فلسطين مع متصرفيّة جبل لبنان وسهل البقاع[٦٥].

في ربيع العام ١٩١٧، قرّرت باريس ولندن إطلاع الملك حسين على اتّفاقِهما. فأوفدا إلى الحجاز، لهذه الغاية، كلًّا من مارك سايكس وفرنسوا جورج–بيكو. فوصلا إلى جدّة في ١٨ آذار واجتمعا مرارًا بالحسين وبأبنائه. أبرق بيكو، على أثر ذلك إلى حكومته يقول: «إنّ الملك يعرف الآن مضمون اتّفاقنا ولم يبدُ متأثرًا

٦٣– راجع جواب مكماهون على مذكّرة الحسين الثانية بتاريخ ٢٤ تشرين الأوّل ١٩١٥ في: أنطوان حكيّم وماري كلود بيطار، **السلطنة العثمانيّة، العرب والدول الكبرى ١٩١٤–١٩٢٠** (سلسلة **التاريخ بالوثائق**، ج٦) بيروت، الدار اللبنانيّة للنشر الجامعي، ١٩٨١، القسم العربي، ص ٩ – ١١، الوثيقة رقم 1H.

٦٤– راجع محضر جلسة ٢١ كانون الأوّل ١٩١٥، في المصدر نفسه، القسم الفرنسي، ص ٤٣ – ٤٧، الوثيقة رقم 5A.

٦٥– راجع نص اتفاق سايكس – بيكو في المصدر نفسه، القسم الفرنسي، ص ٥١ – ٥٥، الوثيقة رقم 6B. النص أيضًا في:

A. HOKAYEM, D. BOU MALHAB ATALLAH, Jean CHARAF, *Le démantèlement de l'Empire ottoman et les préludes du mandat : 1914 - 1919* (collection *Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat : 1914 - 1946*, Beyrouth, Les Editions Universitaires du Liban, Paris, l'Harmattan, 2003, p. 138 - 140, doc. nº 117.

إلى الحدّ الذي كنّا نخشاه [...]. سنتعاون مع ممثّليه في المناطق الإسلاميّة من سوريا بواسطة مستشارينا. أمّا المناطق المسيحيّة [...] فسننشئُ فيها دولةً تكون تحت حمايتنا»[٦٦].

هكذا نرى أنّه، قبل أنْ تبدأ المعركة الحقيقيّة حول ترسيم الحدود في مؤتمر الصلح، توافرت لدعاة لبنان الكبير، وعلى رأسهم البطريرك الحويك، سلسلة من المعطيات الإيجابيّة التي تراكمت منذ ١٨٤٠، منها ما هوَ محلّي ومنها ما هوَ خارجي، تصبّ كلّها في الهدف الذي كانوا يعملون لأجله، وهوَ توسيع حدود المتصرفيّة والحصول على الدعم الفرنسي.

لبنان في مذكّرات الوفود إلى مؤتمر الصلح

بعد انسحاب الأتراك من سوريا ولبنان في ٣٠ أيلول ١٩١٨، حاولت حكومة الركابي الفيصليّة في دمشق وضعَ يدها على المنطقة الساحليّة وعلى متصرفيّة جبل لبنان، فأرسلت شكري الأيوبي إلى بيروت. وحين وصوله أعلن أنّ الولاية الساحليّة تُعتبَر جزءًا من الدولة العربيّة وأنّها تابعة لدمشق. زار الأيوبي بعبدا في ٧ تشرين الأوّل حيث دعا مجلس الإدارة إلى الاجتماع وأوكل إلى حبيب باشا السعد تأليف حكومة موقتة في الجبل باسم ملك الحجاز[٦٧].

كانت ردّة الفعل البريطانيّة والفرنسيّة سريعة: فمُنع الأيوبي من دخول سراي الحكومة وأُرغم على مغادرة البلد بعد أنْ هدّده الجنرال الإنكليزي بَلفن (Bulfin) باستعمال القوّة ضدّه[٦٨]. رفض الحلفاء أنْ يَضَعَهم العرب أمام الأمر الواقع، وكانوا يعتبرون أنَّ مصير الأراضي التي حرّرتها جيوشهم من النير العثماني يقرّره مؤتمر الصلح لا فيصل وجماعته.

٦٦– النص في:

Id., ibid., p. 227 - 229, doc. nº 198, Aden, le 24 mai 1917

٦٧- راجع **يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام**، بيروت، بدون تاريخ، ج٢، ص ٨٦٨.

68- Télégramme nº 26 de l'Amiral d'*Ariane II* à Marine à Paris, transmis à A.E. par Marine sous le nº 82023, le 11 oct. 1918, *in* A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement* …, *op. cit*., p. 386 - 387, doc. nº 357.

في تلك الظروف أبلغ القائد العام للقوات الحليفة، الجنرال اللنبي (Allenby)، فيصلًا أنّ سهل البقاع سيلحق بلبنان. ثمّ أجرى تقسيمًا موقتًا للأراضي المسلوخة من الدولة العثمانية، فأوكل إلى فرنسا إدارة المنطقة الساحلية، من حدود فلسطين حتى الاسكندرونة، مع متصرفيّة جبل لبنان وسهل البقاع، وإلى فيصل إدارة سوريا الداخلية، وإلى بريطانيا إدارة فلسطين[٦٩].

على الصعيد الدولي، أخذ الحلفاء يعدّون لعقد مؤتمر الصلح الذي سيبدأ اجتماعاته في باريس في كانون الثاني ١٩١٩، وسترحف إلى العاصمة الفرنسيّة وفود الشعوب التي استبشرت خيرًا بهذا المؤتمر، ومن بينها الوفود اللبنانيَّة.

قبل الكلام عن وفودنا الثلاثة، علينا أن نذكّر أنّها ذهبت إلى المؤتمر بناءً على قرارات اتخذها مجلس الإدارة الذي كان يمثّل الطوائف اللبنانيَّة كافةً، وأنّها أعدّت المذكّرات التي قدّمتها بالتنسيق مع العديد من الفاعليّات اللبنانيَّة، وبنوع خاص مع البطريركيَّة المارونيَّة وبعض المرجعيّات الدينيَّة الأخرى.

في ٩ كانون الأوّل ١٩١٨، اتّخذ مجلس الإدارة قرارًا بإرسال وفد إلى مؤتمر الصلح برئاسة داود عمون لعرض مطالب اللبنانيين، وقد حدّدها بما يأتي:

١. «توسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروفًا به من التخوم تاريخيًّا وجغرافيًّا وما تقتضيه منافعه الاقتصاديَّة بحيث يكون بلادًا قادرة على القيام بحياة شعوبها.

٢. تأييد استقلال هذا البلد اللبناني بإدارة شؤونه الإداريّة والقضائيّة.

٣. يكون لهذه البلاد اللبنانيّة مجلس نيابي يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي حفظًا لحقوق الأقليّة.

٤. مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنيات المقدّم ذكرها.»[٧٠].

69- Id. ibid. *op. cit*., p. 392, doc. nº 364 : t. nº 479 de Coulondre à Pichon, le Caire, le 20 oct. 1918.

٧٠- النص في أنطوان الحكيّم وماري-كلود بيطار، المصدر المذكور، القسم العربي ص ٢٣ - ٢٥، الوثيقة رقم 11C.

كان على عمّون أنْ يدافع عن هذه المطالب في وجه دعاة الوحدة السوريَّة، وعلى رأسهم الأمير فيصل. تألّف الوفد الذي ترأسه من إميل إدّه (ماروني) وعبدالله خوري سعادة (أرثوذكسي)، ونجيب عبد الملك (درزي)، وعبد الحليم حجّار (سنّي). قدّم إلى المؤتمر مذكّرة خطّية مؤرّخة في ١٣ شباط ١٩١٩، ومَثُل، في ١٥ منه أمام مجلس العشرة حيث عرض شفويًا المطالب التي ذكرناها[٧١]. بعد بضعة أيّام، سلّم مجلسَ العشرة مذكرة ثانية أعطى فيها أيضًاحات حول الحدود التي يطالب بها اللبنانيّون وهيَ: في الشمال، النهر الكبير، في الشرق، السلسلة الشرقية، في الغرب، البحر المتوسط، وفي الجنوب نهر القاسميَّة. أكّد عمّون أنّ هذه الحدود هيَ «حدود لبنان التاريخيّة والطبيعيّة التي خسرها بسبب تعدّيات الأتراك» وهيَ ضروريّة لحياته الاقتصادية. وذكّر أنَّ بيروت كانت تابعة للجبل وأنّ الجزّار هوَ الذي فصلها عنه وأنّ البقاع [الغربي] كان ملحقًا بالمتصرفيّة ولم يُسلخ عنها إلّا في العام ١٨٧١، في عهد فرنكو باشا. لخّص عمّون مطالبه بالجملة التالية:

«إن لبنان بحدوده هذه يضمّ مدن طرابلس وبيروت وصيدا وأقضية عكار وبعلبك وحاصبيا وراشيا ومرجعيون.»[٧٢].

لم تعطِ المساعي التي قام بها الوفد الأوّل أيّ نتيجة ملموسة لأن مصير الولايات العربيَّة المسلوخة من السلطنة كان لا يزال قيد الدرس في مؤتمر الصلح، ولأنّ الرئيس الأميركي ولسون كان مصرًّا على إرسال لجنة استقصاء إلى الشرق للإطلاع على رأي السكان، ما استدعى إبقاء الأمور معلّقة بانتظار تقرير تلك اللجنة التي عرفت بلجنة كينغ-كراين (King-Crane). وصلت اللجنة إلى فلسطين في ١٠ حزيران ١٩١٩، ثمّ انتقلت إلى سوريا فلبنان ومكثت فيهما حتى ٢١ تموز[٧٣]. في ٩ تموز، اجتمعت بالبطريرك الماروني في بكركي بحضور معظم

٧١- نص مذكرة عمّون في:
A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement*…, *op. cit*., p. 479 - 481, doc. nº 450.
72- *Id. Ibid*., p. 492 - 493, doc. 460, vers le 8 mars 1919.

٧٣- حول البرنامج الذي اتبعته اللجنة في دمشق وحول الشخصيات والوفود التي اجتمعت بها، راجع:
Id. Ibid., p. 610 - 612, doc. 540: *Programme de la commission américaine à Damas du 26 juin au 3 juillet*, Damas, le 26 juillet 1919.
حول اللقاءات التي أجرتها اللجنة في البقاع وبيروت وصيدا وصور وطرابلس والمذكّرات التي قدّمت إليها، راجع:
Id. Ibid., p. 627 - 639, doc. nº 551 à 566.

أساقفة الطائفة، فافتتح رئيسها اللقاء قائلًا: «تأكّدوا يا صاحب الغبطة انّ لجنتنا زارت كلًا من فلسطين وسوريا ولم تمثُل بين ايدي أحد لأخذ رأيه، بل كان الجميع يمثلون بين يديها لإبداء آرائهم. أمّا الآن فإننا نأخذ رأيكم ونحن بين أيديكم، اعتقادًا منّا أنّكم تمثّلون أمّةً بكاملها كما أظهرت لنا وقائع الحال». فأجاب البطريرك ملخصًا مطالبه بعبارة وجيزة: «استقلال لبنان تحت مناظرة ومساعدة فرنسا»[٧٤].

لم تكن الحكومة الفرنسيَّة مرتاحة لعمل لجنة كينغ–كراين ولا للتقرير النهائي الذي وضعته. إنَّ البرقيَّات والبيانات المرسلة من بيروت ودمشق إلى باريس تتّهم الإنكليز وأتباع فيصل بممارسة شتّى أنواع الضغوط على الشخصيَّات والوفود التي قابلتها اللجنة، وتشكّك في حياد هنري كينغ وشارل كراين[٧٥].

لا حاجة لنا بالتذكير هنا بأنَّ الطوائف المسيحيّة، من كاثوليكيَّة وأرثوذكسيَّة، في جبل لبنان وفي المدن الساحليَّة والبقاع، قدّمت إلى لجنة كينغ–كراين مذكّرات طالبت فيها، بشبه إجماع، بدولة لبنان الكبير وبالانتداب الفرنسي. وعلى عكس ما يؤكّده البعض، فإنَّ عددًا من القيادات الإسلاميّة، من درزيّة وشيعيّة وسنّية اتّخذت الموقف نفسه. فمسلمو صور مثلًا، سنةً وشيعةً، مع مجلس بلديَّة المدينة، طالبوا في مذكّراتهم الانضمام إلى لبنان الكبير[٧٦]. في البقاع، تلقّت اللجنة الأميركيَّة خمس عشرة عريضة، منها احدى عشرة اختارت لبنان الكبير وأربع فقط الوحدة السوريَّة[٧٧].

٧٤– نقلًا عن الأب إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانيّة في ترجمة غبطة أبينا وسيّدنا الملفان مار الياس بطرس الحويك**، جونيه، مطبعة المرسلين اللبنانيين، ١٩٣٥، ص ٥٩٣.

٧٥– راجع:

A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement*…, *op. cit*., p. 632 - 633, doc. nº 558: t. nº 982 - 984 de Picot à Pichon, Beyrouth, le 9 juillet 1919.

76- *Id. Ibid*., p. 634 - 635, doc. 560: *Requête de la population sunnite de Sour (Tyr) et ses régions*,

11 juillet 1919 ; et doc 560 : *Requête du Conseil municipal de Tyr*, 11 juillet 1919.

٧٧– راجع تقرير لجنة كينغ–كراين في أنطوان حكيّم وماري–كلود بيطار، المصدر المذكور، القسم الفرنسي–الإنكليزي، ص ١٤١–١٩٢، وحول عرائض البقاع، راجع الصفحة ١٥٥.

في البقاع أيضًا طالب مخاتير القرى الشيعيَّة بالانضمام إلى لبنان الكبير مع الحماية الفرنسيَّة، ما أثار غضب فيصل وأتباعه الذين ألقوا القبض على اثنين من هؤلاء المخاتير وألقوا بهما في السجن، ولم يطلقوا سراحهما إلّا بعد أنْ تدخّل أعضاء لجنة كينغ–كراين[٧٨]. أمّا الدروز، فشارك مندوبون عنهم في الوفود إلى مؤتمر الصلح: مثّلهم في الوفد الأوّل نجيب عبد الملك، وفي الوفد الثالث، الأمير توفيق أرسلان.

شعرت فرنسا أنّ مركزها في الشرق قد تصدّع، لذا تردّدت في اتخاذ موقف حازم من القضية اللبنانيَّة. أثار تردّدها هذا شكوكًا في نفوس مؤيّدي لبنان الكبير، خصوصًا وأنها أخذت تفاوض فيصلًا من أجل عقد اتّفاقٍ معه. فما كان من مجلس الإدارة إلّا أنْ أصدر، في ٢٠ أيار، قرارًا رقمه ٥٦١ أعلن فيه، بصفته الممثّل الشرعي للشعب اللبناني، «استقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافيّة التاريخيّة واعتبار البلاد المغتصبة بلادًا لبنانيَّة كما كانت قبل سلخها عنه»[٧٩].

أغضب هذا القرار جورج–بيكو، فأبرق إلى حكومته، في ٢٣ أيار يقول: «يحاول البطريرك ورئيس مجلس الإدارة إحداث هيجان شعبي للمطالبة بإنشاء دولة لبنان الكبير دون أن يكون للدولة الجديدة أية روابط مع سوريا.»[٨٠]. وبعد شهر تقريبًا، وبالتحديد في ١٦ حزيران، أصدر المجلس قرارًا جديدًا يقضي بإرسال وفدٍ ثانٍ إلى مؤتمر الصلح برئاسة البطريرك الحويك للدفاع عن مطالب اللبنانيّين.

قبل أن أتكلّم عن المساعي التي قام بها البطريرك في باريس وعن المذكّرة التي قدّمها إلى مؤتمر الصلح، أودّ أن أوضح أنّ ما عَرَضْتُه حتى الآن يُظهر جليًّا أنّ البطريرك لم يذهب إلى باريس ليرتجل هناك مطالب يقدّمها إلى أصحاب القرار. ذهب حاملًا عبءَ هذا المسار الاستقلالي المتعثّر الذي يعود تاريخه إلى

٧٨– راجع:

Archives du ministère des Affaires étrangères de France, La Courneuve, série *E-Levant, Syrie-Liban 1918-1940*, vol. 14, fº 178-179, dépêche nº 300 de Georges-Picot à A. E., Beyrouth, 10 juillet 1919.

٧٩– راجع نص هذا القرار كاملًا في:

A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement*…, *op. cit*., p. 567 - 568, doc. nº 506.

80- *Id. Ibid*., p. 583-584, doc. nº 512: t. nº 724 de Picot à Pichon, Beyrouth, via Le Caire, le 23 mai1919 .

١٨٤٠، إلى عهد البطريرك حبيش، وعبءَ هذه المطالب المتراكمة التي صاغها الشعب اللبناني وممثلوه في مجلس الإدارة، بمشاركة قسمٍ كبير من سكان المناطق المطلوب ضمها إلى المتصرفيّة، ذهب إذًا حاملًا أمانة ثمينة أوْدَعَتْها بين يديه أكثريّة فاعليّات الطوائف اللبنانية، لأنه كان يمثّل «أمّة كاملة»، كما قال له رئيس لجنة كينغ–كراين.

كان البطريرك الحويك مصمّمًا على اصطحاب معه، في الوفد الثّاني، بعض الشخصيّات الإسلاميّة، وفي مقدّمهم شيخ عقل الطائفة الدرزية[٨١]. لكنّ المفوّض السامي الفرنسي، جورج–بيكو، منعه من ذلك، لأن باريس كانت تفاوض آنذاك الأمير فيصلًا، وكانت تخشى أنْ تتعرقل تلك المفاوضات، في حال انضمّ ممثّلون عن الطّوائف الإسلاميّة إلى وفد البطريرك.

أريد أيضًا أن أَلْفُتَ النظر إلى بعض الأقاويل التي يردّدها أشخاصٌ يدّعون معرفة خفايا التاريخ، كالقول مثلًا إنّ البطريرك، خلال اجتماعه بكلومنصو، أخذ قلمًا وخطّ على الخريطة حدود المناطق التي يطالب بها لتكوّن لبنان الكبير، أو إنّه رفض أن تُلحَق وادي النصارى بالدولة التي يعمل على إنشائها.

لا أساس من الصحة لهذه الأقاويل. إنّها مجرّد إشاعات يطلقها البعض دون أي مستند ويتناقلها الناس وكأنها حقائق تاريخيّة. إنَّ الزيارة التي قام بها الوفد اللبناني الثاني إلى كلومنصو كانت زيارة بروتوكوليّة ولم تستغرق إلّا دقائق معدودة[٨٢]. إنَّ المسائل التقنيّة، كمسألة الحدود، لا يناقشها رئيس الوزراء مع زوّاره في لقاءٍ من هذا النوع. إنّها من اختصاص خبراء ومستشاري وزارة الخارجيّة. حتّى أنّ الرسالة التي وجّهها كلومنصو إلى البطريرك، في ١٠ تشرين الثّاني ١٩١٩، وضع نصّها هؤلاء المستشارون واكتفى كلومنصو بتوقيعها. استغرق ترسيم الحدود أشهرًا عديدة وأدخل عليه أكثر من تعديل حتى استقرّ على الشكل الذي نعرفه. إن المفاوضات التي أجراها الوفد اللبناني الثالث في باريس، في العام ١٩٢٠، بشأن

٨١– راجع الأب إبراهيم حرفوش، المرجع المذكور، ص ٥٩٥.
٨٢– راجع حول الزيارة، المرجع نفسه، ص ٥٩٨.

الحدود، لم يجرِها مع رئيس الوزراء ميلليران (Millerand)، بل أجراها مع روبير دو كاي (de Caix)، الخبير بشؤون الشرق الأدنى، الذي انتُدب لهذه الغاية[٨٣]. أمّا وادي النصارى فلم يرد ذكرُها قطعًا، لا في الوثائق المحليّة ولا في الوثائق الفرنسيّة والبريطانيّة، وإنّ ما يُقال عنها لا يمتّ إلى الحقيقة بصلة. هل يظنّ الذين يُشيّعون مثل هذه الأخبار أنّ الحكومة الفيصليَّة والبطريرك الأرثوذكسي غريغوريُس حدّاد كانا سيقبلان التخلّي عن وادي النصارى لمصلحة لبنان؟

نصل الآن إلى مذكّرة البطريرك الحويك.

غادر البطريرك لبنان في ٥ تموز، واقتصر الوفد المرافق، نزولًا عند طلب جورج–بيكو، على ستّة أشخاص، وهم المطارنة اغناطيوس مبارك وبطرس فغالي وشكر الله خوري، والكاهن اسطفان الدويهي، ولاون الحويك، شقيق البطريرك وملحم إبراهيم خليل، شمّاسه. وفي باريس، انضمّ إلى الوفد المطران كيريللس مغبغب، مطران زحلة للروم الكاثوليك، والمطران يوسف الخازن[٨٤].

قبل الانتقال إلى باريس، عرّج البطريرك على روما حيث التقى البابا بندكتُس الخامس عشر (Benoît XV) فيما استقبلته الحكومة الإيطاليّة بحفاوة. وصل الوفد إلى باريس في ٢٢ آب.

إنّ شخصيّة رئيس الكنيسة المارونيَّة والمنزلة الرفيعة التي كان يتمتّع بها أفراد الوفد الذي يترأسُه والمشروع الواضح الذي من أجله قصد باريس حملت الحكومة الفرنسيَّة على التعامل معه بجديّة واحترام. استقبله رئيس الجمهوريَّة ريمون بوانكاريه (Poincaré) في قصر الإليزيه (Elysée) ،في ٢٨ آب، واجتمع مرارًا بكبار السياسيّين الفرنسيّين وبممثّلي الحلفاء، واستقبله رئيس الوزراء كلومنصو (Clemenceau) مع الوفد المرافق في ٥ تشرين الأوّل، وتعهّد أمامه بالعمل على

٨٣– يمكن مراجعة التفاصيل في **مفكرة المطران عبد الله الخوري. يوميّاته إبّان المفاوضات من أجل لبنان الكبير، باريس ١٩٢٠**. مراجعة وتقديم سامي سلامه، منشورات جامعة سيّدة اللويزة، لبنان، ط ١، ٢٠٠١، في مواضع مختلفة.
٨٤– الأب إبراهيم حرفوش، المرجع المذكور، ص ٥٩٥.

تنفيذ مطالب اللبنانيين[٨٥]. في ٢٧ تشرين الأوّل، قدّم البطريرك مذكّرته إلى مؤتمر الصلح وهي تقع في خمس عشرة صفحة مطبوعة[٨٦]، يتلخّص مضمونها بما يأتي:

١. الاعتراف باستقلال لبنان الذي أعلنه الشعب اللبناني وأعلنته حكومته في ٢٠ أيار ١٩١٩.

٢. إعادة لبنان إلى حدوده التاريخيّة والطبيعيّة باسترجاعه الأراضي التي سلختها عنه الدولة العثمانيَّة.

٣. معاقبة السلطات التركيَّة والألمانيَّة على الفظائع التي ارتكبتها في لبنان وعلى الإعدامات التي نفّذتها وفرض تعويضاتٍ عليها.

٤. لمّا كان مبدأ الانتداب قد أُقرّ في معاهدة فرساي، في ٢٨ حزيران ١٩١٩، الإيكال بالانتداب على لبنان إلى الجمهوريَّة الفرنسيَّة.

أكّد البطريرك في مذكّرته أهليةَ لبنان للاستقلال مصرًّا على أنْ يكون استقلالًا تامًّا إزاء أيّ دولة عربيَّة قد تنشأ في سوريا «لأنّ اللبنانيّين كانوا دائمًا يشكّلون وحدةً قوميّة تتميّز عن المجموعات المجاورة بلغتها وسلوكها وثقافتها.». إنَّه يلتقي بذلك مع المطلب الذي تقدّم بع البطريرك حبيش عام ١٨٤٠. وأضاف الحويك في مذكّرته أنَّ هناك اعتبارات أخرى تبرّر استقلال لبنان بالنسبة إلى الدول المجاورة، ولخّصها بأربعة: اعتباراتٌ تاريخيّة واعتبارات سياسيّة واعتبارات ثقافيَّة وأخيرًا اعتبارات تتعلّق بواقع الحال وبحقوق اللبنانيّين. ثمّ تطرّق إلى مسألة الحدود.

إنَّ الحدود التي طالب بها، تخطّت تلك التي طالب بها الوفد اللبناني الأوّل وهيَ أوسع جنوبًا وشمالًا من حدود لبنان الحالية. إنَّها طبعًا تعتمد البحر المتوسّط غربًا والسلسلة الشرقيَّة شرقًا والنهر الكبير شمالًا حدودًا طبيعيّة، ما يعني ضمّ المدن الساحليّة وسهل البقاع إلى لبنان. ولكن في الشمال الشرقي، تتمثّل الحدود، وفق ما ورد في المذكرة، بخطّ ينطلق من النهر الكبير ويلتفّ حول سهل البقيعة ويتّصل

٨٥- المرجع نفسه، ص ٥٩٨.

٨٦- النص الكامل لمذكّرة البطريرك في:
A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement*…, *op. cit*., p. 715 - 720, doc. nº 639.

بالضفة الشرقيَّة لبحيرة حمص. وتتمثّل في الجنوب بخط ينطلق من جنوب جبل الشيخ ويلتف حول بحيرة الحولة وسَهْلِها ويلحقهما بلبنان، ثمّ يتّجه غربًا حتى رأس الناقورة.

يبدو البطريرك في مذكّرته هذه كثير التشبّث بالسهول وبالمياه وبالمرافئ لأهميَّتها الاقتصاديَّة. لا شكّ بأنّ توسيع الحدود لتضمّ المرافئ الساحليَّة ومساحات واسعة من السهول وأحواض الأنهر شكّل في عهد المصرفيّة مطلبًا ملحًّا؛ لكنّ المجاعة التي فتكت باللبنانيّين خلال الحرب جعلته حيويًّا ولازمًا لمستقبل البلد.

قبل أن يغادر البطريرك فرنسا، زوّده كليمنصو برسالة جاء فيها: «إن رغبة اللبنانيّين في المحافظة على حكمٍ ذاتي ونظام مستقلّ تتّفق مع تقاليد فرنسا التحرّرية [...]. سيحافظ اللبنانيّون على تقاليدهم وسيطوّرون مؤسَّساتهم السياسيَّة والإداريَّة [...] وذلك بدعم من فرنسا وبمساعدتها، وسينعمون باستقلال تامّ عن أي مجموعة قوميَّة أخرى.» أمّا مسألة الحدود، يتابع كلومنصو، «لا يمكن بتّها قبل أن يُقَرّ الانتداب على سوريا»، ولكنه تعهّد بأنَّه، عندما ستُرسم الحدود، «ستؤخذ بعين الاعتبار حاجة الجبل إلى السهول وإلى منفذ على البحر لأنَّها ضروريَّة لازدهاره.»[٨٧].

كان لمذكّرة البطريرك الماروني وللاتصالات التي قام بها في روما وباريس أثرٌ وازن في دعم خيار لبنان الكبير. أطلق الحويك هذا المشروع بقوّة ودعم جهوده أعضاء الوفد الآخرون، لا سيّما المطران كيرللس مغبغب، مطران زحلة للروم الكاثوليك، الذي قدّم بدوره إلى مؤتمر الصلح مذكّرة، باسم طائفته طالب فيها بضم الأقضية البقاعيَّة إلى لبنان[٨٨]، كما دعمها مؤيّدو لبنان الكبير من المغتربين الذين أطلقوا، خلال العام ١٩١٩، حملةً صحفيّة لهذه الغاية وأرسلوا عشرات المذكرات والبرقيَّات إلى الدول الكبرى وإلى مؤتمر الصلح.

٨٧- نص رسالة كلومنصو إلى الحويك في:
Id., ibid., p. 738 - 739, doc. nº 660, Paris, le 10 novembre 1919.

٨٨- نجد في أرشيف مطرانية الروم الكاثوليك في زحلة نسخة من هذه المذكّرة وهيَ تقع في ست صفحات. ولدينا من المطران مغبغب مذكّرة ثانية أكثر تفصيلًا، تقع في ١٨ صفحة مطبوعة، عنوانها:
Le Grand Liban de Syrie à la conférence de la Paix, Paris, oct. 1919.

أدرك مؤيّدو الوحدة السوريّة الخطورة التي تشكّلها مساعي البطريرك على مشروعهم. لذا أسرع المؤتمر السوري وأرسل، في مطلع آب ١٩١٩، مذكّرة إلى مؤتمر الصلح رافضًا كلّ ما يطالب به رئيس الكنيسة المارونيّة مؤكّدًا أنه لا يمثّل الشعب اللبناني. وبعد أيّام، أرسل حزب الاستقلال العربي رسالة إلى كلومنصو محتجًا على المشروع الذي يحمله البطريرك[٨٩]. وممّا جاءَ في هذه الرسالة: «إنّ لبنان الكبير الذي يطالب البطريرك بفصله سياسيًّا واقتصاديًّا عن سوريا لم يعطِ غبطته تفويضًا بذلك، باستثناء أقليّة صغيرة من سكانه لا وزن لها. إنَّ الطائفة الدينيّة التي يترأسها غبطته لا تمثّل في لبنان الكبير إلّا أقليَّة صغيرة. إنَّ صفته الدينيّة لا تخوّله الكلام باسم المسلمين وباسم الدروز وباسم الروم الأرثوذكس، وهؤلاء يشكّلون حاليًا أكثريَّة الشعب. لهذه الأسباب يحتجّ حزبنا بكلّ قواه على ما سيقوله البطريرك الماروني، ويضمّ صوته إلى صوت المؤتمر السوري الذي سبق له واحتجّ هو أيضًا على البطريرك»[٩٠].

وضع البطريرك إذًا قطار لبنان الكبير على السكّة. لكنّ انطلاقة هذا القطار ستواجه عقبات عديدة سنستعرض بعضَها في القسم الثالث من دراستنا، مركّزين على مثابرة البطريرك ودعاة المشروع الذي يحمله وإصرارهم على الدعم الذي تلقّوه من الداخل والخارج إلى أنْ نالوا مبتغاهم في ٣١ آب ١٩٢٠ مع إعلان دولة لبنان الكبير.

التجاذبات حول مسألة الحدود وقرار غورو في ٣١ آب ١٩٢٠: الارتدادات وموقف البطريرك

بينما كان البطريرك الماروني يتابع اتّصالاته في باريس دفاعًا عن مشروع لبنان الكبير، كان الفرنسيّون يفاوضون فيصلًا حول مستقبل سوريا، والبريطانيّون يحاولون دفع حدود فلسطين شمالًا حتى الليطاني[٩١].

٨٩- راجع نص رسالة المؤتمر السوري في جريدة **الحقيقة** البيروتية في ١٩١٩/٨/٩، ص ٢.

٩٠- النص في:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, op. cit. p. 207 - 210, doc. nº 14E.

٩١- راجع:
A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement*…, *op. cit*., p. 757 - 759, doc. nº 678: t. nº 1555 - 1561 de Gouraud à Clemenceau, Beyrouth, le 28 nov. 1919.

كان كليمنصو يرغب في تركيز الوجود الفرنسي في الشرق على قاعدة قانونيَّة متينة، لذا كان يسعى إلى عقد اتّفاق مع فيصل لهذا الغَرَض. جرت محادثات عسيرة بين الطرفين قدّم خلالها الفرنسيّون تنازلاتٍ للأمير، فطلب كلومنصو من غورو تأجيل دخول القوات الفرنسيّة إلى البقاع كي لا يضعف موقف فيصل تجاه السوريّين. ولمّا علم البريطانيّون بهذا التراجع الفرنسي، أصرّوا مجدّدًا على ضمّ قضاء صور إلى فلسطين، لكنّ كليمنصو رفض رفضًا قاطعًا طلبهم.

توصّل فيصل في آخر المطاف إلى التفاهم مع الفرنسيّين، فأعدّ الفريقان اتّفاقًا تمّ توقيعه في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠، نصّ على اعتراف فرنسا باستقلال سوريا وبوحدة أراضيها، وتعهّد فيه فيصل بأنْ يطلب من الفرنسيّين المستشارين والخبراء الذين ستحتاج إليهم الدولة العربيَّة في المستقبل، واعترف باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي على أنْ يرسم مؤتمر الصلح لاحقًا حدوده. تكون دمشق عاصمة الدولة السوريَّة، والعربية لغتَها الرسميَّة، على أن تدرَّس الفرنسيَّة الزاميًّا. أمّا المفوّض السامي فيستقرّ في حلب حيث ستتجمَّع القوات الفرنسيّة لتكون على مقربة من كيليكيا حيث كانت تقاتل أتباع مصطفى كمال[٩٢].

سرعان ما انقلب التفاؤل الفرنسي تشاؤمًا، بعد أن ظهر جليًّا أنَّ فيصلًا يواجه معارضة شديدة داخل سوريا وأنه عاجزٌ عن تطبيق الاتّفاق. يضاف إلى ذلك أنَّ كلومنصو الذي أبدى ليونةً تجاه فيصل، كان قد ترك الحكم وحلّ محلّه ميللران (Millerand) الذي كان أكثر تصلّبًا. أمّا دعاة لبنان الكبير، فاعتبروا أنَّ هناك تناقضًا بين ما تعهّد به الفرنسيّون للبطريرك حويك، وبين اتّفاق فيصل-كلومنصو الذي أبقى مسألة حدود لبنان معلّقة. وبعد مشاورات بين مجلس الإدارة والبطريرك، قرّر ارسال وفدٍ ثالث إلى مؤتمر الصلح برئاسة المطران عبد الله الخوري، وعضوية

٩٢- النص الكامل لاتفاق فيصل - كلومنصو في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements de l'année 1920 au Proche - Orient : le sort des territoires ottomans occupés* (collection *Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat 1914 - 1946*, tome II), Beyrouth, Les Editions Universitaires du Liban, Paris, L'Harmattan, 2012, p. 9 - 11, doc. nº 9.

كلٍّ من الأمير توفيق أرسلان والشيخ يوسف الجميّل والأستاذ إميل ادّه والسيد ألفرد سرسق وكامل بك الأسعد. اعتذر سرسق، أمّا الأسعد، فاعتذر هوَ أيضًا في اللحظة الأخيرة، ولكنه أرسل تفويضًا خطيًّا إلى المطران خوري يسمح له بالمطالبة، باسم شيعة جبل عامل، بضمّ جبلهم إلى دولة لبنان الكبير[٩٣].

غادر الوفد بيروت في ٢ شباط ١٩٢٠، وزوّده البطريرك برسائل توصية إلى رئيس الجمهورية الفرنسيّة ووزرائها وبصك توكيل رسمي[٩٤]. وبعد وصوله إلى باريس، التحق به المطران كيرللس مغبغب. ورأى مجلس الإدارة أنه من الضروري دعم مساعي الوفد بصكّ توكيل ولو متأخّر، فوُضع الصكّ في ٢٨ شباط وأُرسل بواسطة المفوّضيّة العليا. إنّه يذكّر بالتكليف السابق إلى البطريرك حويك وبقرارات المجلس السابقة المتعلّقة بالاستقلال وبتوسيع الحدود وبالانتداب الفرنسي ويختم بهذه الجملة: «فبناءً على ذلك، قرّر هذا المجلس تفويض وتوكيل المطران عبد الله الخوري [...] لإكمال السعي لدى مؤتمر الصلح وسائر المراجع الإيجابيّة في باريس وغيرها للحصول على المطالب والأماني المار بيانها على الشكل المصرّح به في هذه المضبطة، وتقرير هذه الحقوق في مؤتمر الصلح بالصورة النهائية»[٩٥].

بينما كان الوفد يتابع اتصالاته في العاصمة الفرنسيَّة، اجتمع المؤتمر السوري في دمشق واتخذ قرارًا تاريخيًّا بإعلانه وحدة سوريا واستقلالها، ومن ضمنها فلسطين، وإنهاء الاحتلالات العسكرية فيها، والمناداة بفيصل ملكًا عليها والمطالبة باستقلال العراق. أمّا لبنان، فورد بشأنه في القرار ما يأتي: «مع مراعاة جميع أماني اللبنانيّين المتعلّقة بلبنان في حدوده الحاضرة [أي حدود المتصرفيَّة] بشرط أن يكون بمعزل عن كلّ نفوذٍ أجنبي»[٩٦].

٩٣- نص الترجمة الفرنسيّة للتفويض الذي أرسله كامل الأسعد إلى المطران عبدالله الخوري في:
Id., *ibid*., p. 65 - 66, doc. 44, le 5 février 1920.
ونجد في الصفحة ١٩٠ (مستند ١٣) من **مفكرة المطران عبدالله الخوري**، المذكورة سابقًا، صورة عن النّصّ الأصليّ لهذا التفويض مع توقيع الأسعد.

٩٤- النص في إبراهيم حرفوش، المرجع المذكور، ص ٦١٣ - ٦١٤.

٩٥- النص في يوسف مزهر، المرجع المذكور، ص ٩١٠-٩١١، وفي إبراهيم حرفوش، المرجع المذكور، ص ٦١٤-٦١٥.

٩٦- راجع النص الكامل لقرار المؤتمر السوري في أنطوان حكيّم، ماري-كلود بيطار، المصدر المذكور، القسم العربي، ص ٣٤-٣٨، الوثيقة رقم 18C.

رفض الحلفاء مقرّرات المؤتمر السوري وأبلغوا فيصلًا ذلك، فوجّه اليه غورو رسالةً جاء فيها: «إن الحكومة الفرنسيّة، بالاتّفاق التام مع الحكومة البريطانيّة، لا يمكنها أن تعترف للمؤتمر السوري بحق تقرير مصير سوريا وفلسطين والعراق والموصل. إنّ الجيوش الحليفة هيَ التي استولت على هذه الأقطار وطردت منها الأتراك. وانّ الحلفاء وحدهم هم المخوّلون تقرير مصيرها. ترى الحكومة الفرنسية نفسها مضطرّةً، بالاتّفاق مع الحكومة البريطانيّة، إلى أن تعلن أن قرارات المؤتمر السوري هي باطلة وغير شرعيّة. [...] لا يمكننا، بشكل خاص، أن نعترف للمؤتمر السوري بحق تقرير مستقبل المنطقة الغربيّة، سيّما مستقبل لبنان»[٩٧].

أغضبت مقرّرات المؤتمر السوري مؤيّدي لبنان الكبير، لأنّ المؤتمرين نصّبوا أنفسهم أوصياء على المتصرفيّة، في حين كانت هذه تتمتّع، في ظل الحكم العثماني، بإدارة ذاتيّة وبضمانة دوليّة، ولها مجلس إدارة منتخب ومؤسَّسات ديمقراطيّة، ولأنّهم ضربوا عُرْضَ الحائط بكلّ المساعي التي قام بها دعاة لبنان الكبير. لذا طيّر المحتجّون برقيات الاستنكار إلى العواصم الأوروبيّة وإلى مؤتمر الصلح وإلى المفوّضيّة الفرنسيّة في بيروت وإلى البطريركيَّة المارونيَّة، وكان الحويك أوّل المحتجين إذ أبرق، في ١٠ آذار، إلى وزارة الخارجيّة الفرنسيّة وإلى مؤتمر الصلح مؤكّدًا أنّ ما قرّره المؤتمر السوري يتناقض كليًّا مع مطالب اللبنانيّين التي عرضها هوَ باسمهم في مذكَّرته، في ٢٥ تشرين الأوّل ١٩١٩، وأنه يجدّد بعزمٍ هذه المطالب[٩٨]. من جهته وضع مجلس الإدارة مذكّرة احتجاجٍ بالمعنى نفسه رفعها إلى مؤتمر الصلح[٩٩].

في باريس، صعق خبر القرار السوري أعضاء الوفد اللبناني الثالث، ما دفعهم إلى تكثيف جهودهم، فقابلوا كبار المسؤولين من وزراء ونوّاب وأعضاء مجلس

٩٧- النص في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements*…, *op. cit*., p. 148 - 149, doc. 110: lettre nº 397 de Gouraud à Faysal, Beyrouth, 15 mars 1920.

٩٨- النص في:
Id. Ibid., p. 123, doc 89.

٩٩- النص في يوسف مزهر، المرجع المذكور، ص ٩١٦.

الشيوخ ورجال دين، كما قابلوا رئيس الوزراء ميللران، في ٢٠ آذار، ووجّهوا إليه رسالتين خطيّتين. وكان هاجسهم تثبيت العهود التي قطعها كلومنصو للبطريرك حويك والتي تتلخّص بالاستقلال عن سوريا وبتوسيع الحدود[١٠٠].

أراد الحلفاء أن يضعوا حدًّا للجدل القائم حول الأراضي المسلوخة عن الدولة العثمانيّة؛ وكان مؤتمر الصلح قد أقرّ، في آذار ١٩١٩، نظام الانتداب الدولي، في المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم، وقد ورد، في شأن تلك الأراضي، في الفقرة الرابعة من تلك المادة ما يأتي: «ان بعض المجموعات التي كانت خاضعة قبلًا للسلطنة العثمانيّة، قد بلغت درجةً من التطوّر تسمح بالاعتراف بها موقتًا أُممًا مستقلّة، شرطَ اخضاع إدارتها لإرشادات دولة منتدبة ومساعدتها، ريثما تصبح قادرة على إدارة شؤونها بنفسها.»[١٠١]

تسلّح الحلفاء بهذه المادة، فاجتمع مجلسهم الأعلى في سان ريمو (San Remo)، في إيطاليا، وأقرّ، في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، الانتداب على الأراضي العثمانية المحتلّة، فأوكل بالانتداب على سوريا ومعها لبنان إلى فرنسا وعلى فلسطين والعراق إلى بريطانيا[١٠٢].

أثارت مقرّرات سان ريمو استياءً شديدًا في أوساط الحركات القوميّة المنادية بوحدة سوريا وباستقلالها. وتوتّرت العلاقات بين هذه الحركات وسلطات الانتداب. في دمشق استقالت حكومة الركابي وألف هاشم الأتاسي، في ٣ أيار ١٩٢٠، حكومةً دخلتها العناصر الأكثر كراهيةً للفرنسيّين[١٠٣]، فمنعت الآخرين

١٠٠– حول نشاط الوفد اللبناني الثالث إلى مؤتمر الصلح، راجع **مفكّرة المطران عبد الله خوري**، مرجع مذكور، **في مواضع مختلفة**؛ إبراهيم حرفوش، المرجع المذكور، ص ٦١٦–٦٣٣ و٦٤٢–٦٤٩.

١٠١– نص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم في:

Paul REUTER, André GROS, *Traités et documents diplomatiques*, 4e éd., Paris, P.U.F. 1976, p. 28 - 29 (collection Thémis)

١٠٢– راجع محضر الجلسة التي عقدها مجلس الحلفاء الأعلى، في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، في سان ريمو في إيطاليا في:

Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements…*, *op. cit.*, p. 239 - 250, doc. nº 182.

١٠٣– راجع الأسماء في ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، بيروت، دار الاتحاد، بدون تاريخ، ص ٢٥٦.

من استخدام سكّة الحديد ريّاق–حلب لإيصال الامدادات إلى قواتهم التي كانت تقاتل في كيليكيا، وشجّعت العصابات المسلّحة على شنّ هجمات على مراكز الفرنسيّين على حدود المنطقة الغربيَّة، وعلى مهاجمة القرى المسيحيّة الموالية لفرنسا، ومن بينها القرى المسيحيّة المعزولة في جنوب لبنان، أمثال عين إبل والقوزح ورميش. وقد هاجم محمود البزّي بعصابته الشيعيّة الموالية لفيصل بلدة عين إبل، وقتل من سكانها ما يزيد عن الخمسين شخصًا، ما حمل الباقين على الفرار، مع سكّان القرى المجاورة، باتّجاه فلسطين أو باتجاه الساحل[١٠٤].

في تلك الظروف التي سادها التوتّر، جرت، في ١٠ تموز، حادثة مجلس الإدارة اللبناني، وملخّصها أنّ عددًا من أعضاء هذا المجلس كان مستاءً من مماطلة فرنسا في اتخاذ قرار بشأن حدود لبنان واستقلاله، وأيضًا من هيمنة الفرنسيّين على إدارة المتصرفيّة. في تلك الأثناء، كان روبير دو كاي (de Caix)، أمين عام المفوّضيّة العليا الفرنسيّة في بيروت، يتابع، في باريس، الإجراءات التي تنوي حكومته اتخاذَها بشأن سوريا ولبنان. عقد دو كاي عدّة لقاءات مع الوفد اللبناني الثالث، محاولًا إقناعه بالتخلّي عن المطالبة ببيروت وطرابلس، ما سيسمح بتحويلهما إلى بَلَديّتين مستقلّتين اداريًّا مفتوحتين على لبنان وعلى الداخل السوري[١٠٥]. رفض الوفد هذا الطلب، ولكنّ أخبار محاولة دو كاي وصلت إلى لبنان، فصبّت زيتًا على النار.

يضاف إلى ذلك، أنّ خلافًا وقع بين قائد الجند اللبناني، سعيد البستاني، والمستشارين العسكريّين الفرنسيّين، فاستقال البستاني من وظيفته والتجأ إلى

١٠٤– حول نشاط العصابات المسلّحة بصورة عامة وتشجيع حكومة دمشق لها راجع الدكتور علي سلطان، **تاريخ سوريا. حكم فيصل بن الحسين**، دمشق، طلاسدار، ١٩٨٧، ص ٣٣٩ – ٣٤٠. وحول أحداث جبل عامل من وجهة نظر شيعيّة، راجع مذكرات الشيخ أحمد رضا، **حوادث جبل عامل ١٩١٤ – ١٩٢٢**، بيروت، دار النهار و Ifpo، ٢٠٠٩، ص ١٢٩ – ١٧١؛ ومن وجهة نظر مسيحيّة، راجع التقرير المفصّل الذي رفعه إلى الجنرال غورو حول الموضوع، في ١٥ أيار ١٩٢٠، رئيس أساقفة صور للروم الكاثوليك، مكسيموس صايغ، في:

Archives du ministère des Affaires étrangères de France, La Courneuve, *E- Levant 1918-1940, Syrie-Liban*, v. 28, fº 5-16.

١٠٥– حول مداولات دو كاي في باريس مع الوفد اللبناني، راجع **مفكّرة المطران عبد الله خوري**، مصدر مذكور، ص ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٩٩، ...

فيصل وأخذ يعمل لإيجاد صيغة تفاهم معه. يبدو أنّ الأمير وعده بقبول مطالب اللبنانيّين، حتى تلك المتعلّقة بالحدود، بشرط أن يرفضوا الانتداب الفرنسي.

كان أعضاء مجلس الإدارة على علم بتلك المساعي، فأيّدها عددٌ منهم في حين تصدّى لها رئيس المجلس، حبيب باشا السعد. حاول كلّ من الفريقين استمالة البطريرك الحويك إلى موقفه[١٠٦].

جرت المفاوضات في بيروت، في منزل نجيب الأصفر، بين الأعضاء المؤيّدين وضابط الارتباط السوري، جميل الألشي، وأسفرت عن اتّفاق يقضي بوضع مضبطة تطالب باستقلال لبنان التام، بالتنسيق مع الحكومة الفيصليّة، وبتأليف وفد يلاحق القضيّة في أوروبا وأميركا. تعهّدت دمشق بتأمين نفقات السفر له، وقد دُفع منها فعلًا عشرة آلاف جُنيه مصري سلَّمها عارف النعماني إلى عضو مجلس الإدارة سليمان كنعان، على أن تؤمِّن الجاليات في بلدان الاغتراب نفقات التنقّل والإقامة[١٠٧].

وضعت المضبطة في ١٠ تموز وهي تتلخّص بما يأتي:

- استقلال لبنان وحيادُه السياسي.
- إقامة علاقات وديّة مع سوريا والتّفاهم معها بشأن الحدود.
- الإيكال إلى لجنة مشتركة درس المسائل الاقتصاديَّة وتنفيذ قراراتها بعد موافقة مجلسَي نواب البلدين.
- التعاون بين الطرفين لتنفيذ ما اتُّفق عليه «بمعزلٍ عن كل تأثير خارجي»[١٠٨].

١٠٦- راجع:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements*…, *op. cit*., p. 347 - 348, doc. nº 252, lettre de l'administrateur militaire du Liban au délégué administratif de la Zone Ouest, Baabda, le 20 mai 1920.

١٠٧- راجع: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، المجلّد الثاني، **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز**، القاهرة، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ، ص ١٥٩ - ١٦٠.

١٠٨- وقّع على هذا القرار سبعة من أعضاء مجلس الإدارة وهم: محمد محسن الحاج، الياس شويري، فؤاد عبد الملك، محمود جنبلاط، سليمان كنعان، خليل عقل وسعدالله الحويك، راجع النص الكامل مع التواقيع في: أنطوان الحكيّم وماري-كلود بيطار، المصدر المذكور، القسم العربي، ص ٣٩-٤١.

وقّع على المضبطة سبعة من أعضاء مجلس الإدارة. أمّا التأثير الخارجي الذي أرادوا التخلّص منه فهوَ طبعًا التأثير الفرنسي. وبينما كان الموقّعون متّجهين إلى دمشق للانتقال منها إلى أوروبا عن طريق حيفا، اعتقلتهم السلطات الفرنسيّة، ثمّ اتّهمتهم بالخيانة العظمى مدّعيةً أنَّهم باعوا وطنهم مقابل مبلغ من المال، ثمّ جرّدتهم من حقوقهم السياسيَّة ونفتهم إلى جزيرة كورسيكا.

انهالت بعد ذلك على المفوّضيّة العليا في بيروت وعلى الحكومة في باريس برقياتٌ تستنكر ما قام به أعضاء مجلس الإدارة. كان أوّلُ المحتجّين رئيس مجلس الإدارة، حبيب باشا السعد، الذي وجّه برقيَّة إلى الرئيس الفرنسي، باسمه وباسم المجلس، يؤكّد فيها أنَّ الموقّعين على المضبطة تصرّفوا «بدون أيّ تفويض» وبأنَّهم خانوا بلدهم «متناسين تقاليد أجدادهم وأماني السكّان». نذكر أيضًا من بين المستنكرين رجال الدين الموارنة وعلى رأسهم البطريرك الحويّك. وردت إلى المفوضيَّة العليا، بالمعنى نفسه، برقيَّات أخرى عديدة، منها واحدة باسم دروز لبنان تحمل توقيع نسيب أفندي[١٠٩].

أقلقت هذه الفوضى السياسيّة السلطات الفرنسيّة، كما أقلقهم التدهور الأمني في جنوب لبنان. فقرّر الجنرال غورو اتخاذ إجراءات حاسمة والامساك بالوضع. فأوكل إلى الكولونيل نييجر (Nieger) قيادة حملة عسكرية للاقتصاص من جبل عامل، فهاجمت الجبل انطلاقًا من جنوبه[١١٠]، في حين كانت القوات الفرنسية تستعدّ لاحتلال دمشق.

في ١٤ تموز، وجّه غورو إلى فيصل انذارًا تتلخّص شروطه بما يلي: القبول بالانتداب الفرنسي وإلغاء التجنيد الإلزامي، والقبول بالعملة السوريّة التي أصدرتها فرنسا، ووضع الخط الحديدي ريّاق-حلب تحت رقابة سلطات الانتداب ومعاقبة المجرمين الذين اعتدوا على القوات الفرنسيّة[١١١].

١٠٩- لمزيد من التفاصيل، راجع أنطوان الحكيّم، **من متصرفيّة الجبل إلى دولة لبنان الكبير**، بيروت، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، ٢٠١٨، ص ٢١٣-٢٢٠.

١١٠- راجع حول حملة نيجر، المرجع نفسه، ص ٢٢٦-٢٢٧.

١١١- نص الإنذار كاملاً في:
Antoine HOKAYEM, *les bouleversements*…, *op. cit*., p. 479-486, doc. nº 356.

اضطربت العاصمة السورية عندما بلغها إنذار غورو. لم تعطِ مفاوضات الساعات الأخيرة أي نتيجة. وفي النهاية وقعت معركة ميسلون في ٢٤ تموز، سُحق خلالها الجيش السوري ودخلت القوات الفرنسيّة دمشق وحلب وبقية المدن السورية وأرغم فيصل على مغادرة البلاد، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ سوريا، هي مرحلة الانتداب الفرنسي.

اعتبر دعاة لبنان الكبير أنّ مطالبهم أصبحت سهلة المنال بعد أنْ سيطرت فرنسا على الموقف. لكنّ أعضاء الوفد اللبناني الثالث الموجودين في باريس لم يكونوا متّفقين على المناطق التي يجب أن تُضَمّ إلى المتصرفيّة. فالشيخ يوسف الجميّل كان يعارض بشدّة ضمّ بيروت وطرابلس إلى الجبل[١١٢]. يضاف إلى ذلك أنّ الأحداث التي جرت في جبل عامل أضعفت حماس بعض القيادات المسيحيّة لتوسيع الحدود جنوبًا حتى رأس الناقورة كما طالب البطريرك حويك. كان سكان جبل عامل الشيعة يقدّرون آنذاك بثمانين ألف نسمة. فلو توقفت الحدود عند نهر القاسمية، أي إلى الشمال من صور، كما طالب الوفد اللبناني الأوّل وكما كان يطالب الإنكليز، لانشطرت المنطقة التي يسكنها الشيعة إلى قسمين: قسم منها داخل لبنان والباقي داخل فلسطين، ولتسبّب ذلك بمشكلات اجتماعيَّة وإداريَّة ناتجة عن التوزيع الجغرافي للأُسر ولرؤساء الدين وللزعامات المدنيّة وللملكيَّات، وبزعزعة اقتصاد جبل عامل بكامله. يضاف إلى ذلك أنّ الفرنسيّين كانوا يرفضون قطعًا الحاق جنوب هذا الجبل بفلسطين والسماح للصهيونيّين بدفع الوطن القومي اليهودي شمالًا حتى الليطاني. رأى غورو أنَّه من الأفضل المحافظة على وحدة الكتلة الشيعيَّة على أنْ تكون داخل لبنان الكبير. فأبرق إلى باريس مدافعًا عن وجهة نظره، فتبنّت الحكومة رأيَه[١١٣].

إنَّ تقرير مصير بيروت وطرابلس لم يكن هوَ أيضًا بالأمر السهل. فيما أصرّ اللبنانيون على جعل بيروت عاصمةً للبنان الكبير وطرابلس مرفأً لشماله، تردّد

١١٢- حول موقفي يوسف الجميّل وروبير دو كاي (Robert de Caix) بشأن بيروت وطرابلس، **راجع مفكرة المطران عبد الله خوري**، مصدر مذكور، ص ٦٣، ٨٣، ٨٥، ٩١، ٩٣، ٩٥، ١١٩...

113- Lettre nº 288 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 3 juillet 1920, *in* Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements*…, *op. cit*., p. 446 - 448, doc. nº 331.

الفرنسيّون في حسم هذا الموضوع. كان عليهم أن يؤمّنوا لسورية الداخليّة منفذًا على البحر وأنْ يأخذوا بعين الاعتبار مطالب سنّة المدينتين المذكورتين. ولكنّهم، في الوقت عينه، كانوا يخشون، إن هم ألحقوا طرابلس بسوريا الداخلية، أنْ تنقسم المنطقة الساحليَّة الواقعة تحت إدارتهم المباشرة إلى قسمين: العلويّون وكيليكيا إلى الشمال، ولبنان إلى الجنوب. اقترحت وزارة الخارجيّة الفرنسيّة جعل بيروت عاصمةً للبنان الكبير شرط تحويلها إلى مدينة تتمتّع بإدارة ذاتيَّة، ما يسمح لها بالتعامل تجاريًّا مع المناطق اللبنانيَّة والسورية على السواء.

اقترح غورو على حكومته، في ٣ آب، إنشاء دولة لبنان الكبير بحدودها الموسّعة التي طالب بها البطريرك الحويك، مع مدينتي بيروت وطرابلس المستقلّتين إداريًّا ولكن في إطار لبنان الكبير. أمّا الأراضي السوريَّة، فاقترح تقسيمها إلى ثلاث دول: دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين[١١٤]. فوافقت الحكومة على ذلك.

لم يعد هناك من مبرّر لوجود الوفد اللبناني الثالث في باريس. وقبل مغادرته، زوّده رئيس الوزراء، ميللران، في ٢٤ آب، برسالة أكّد فيها أنّ فرنسا عازمة على إنشاء دولة لبنان الكبير بضمّها إلى المتصرفية سهل البقاع والمدن الساحليّة، وممّا جاء فيها: «إنّ بلدكم رأى أنّ مطالبته بسهل البقاع [...] قد تحقّقت بعد الإجراءات الحاسمة التي فرضتها علينا تصرّفات حكومة فيصل. [...] إنّ ما تريده فرنسا هوَ إنشاء دولة لبنان الكبير بضمانها لبلدكم حدوده التاريخيّة. يجب أنْ يضمّ لبنان جبل عكار في الشمال، وأنْ يمتدّ جنوبًا حتَّى حدود فلسطين. يجب أنْ ترتبط به ارتباطًا وثيقًا مدينتا طرابلس وبيروت، شرط أنْ تتمتّعا باستقلال داخلي يأخذ في الاعتبار الفوارق الاقتصاديَّة الموجودة بين المدن والجبل»[١١٥].

بعد أنْ أصبحت الأمور واضحة، أعطت باريس الجنرال غورو الضوء الأخضر فأعلن، في ٣١ آب، دولة لبنان الكبير بالحدود التي طالب بها البطريرك الحويك

114- T. nº 1504 à 1509/6 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 3 août 1920, *in* Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements*…, *op. cit*., p. 574 - 575, doc. nº 426..

115- *Id. Ibid*., p. 633 - 634, doc. nº405.

مع تعديلات طفيفة في الشمال الشرقي. أمّا في الجنوب، فكان الخلاف قائمًا بين البريطانيّين والفرنسيّين، ولم تُخَطط الحدود نهائيًّا إلّا في مطلع شباط ١٩٢٢ حين أنهى الخبيران بوليه (Paulet) ونيوكومب (Newcombe) ترسيمَها ووضعا الخرائط الدقيقة لها. وُقّع الاتّفاق النهائي بين الفرنسيّين والبريطانيّين في ٧ آذار ١٩٢٣ [١١٦]. وقد خسر لبنان في هذا الترسيم، بالنسبة إلى ما طالب به الحويك، بحيرة الحولة وسهلها وحوض الحاصباني الجنوبي.

هلّل دعاة لبنان الكبير ومعهم البطريرك الماروني لولادة الدولة الجديدة معتبرين أنَّها نهايةٌ سعيدة لنضال بدأه آباؤهم في ثلاثينيّات القرن التاسع عشر. وفي ٨ أيلول ١٩٢٠، كتب الحويك إلى صديقه كميل برّير (Barrère)، سفير فرنسا في روما يقول: «إنَّ أمانينا قد تحقّقت ولحظات القلق قد اضمحلّت. بدت فرنسا متردّدة في سياستها تجاه سوريا، ولكنّها استفاقت وعوّضت خلال بضعة أيام، خسارة أشهرٍ عديدة.»[١١٧]

*

هذا هو الإطار التاريخي لولادة دولة لبنان. يظهر لنا من خلال هذا العرض أنه، في خضمّ الاضطرابات التي عرفها الشرق الأدنى في العقد الثاني من القرن العشرين بسبب الحرب العالمية الأولى وزوال السلطنة العثمانيّة، استطاع دعاة لبنان الكبير أنْ يُنشِئوا الدولة التي كانوا يحلمون بها منذ النصف الأوّل من القرن التاسع عشر. إنّهم شكّلوا، بين القوى المتصارعة على المنطقة، الحلقة الأضعف، كان عليهم أنْ يواجهوا الدولتين العظمَيَيْن، بريطانيا وفرنسا، وأيضًا الحركة الصهيونيَّة والتيار الوحدوي السوري. لكنّ عزيمتهم لم تنثَن، فتابعوا نضالهم وجنّدوا في

١١٦– نص اتّفاق بوليه–نيوكومب حول ترسيم الحدود الجنوبية للبنان في:
Antoine HOKAYEM, *Le désengagement de la France de Cilicie et l'affermissement de son mandat en Syrie et au Liban : 1921-1926* (collection *Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat, 1914-1946*, tome III), p. 309-314, doc. nº 137.

١١٧– نسخة من هذه الرسالة في:
Arch. du ministère des A.E. de France, La Courneuve, *E-Levant, Syrie-Liban 1918-1940*, v. 126, fº 14, Neo-Kannoubine, 8 sept. 1920.

سبيل قضيّتهم جاليات المغتربين وأرسلوا الوفود إلى مؤتمر الصلح والتمسوا دعم اصدقائهم الغربيّين وتمسّكوا بالوعود التي قطعها لهم المسؤولون الفرنسيّون إلى أنْ استطاعوا في النهاية تحقيق ما يَصْبون اليه.

صحيحٌ أنَّ القيادات المسيحيَّة تحمّست للمشروع ولكنّ عددًا كبيرًا من فعاليات الطوائف الأخرى، من درزيّة وشيعيّة وحتى سنيّة عملت هيَ أيضًا، بدرجات مختلفة، على انجاحه، وذلك بمشاركتها في الوفود إلى مؤتمر الصلح، وبالمذكّرات التي قُدّمَتْ وبالمضابط التي سُلّمت إلى لجنة كينغ–كراين وإلى المفوّضية العليا في بيروت وإلى حكومات دول القرار، وبمشاركتها أيضًا بالحملات الصحفيّة. وأخيرًا كان لِتعاطف المسؤولين الفرنسيّين مع تطلّعات اللبنانيّين الدور الحاسم في إنشاء دولة لبنان الكبير.

ثانيًا - ركائز الدولة المدنيَّة في لبنان[١١٨] (الدكتور وسام اللحّام)

لما كانت الدولة الحديثة هي عبارة عن إطار مؤسَّساتي قانوني يستمدّ شرعيَّته من ذاته، بات من المنطقي اعتبار أنَّ كلّ دولة حديثة هي بماهيَّتها دولة مدنيَّة. لذلك، ومن أجل تقديم تعريف دقيق للدولة المدنيَّة، كان لا بد من الإجابة على سؤالين محورين:

- ما هو مصدر الشرعية الكفيل بجعل الدولة مدنيَّة؟
- كيف تتجلّى الطبيعة المدنيَّة للدولة في عمل السلطات العامة وعلاقة هذه الأخيرة بالمواطنين؟

يهدف السؤال الأوَّل إلى دراسة أسس الدولة النظريَّة، وهو بالتالي يطرح إشكاليَّة فلسفيَّة تقليديَّة تتعلّق بمنشأ السلطة من جهة أولى، ومسوّغات هذه السلطة من جهة ثانية. فتحديد الهدف الذي من أجله يتمّ استحداث الدولة هو في الحقيقة المعيار الذي يسمح لنا بتحديد الطبيعة الفعليَّة لهذه الدولة.

١١٨– كما حصل مع الدكتور أنطوان الحكيّم، شكّلت هذه المداخلة للدكتور وسام اللحّام نواة لكتاب أوسع نشر مع دار سائر المشرق سنة ٢٠٢٣؛ وسام اللحام، **لبنان دولة مدنية، حقيقة دستورية**، بيروت، دار سائر المشرق، ٢٠٢٣.

بينما يعالج السؤال الثاني النتائج المنطقيَّة التي تترتَّب عن الإجابة التي نقدّمها للسؤال الأوَّل، إذ إنَّ اكتشاف السبب الذي يعطي للسلطة شرعيَّتها ويوجّهها في خدمة أهداف معيَّنة ستكون له انعكاسات أكيدة على تنظيم الدولة إنْ لناحية شكلها الدستوري، أو نظرتها إلى حقوق المواطنين الأساسيَّة وحريَّاتهم العامَّة.

الدولة المدنيَّة في مصدر شرعيَّتها

أوَّل محدّد تتميَّز به الدولة المدنيَّة هو اعتبار أنَّ السلطة هي محدثة، أي أنَّها نتيجة لإرادة عاقلة تضعها من أجل الوصول إلى غايات معينة. لذلك لا تكون السلطة السياسيَّة التي يتمتع بها الأشخاص أو المؤسَّسات انعكاسا لحالة طبيعيَّة يجب التسليم بها والخضوع لها تلقائيًّا بل هي في حقيقتها اختراع يظهر في ظروف تاريخيَّة معيَّنة وهو يخضع دائما للتطورات التي تفرضها حاجات المجتمع. الدولة المدنيَّة هي إذن تنظيم إرادي وضعي لا طبيعي.

كي تكتمل عناصر مفهوم الدولة المدنيَّة لا بد من إضافة شرط جوهري آخر. فالإرادة التي تستحدث السلطة السياسيَّة يجب ألّا تكون وضعيَّة فقط بل يجب أنْ تكون بشريَّة، أي أنَّها ليست متعالية أو ماورائية الطابع بحيث تجد مصدرها في مجموعة من المعتقدات الدينيَّة أو الغيبيَّة، بل هي نتيجة لما يتوافق عليه الأفراد وتعكس رغبتهم في تنظيم شؤون الاجتماع البشري وفقًا لمبادئ يتوصّل إليها العقل عبر المشاهدة والتجربة من أجل ضمان الاستقرار الاجتماعي. لذلك نقول إنَّ الدولة المدنيَّة هي تنظيم ينبع من إرادة البشر الصرفة.

جراء ما تقدّم، يتبيَّن لنا أنَّ الطبيعة الوضعيَّة للسلطة السياسيَّة بشقيها الإرادي والبشري تقودنا حكما إلى مسألة السيادة (souveraineté)، أي إلى تلك الجهة التي يحق لها استحداث اجتماع سياسي يتمتَّع بالشرعيَّة الضروريَّة لتحقيق أهدافه. وبالتالي تكون السيادة في الدولة المدنيَّة ملكًا للأفراد الذين يتعاهدون على إقامة سلطة سياسيَّة تعكس رغبتهم بالحفاظ على حريَّاتهم ضمن أطر مؤسَّساتية يحكمها القانون. وهكذا نستطيع أنْ نؤكّد أن السيادة في الدولة المدنيَّة تنطلق من الاعتبارات التالية:

- الأفراد يوجدون نظريًّا قبل أي تشكُّل مجتمعي.
- الأفراد يقيمون السلطة السياسيَّة بإرادتهم من أجل الحفاظ على حقوقهم وحريَّاتهم، أي أنَّ الهدف الذي يتوخّاه الاجتماع البشري يحدّ من سلطان الدولة بحيث تكون غاية تلك الأخيرة مقيّدة منذ لحظة استحداثها.
- الأفراد الذين يتعاهدون على إنشاء السلطة السياسيَّة يتجرَّدون نظريًّا من كل انتماء أو أحكام مسبقة أو مصلحة طبقيَّة إذ يبتغون فقط تحديد مجموعة من القواعد العقلانيَّة التي تضمن قدر الامكان العدالة في المجتمع.
- إرادة الأفراد الكفيلة بتشكيل السلطة السياسيَّة هي كافية من أجل إعادة صياغة هذه السلطة ومحاسبة القيّمين عليها وذلك من أجل مواكبة تطور حاجات المجتمع.

في الخلاصة، يمكن تعريف الدولة المدنيَّة بأنها الدولة التي تكون فيها السيادة وضعيَّة في مصدرها بحيث تستمدّ وجودها من ذاتها وتقوم شرعيَّتها على خدمة الغاية التي من أجلها قرر الأفراد إقامتها.

تجلّيات الدولة المدنيَّة

لا شك بأنَّ أبرز تجليات مفهوم السيادة الخاصّ بالدولة المدنيَّة هو امتلاك هذه الأخيرة صلاحيَّة تشريعيَّة أصيلة وشاملة. فالدولة هي التي تحدّد نطاق سلطانها التشريعي أي انَّها تتمتَّع باختصاص تحديد اختصاصاتها (la compétence de sa compétence). لذلك لا تقبل الدولة المدنيَّة بوجود مصدر للتشريع خارج عنها يحد من سلطانها، أي أنَّ الدولة المدنيَّة لا يمكن لها بأي حال من الأحوال الاعتراف بوجود دين رسمي لها بحيث تصبح السلطات العامَّة مرغمة على احترام مجموعة معيَّنة من العقائد والمبادئ الغيبيَّة التي يفترض بالقوانين الوضعيَّة أنْ تجسّدها في مختلف المجالات.

أكثر من ذلك، الدولة المدنيَّة لا ترفض فقط تبنّي عقائد ماورائيَّة بل لا يمكن لها أيضًا أنْ تعترف بوجود أيديولوجيَّة رسميَّة تسخّر أجهزتها للترويج لها أو حتَّى تفرضها على السكان بوصفها حقيقة لا تقبل النقاش. فالأيديولوجيَّات الحديثة، خلافًا للأديان، هي منظومات عقائديَّة وضعيَّة، لكن الطابع المدني للدولة يحتّم عليها عدم تبنّي حقائق أيديولوجيَّة بوصفها مبادئ رسميَّة يتوجّب على الجميع الامتثال لها، حتى لو كانت تلك المبادئ وضعيَّة المصدر.

وينجم عن ذلك أنَّ الدولة المدنيَّة تعتبر الحقائق الدينيَّة والتوجهات الفلسفيَّة لمواطنيها من الأمور التي تدخل في حياتهم الخاصَّة وبالتالي هم أحرار في اعتناق أي دين أو عقيدة تتناسب مع تطلّعاتهم. ويشمل هذا الأمر أيضًا حريَّة تغيير الدين والمعتقد وحريَّة عدم الانتماء إلى أي دين أو عدم المجاهرة بهذا الانتماء والتعبير عنه سواء في الفضاء العام أو في علاقة المواطنين مع دولتهم.

لكن هذه الاعتبارات لا تعني أنَّ الدولة المدنيَّة لا يمكنها أحيانًا القبول بتطبيق تشريعات دينيَّة على المواطنين. فالسياق التاريخي الذي جعل الدولة الحديثة تبصر النور قد يفرض تبني مجموعة من التشريعات الدينيَّة تلبية لحاجة مجتمعيَّة معيَّنة شريطة ألا يؤدي ذلك إلى المسّ بسيادة الدولة في مجال التشريع. فالنصوص الدينيَّة لا تصبح نافذة إلَّا بعد إقرارها من الدولة ولا تكون صالحة إلَّا بالمقدار الذي تسمح به هذه الأخيرة، ما يعني أنَّ التشريعات الدينيَّة تصبح تابعة للقوانين الوضعيَّة إذ تستمد شرعيَّتها منها ولا يمكن لها أنْ تفرض شرعيَّتها الخاصَّة من خارج البناء القانوني للدولة. لذلك يمكن الجزم بأنَّ مدنيَّة الدولة تتمظهر جليًّا في النقاط التالية:

- عدم اعتراف الدولة بأي دين أو مذهب ايديولوجي كحقيقة رسميَّة لا يمكن للقوانين الوضعيَّة أنْ تتعارض معها.
- قبول الدولة بإدخال تشريعات دينيَّة في بنائها القانوني يجب ألّا يخل بأي شكل من الأشكال بمبدأ سمو الدولة في علاقاتها مع المجموعات التي تطبق هذا التشريعات.

- وجود تشريعات دينيَّة لمجموعات مختلفة هو استثناء تسمح به الدولة للضرورة، لكن العلاقة المباشرة بين المواطنين والدولة يجب أنْ تظل هي المعيار القانوني الطبيعي من أجل تنظيم الحياة العامَّة.
- المواطنون، وانطلاقًا من مبدأ المساواة، يملكون حريَّة كاملة في اختيار طريقة تنظيم علاقتهم مع الدولة على أنْ يتمّ ذلك بشكل فردي. وعلى الدستور أنْ يضمن صراحة هذا الحق بحيث تظلّ حريَّة الإرادة هي الأساس.

تظهر هذه الخصائص الفرق البسيط لكن المهمّ بين الدولة المدنيَّة والدولة العلمانيَّة والذي يمكن تلخيصه في الملاحظات التالية:

- الدولة العلمانيَّة تقوم على مبدأ الفصل الكامل بين أجهزة الدولة والمجموعات الدينيَّة، إذ يتمّ حصر الشأن الديني في الحياة الخاصة للأفراد، بينما تقبل الدولة المدنيَّة بالاعتراف بالمجموعات الدينيَّة لكن على أنْ يتمّ ذلك على قاعدة المساواة، أي دون أنْ يحتلّ أي دين موقع مميَّز بالنسبة إلى الدولة. فالمشترع في الدولة المدنيَّة قد يصدر مجموعة من القوانين التي تنظم السلطات الدينيَّة ويمنحها صلاحيَّات رسميَّة تجاه الأفراد الذين ينتمون اليها، وهو قد يقبل أيضًا بتمويل تلك الهيئات الدينيَّة من المال العام بينما لا يمكن تصور مثل هذه الاجراءات في الدول العلمانيَّة.
- الحياد في الدولة العلمانيَّة هو مطلق وشامل إذ لا يمكن للفرد أنْ يتذرَّع بدينه أو عقيدته من أجل حصوله على امتيازات خاصة تعفيه من التنظيمات التي تطبقها السلطات العامة على كافة المواطنين لاسيَّما في الفضاء العام. وقد يصل الأمر بالدولة العلمانيَّة إلى الحد من حريَّة المواطنين في التعبير عن انتمائهم الديني في إدارات ومدارس الدولة الرسميَّة إذ تفرض عليهم التحفّظ عن ابداء أي شيء من شأنه مخالفة مبدأ الحياد قولًا أو فعلًا. في حين لا تجد الدولة المدنيَّة نفسها

مضطرة إلى اتباع مثل هذه الأساليب، إذ تقبل بوجود تشريعات خاصَّة للمجموعات الدينيَّة أو الثقافيَّة، على أنْ يتمّ ذلك في ظل مبدأ أولويَّة الفرد والاحترام الكامل لحريَّته.

ومن الخطأ الاعتقاد بوجود نموذج واحد لحياد الدولة ولمبدأ الفصل بين هذه الأخيرة والمجموعات الدينيَّة أو الثقافيَّة. فكلّ مجتمع، وانطلاقًا من تجربته التاريخيَّة، يتوصَّل إلى صيغة خاصَّة به تكون وليدة الظروف وتطوّر الحياة الدستوريَّة والتشريعيَّة واجتهادات المحاكم. لكن، وبغض النظر عن هذه التعدديَّة، يظل الهدف الرئيسي للعلمانيَّة أو للطابع المدني للدولة هو سيادة القانون في ظل الاحترام التام لحقوق الإنسان وللمبادئ الديمقراطيَّة. لذلك يمكن لنا اعتبار أن الإطار الذي يجوز أنْ تقوم على أساسه العلاقة بين الدولة والمجموعات الدينية يتدرّج بين نموذجين:

- النموذج الأقصى هو الذي يقوم على الحياد الشامل للدولة بحيث يتم حصر الشأن الديني في الحياة الخاصَّة للمواطنين كون السلطة السياسيَّة تعتبر أنَّ كلّ ما يتعلق بالدين لا يدخل إطلاقًا في مجال اختصاصها. انَّ هذه اللامبالاة تجاه الظاهرة الدينيَّة تستبع الفصل العضوي والوظيفي بين أجهزة الدولة وكلّ الأديان.
- النموذج الأدنى الذي يعتبر أنَّ الدولة لا تملك هويَّة دينيَّة وهي بالتالي لا تملك أهدافًا دينيَّة ولا يمكن لها أنْ تبرّر أفعالها بدوافع دينيَّة معيَّنة. لذلك يمكن للدولة بسبب حيادها أنْ تتدخَّل في الشأن الديني من أجل تحقيق المصلحة العامَّة على أنْ يتمّ الحفاظ بشكل صارم على المساواة الكاملة بين مختلف المجموعات الدينيَّة. فهذه القراءة تفترض أنَّ الظاهرة الدينيَّة هي مهمَّة لدرجة بحيث لا يمكن للدولة أنْ تتجاهلها ببساطة. لذلك يجوز للدولة أنْ تمنح تقديمات ماليَّة للجماعات الدينيَّة من أجل ضمان حريَّة إقامة الشعائر الدينيَّة أو حتى في حقل التربية شرط أنْ يتم ذلك انطلاقًا من اعتبارات موضوعيَّة ومن أجل تحقيق المصلحة العامة. والأمر نفسه قد ينسحب على علاقة الدولة بالجماعات الدينيَّة إذ قد تقدّم السلطات

العامة على تنظيم هذه العلاقة بحيث تمنحها اعترافًا رسميًّا تتحوَّل بموجبه إلى مؤسَّسات عامَّة تتولَّى صلاحيَّة معيَّنة يحدّدها القانون.

وهكذا يصبح جليًّا أنَّ المبادئ التي يجب تكريسها في كلّ النظم الدستوريَّة وبغض النظر عن السياق التاريخي لكلّ دولة هي تلك المتعلّقة بحياد الدولة وحريَّة الاعتقاد، بينما يتم ترك كيفيَّة تنظيم العلاقة بين الدولة والجماعات الدينيَّة (الاعتراف والتمويل) إلى المجال التشريعي الذي يتطوَّر وفقًا للظروف الخاصَّة بكلّ مجتمع.

الأسُس القانونيَّة للدولة المدنيَّة في لبنان خلال الانتداب الفرنسي

فرض إنشاء لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ في ظل الوصاية الفرنسيَّة نوعًا جديدًا من العلاقة بين الدولة والطوائف يختلف عن النظام الذي كان سائدًا خلال الحقبة العثمانيَّة. فقد أصبح لبنان، بحدوده الجديدة الموسَّعة، كيانًا يتألّف من طوائف متعدّدة بحيث كانت نسبة المسيحيّين من مجموع السكان مماثلة تقريبًا لنسبة المسلمين.

لذلك كان على السلطات الفرنسيَّة أنْ تجد صيغة تؤدّي إلى احترام هذه التعدديَّة مع المحافظة على المساواة بين الطوائف في علاقتهم القانونيَّة بالدولة اللبنانيَّة لا سيَّما وأنَّ المادة السادسة من صكّ الانتداب بعد إقراره من مجلس عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ قد نصّت على واجبات فرنسا في هذا المجال إذ أعلنت التالي: «تنشئ الدولة المنتدبة في سوريا ولبنان نظامًا قضائيًّا يصون حقوق الأجانب والوطنيّين صيانة تامة، ويضمن أيضًا للأهلين، على اختلاف مللهم، احترام نظام الأحوال الشخصيَّة والمصالح الدينيَّة، وتقوم الدولة المنتَدَبَة، على وجه خاص، بمراقبة إدارة الأوقاف طبقًا لما تقضي به الشرائع الدينيَّة وإرادة الواقفين»[١١٩]. وهكذا نلاحظ أنَّ احترام نظام الأحوال الشخصيَّة للطوائف كان موجبًا فَرَضَه القانون الدولي حينها على سلطات الانتداب، ليس فقط في لبنان بل في كلّ الدول التي أوجدتها حينها فرنسا في المناطق السوريَّة.

١١٩- الجريدة الرسمية لدولة لبنان الكبير تاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٢٣، العدد ١٧٠٦.

ومن أولى الخطوات التي اتّخذتها الدولة المنتدَبَة توسيع الاعتراف الرسمي بالطوائف المسلمة كي يشمل المذهب العلوي والمذهب الشيعي. فقد أصدر الحاكم الفرنسي لدولة العلويّين القرار رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٢٢ الذي أجاز تطبيق التشريعات الدينيَّة وفقًا للمذهب العلوي، مانعًا في الوقت نفسه على المحاكم الشرعيَّة السنيَّة من النظر في الشؤون التي باتت تدخل في اختصاص المحاكم العلويَّة.

وفي لبنان جرى أيضًا الاعتراف بالمذهب الجعفري بموجب القرار الذي أصدره حاكم دولة لبنان الكبير «كايلا» رقم ٣٥٠٣ تاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦، إذ نصت المادة الأولى منه على التالي: « يؤلّف المسلمون الشيعيّون في لبنان الكبير طائفة دينيَّة مستقلّة، ويحاكمون في مواد الأحوال الشخصيَّة بموجب أحكام المذهب المعروف بالمذهب الجعفري»، بينما نظّمت سائر مواد القرار صلاحيَّات القضاة الشيعة في المحافظات وطريقة الاعتراض على أحكامهم أمام محكمة تمييزيَّة خاصَّة تتألَّف من قضاة شيعة مركزها في بيروت.

حظيت هذه الطوائف المسلمة لأوَّل مرة على اعتراف الدولة بها لجهة تطبيق تشريعاتها الدينيَّة بعد قرون طويلة كانت خلالها هذه التشريعات تُطبَّق بشكل غير رسمي إذ كان أبناء هذه الطوائف يختارون الخضوع لتحكيم علماء الدين في مناطقهم بدلًا من اللجوء إلى المحاكم الشرعيَّة التابعة للدولة العثمانيَّة والتي لا تعترف إلَّا بالمذهب السني الحنفي.

جاء الدستور اللبناني الذي أُقرَّ في ٢٣ أيار ١٩٢٦ ليكرّس المساواة بين الطوائف في مسألة استقلاليَّتها الذاتيَّة فيما يتعلّق بأحوالها الشخصيَّة. فقد نصَّت المادة التاسعة من الدستور على التالي: «حريَّة الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال للَّه تعلى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حريَّة إقامة الشعائر الدينيَّة تحت حمايتها على أنْ لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضًا للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصيَّة والمصالح الدينيَّة»· وفي جلسة ٢٠ أيار ١٩٢٦ التي أُقرَّ فيها المجلس التمثيلي

هذه المادة نجد أنَّ مقرّر اللجنة التي تولت صياغة مبادئ الدستور شبل دموس قد أجاب على نقطة مهمة تتعلَّق بطبيعة الدولة اللبنانيَّة إذ نقرأ في المحضر النقاش التالي: «الخازن: ما القصد من القول وهي تضمن أيضًا للأهلين نظام الأحوال الشخصيَّة إلخ؟ دموس: القصد من هذه تأييد ما جاء في المادة السادسة من صك الانتداب. والغرض من ذلك أنَّ الطوائف اعتادت منذ ٦٠٠ سنة أنْ تمارس نظام أحوالها الشخصيَّة، لذلك كفلت ذلك عصبة الأمم المتحدة وكفلها هذا الدستور. منذر: والدولة بتأديتها فروض الإجلال إلخ... ما معناها؟ دموس: يعني البلاد مجموعة أديان وكلّها أقليَّة، والدولة لا تنتمي إلى أحدها ولكنَّها «لا دينيَّة» بل تحترم الجميع».

فالمساواة بين الطوائف تعني أنَّ الدولة لا تتبنَّى مذهبًا رسميًّا، وهي بالتالي لا تهدف إلى الإعلاء من شأن عقيدة معيَّنة على حساب سائر العقائد، ولا تمنح أي دين امتيازات قانونيَّة تجعل منه يتفوَّق على الأديان الأخرى.

لا شك بأنَّ أهمّ تطوّر شهدته علاقة الدولة بالطوائف بعد إقرار الدستور اللبناني كان القرار ٦٠ ل.ر. الصادر بتاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦ عن المفوض السامي الفرنسي، وهو لا يزال يشكّل حتَّى اليوم الإطار القانوني الذي يرعى العلاقة بين الدولة والطوائف الدينيَّة. ومن أجل فهم روحيَّة هذا القرار لا بدّ من العودة إلى المذكّرة الإعداديَّة التي وضعها المفتّش العام للأوقاف «فيليب جيناردي» في ٧ حزيران سنة ١٩٣٤ إذ يتبيَّن بشكل واضح أنَّ هدف القرار هو تنظيم شؤون الطوائف دون المسّ بحريَّة الأفراد. أمَّا بخصوص امتيازات الطوائف فإنَّ المذكّرة تشدد على ضرورة «حذف كلّ ما من شأنه عرقلة السلطة العامَّة، خصوصًا في المجال السياسي أو الإداري أو الضريبي». وفي النهاية تصل هذه المذكرة إلى خلاصة عامَّة مفادها أنَّ في تحديد العلاقات بين الدولة والطوائف «يتوجَّب اعتماد سيادة السلطة المدنيَّة بما هي القاعدة الأساس، وبهذا الهدف منع كلّ أحكام التنظيمات الطائفيَّة التي من شأنها المس بها».

ويمكن تلخيص أبرز المبادئ التي يجسّدها هذا القرار في النقاط التالي:

- الطوائف الدينيَّة التي يطلق عليها القرار تسمية «الطوائف التاريخيَّة» لا يمكنها قانونًا تطبيق أحوالها الشخصيَّة على الأفراد الذين ينتمون لها إلَّا بعد اعتراف الدولة بها على أنْ يتمّ ذلك بصكّ تشريعي، أي عبر قانون يقرّه مجلس النواب. وينشر القرار في ملحقه لائحة بالطوائف التاريخيَّة المعترف بها علمًا أنَّ هذه اللائحة قابلة للتعديل[١٢٠].

- على الطوائف التاريخيَّة أنْ تتقدَّم من السلطة الحكوميَّة بنظام يتضمَّن تعاليمها ومحاكمها وتشريعاتها المتعلّقة بأحوالها الشخصيَّة وكيفيَّة تعيين رؤسائها الروحيّين وتسلسل درجاتهم على أنْ يتمّ التصديق على هذا النظام بموجب قانون «بشرط انْ لا يتضمَّن نصًّا مخالفًا للأمن العام أو الآداب أو دساتير الدول والطوائف أو أحكام هذا القرار» (المادة الخامسة).

- تكرّس المادة ١١ حريَّة المعتقد إذ تنصّ على أنَّ «كلّ من أدرك سن الرشد وكان متمتّعًا بقواه العقليَّة يمكنه أنْ يترك أو أنْ يعتنق طائفة ذات نظام شخصي معترف بها». فحقوق الطوائف لا تلغي حقوق الأفراد الذين يتمتّعون بحريَّة تامَّة في علاقتهم مع تلك الطوائف.

- إلى جانب الطوائف التاريخيَّة يسمح القرار بتأسيس طوائف تابعة للقانون العادي بحيث يجوز للمواطنين التقدّم من السلطة الحكوميَّة بطلب يتضمَّن تعاليمها الدينيَّة على أنْ يتمّ أيضًا الاعتراف بها بقانون، علمًا أنَّ الأحوال الشخصيَّة للطوائف التابعة للحقّ العادي تتبع للقانون المدني.

- يعترف القرار بوجود لبنانيّين لا ينتمون لطائفة معيَّنة على أنْ يخضعوا في أحوالهم الشخصيَّة للقانون المدني أيضًا.

يعكس هذا القرار طبيعة الانتماء الطائفي بالنسبة إلى الدولة التي تعتبره مجرّد إجراء إداري، وهي لا يهمّها تبعًا لذلك حقيقة إيمان الفرد أو منطلقاته الأخلاقيَّة،

١٢٠- على سبيل المثال إضافة الطائفة البروتستانتية سنة ١٩٣٨ والطائفة القبطية الأرثوذكسية سنة ١٩٩٦ إلى الطوائف التاريخية المعترف بها.

ومدى صوابيَّة تصرّفاته، وهل هي منسجمة مع تعاليم دينه، وهو ما يؤكّد مجدّدًا حياد الدولة وعدم تفضيلها لمعتقد معيَّن على حساب باقي المعتقدات. وإنَّ عدم انتماء الفرد إداريًّا لطائفة معيَّنة لا يعني عدم إيمانه بمعتقد معيَّن، إذ إنَّ حريَّة الضمير لا تشمل فقط حقّ اعتناق أي دين أو عقيدة، لكن أيضًا الحق بعدم إشهار هذا الاعتقاد.

التوسيع التدريجي لصلاحيات الطوائف

أثار القرار ٦٠/ل.ر. انتقادات واسعة من قبل رجال الدين المسلمين لا سيما في دمشق كونه يضع جميع الطوائف على قدم المساواة ويمنح الأفراد حريَّة تبديل دينهم. لذلك قرَّرت سلطات الانتداب من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي التراجع. فأصدر المفوض السامي في ٣٠ آذار ١٩٣٩ القرار رقم ٥٣/ل.ر. القاضي بعدم تطبيق القرار ٦٠/ل.ر. على المسلمين. وقد أدى هذا التعليق إلى اختلاف جوهري في كيفيَّة تنظيم علاقة الدولة مع الطوائف الإسلاميَّة من جهة والطوائف المسيحيَّة واليهوديَّة من جهة أخرى وفقًا للتالي:

- الطوائف المسيحيَّة مستقلّة استقلالًا كاملًا عن جهاز الدولة المركزي لجهة إنشاء وإدارة محاكمها وتنظيم تراتبيَّة مرجعيَّاتها الدينيَّة واختيار رئيسها الروحي إذ تتولَّى هذه الطوائف تحديد كلّ هذه الأمور دون أي تدخل مباشر من الدولة.

- الطوائف المسلمة تحتاج إلى تدخّل الدولة عبر سلطانها التشريعي من أجل إنشاء محاكمها وتنظيم الجهات الإداريَّة التي تتولَّى الإشراف على شؤونها الداخليَّة. لذلك تُعتبر المحاكم الإسلاميَّة جزءًا من الجهاز المركزي للدولة إذ يتمّ فتح اعتمادات خاصَّة لها في موازنة الدولة وهي تتبع إداريًّا رئاسة مجلس الوزراء. والأمر نفسه ينسحب على السلطات الدينيَّة التي تتولَّى إدارة شؤون الطوائف الإسلاميَّة (مفتي الجمهوريَّة، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، شيخ العقل، المجلس العلوي

الإسلامي) التي أوجدها القانون الوضعي وهي تمارس صلاحيَّاتها عملًا بهذه القوانين التي يقرّها مجلس النواب.

لم ينسحب تعليق القرار ٦٠/ل.ر. بمفاعيله على حريَّة تبديل الدين إذ جرى تكريس هذا الحق مجدّدًا أيضًا سنة ١٩٥١ مع صدور القانون المختصّ بقيد وثائق الأحوال الشخصيَّة وقد نصَّ في المادة ٤١ على التالي: «كلّ طالب يختصّ بتغيير مذهب أو دين يرسل إلى قلم الاحوال الشخصيَّة لتصحيح القيد ويجب أنْ يكون هذا الطلب مؤيَّدًا بشهادة من رئيس المذهب أو الدين الذي يراد اعتناقه ومشتملًا على توقيع الطالب. فيستدعيه موظف الاحوال الشخصيَّة ويسأله بحضور شاهدين عما اذا كان يصرّ على طلبه. وفي حالة تأييد الطلب ينظّم محضر بذلك على الطلب نفسه ويصحّح القيد». لذلك يكون قانون ١٩٥١، وهو قانون عام وشامل لكلّ اللبنانيّين، قد أعاد تكريس حريَّة تبديل الدين، جاعلًا من المعاملة القانونيَّة لتحقيق ذلك مجرَّد إجراء إداري.

وقد عمدت السلطة السياسيَّة بعد الاستقلال إلى توسيع صلاحيَّات الطوائف في مجال الأحوال الشخصيَّة. وتمّ ذلك بالنسبة إلى الطوائف المسيحيَّة مع صدور قانون «تحديد صلاحيَّات المراجع المذهبيَّة للطوائف المسيحيَّة والطائفة الإسرائيليَّة» في ٢ نيسان ١٩٥١ الذي وسَّع اختصاصات هذه الطوائف بشكل كبير محاولًا منحها قدر الإمكان الصلاحيَّات ذاتها العائدة للمحاكم الإسلاميَّة فيما يتعلَّق بالزواج وصحّته وفسخه وبالبنوَّة وشرعيَّة الأولاد والتبنّي وفرض النفقة والوصاية على القاصر. أمَّا بالنسبة إلى الطوائف الإسلاميَّة عمد مجلس النواب تدريجيًّا إلى إقرار قوانين لإنشاء وتحديد صلاحيَّات المرجعيَّات الدينيَّة للطائفة السنيَّة (١٩٥٥) والدرزيَّة (١٩٦٢) والشيعيَّة (١٩٦٧) والعلويَّة (١٩٩٥) لكنَّه لم يقتصر على إقرار هذه القوانين بل عمد إلى توسيع صلاحيَّات السلطات الطائفيَّة عبر منحها صراحة حق تعديل تلك القوانين دون العودة اليه، أي انَّه منحها تفويضا تشريعيًّا علمًا أنَّ مدى اتساع هذا التفويض وشموله اختلف من طائفة لأخرى إذ حصلت الطائفة السنية على تفويض شامل بينما استثنى مجلس النواب بعض المواد من القانون المختص بالطائفة الشيعيَّة معلنًا أنَّها غير قابلة للتعديل، في حين

لم تحصل الطائفة الدرزيَّة على هكذا تفويض، أما الطائفة العلويَّة فقد حصلت على تفويض لكن وفقًا لصيغة مبهمة بعض الشيء.

الخلاصة: سمو الدولة المدنيَّة في لبنان

يتبيَّن لنا بعد هذا العرض أنَّ علاقة الدولة بالطوائف تحكمها الاعتبارات القانونيَّة التالية:

- لا ينصّ الدستور على وجود الطوائف التاريخيَّة التي تجد سندها القانوني في التشريعات التي يقرّها مجلس النواب الذي يحقّ له تعديل لائحة الطوائف المعترف بها.
- الصلاحيَّات التي تتمتع بها السلطات الدينيَّة ليست محدَّدة في الدستور ولا هي ثابتة أصلًا، إذ تختلف من طائفة إلى أخرى[١٢١] كما جرى توسيعها بعد الاستقلال ما يعني أنَّ مجلس النواب يمكن له أنْ يعيد النظر بها ساعة يشاء شرط احترام الاستقلاليَّة الذاتيَّة للطوائف في مجال أحوالها الشخصيَّة.
- لا شيء يمنع تبنّي قانون مدني للأحوال الشخصيَّة يطبّق على الذين يختارون ذلك. فعدم وجود مثل هكذا قانون ليس بسبب طبيعة «الدولة الطائفيَّة» التي تحول دون وجود أحوال شخصيَّة مدنيَّة بل بسبب السلطة السياسيَّة التي رفضت على مرّ العقود إقرار تشريع يكرّس حقّ اللبنانيّين ليس فقط بحريَّة المعتقد بل أيضًا في حقّهم بعدم تنظيم علاقتهم مع الدولة عبر الانتماء إلى طائفة تاريخيَّة معيَّنة.

ويتجلَّى سموّ الدولة على الطوائف أيضًا باشتراط القرار ٦٠ ل.ر. في مادته الخامسة كما مرَّ معنا ألَّا تتعارض أنظمة الطوائف مع الأمن العام ودستور الدولة. فالدولة اللبنانيَّة تقبل بوجود الطوائف كواقع اجتماعي لا بدّ من التعامل معه، لأنَّ

١٢١- على سبيل المثال قضايا الإرث تخرج من صلاحيات المحاكم المسيحية وتخضع للمحاكم المدنية بينما تدخل في اختصاص المحاكم الإسلامية بالنسبة إلى المسلمين.

هدف أي دولة هو ايجاد الاطار القانوني الذي يضمن للأفراد ممارسة حقوقهم الأساسيَّة سواء كان ذلك عبر تكريس الانتماء الطائفي للمواطنين أو عبر القرار بوجود أفراد لا ينتمون إلى طوائف تاريخيَّة بل يفضّلون بقرار شخصي وحرّ عدم الإعلان عن معتقداتهم الدينيَّة وتنظيم علاقتهم مع الدولة بشكل مباشر دون المرور بالقناة الطائفيَّة.

وقد كرَّس الدستور اللبناني طبيعة الدولة المدنيَّة عبر اعلانه في الفقرة «د» من مقدّمته أنَّ الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات أي أنَّ الدولة تستمدّ شرعيَّتها من الشعب وليس من أي عقيدة ماورائيَّة ما يعني انَّ السلطات في لبنان هي زمنيَّة وتشريعاتها وضعيَّة. فالنظام القانوني اللبناني لا يقرّ بوجود الَّا سلطة تشريعيَّة واحدة تتجسَّد في مجلس النواب، ووجود أحوال شخصيَّة طائفيَّة لا يتناقض أبدًا مع مدنيَّة الدولة كون التشريعات الطائفيَّة لا تفرض ذاتها استنادًا إلى شرعيَّة دينيَّة متعالية، بل هي نافذة فقط كون الدولة عبر دستورها وقوانينها سمحت لها بالوجود. وبالفعل، ودون الدخول في التفاصيل، قام مجلس النواب أكثر من مرة بتعديل أنظمة الأحوال الشخصيَّة للطوائف ما يؤكّد سموّ الدولة الدائم على الطوائف.

وتتجلَّى سيادة الشعب أيضًا في المادة التاسعة من الدستور التي تنصّ على أنَّ حريَّة الاعتقاد مطلقة، أي أنَّ المواطن في لبنان حرٌّ في الانتماء إلى طائفة معيَّنة أو رفض هذا الانتماء بغضّ النظر عن حقيقة إيمانه. فحريَّة الاعتقاد تشمل أيضًا حريَّة إشهار هذا الاعتقاد، إذ قد يكون الفرد مؤمنًا بعقيدة دينيَّة ما، لكنّه يرفض تصنيف نفسه ضمن طائفة بما هي من مجموعة تاريخيَّة اجتماعيَّة، ويكتفي بممارسة إيمانه في حياته الشخصيَّة.

إنَّ هذا السرد يثبت بشكل قاطع أنَّ الدولة في لبنان هي الآن مدنيَّة، ووجود أحكام دستوريَّة خاصَّة بالطوائف لا ينزع عنها إطلاقًا مدنيَّتها. فإدراك مدنيَّة الدولة القائمة حاليًّا يؤدّي تلقائيًّا إلى تفكيك الخطاب الذي يروّج له النظام السياسي الذي يزعم أنَّ الانهيار الشامل الذي يعيشه لبنان هو بسبب الطائفيَّة السياسيَّة وأنَّ

الحلّ المنشود هو الدولة المدنيَّة، كون هذا الطرح الايديولوجي يهدف إلى حرف الانظار عن نظام الزعماء الذي يهيمن فعليًّا على لبنان، والذي يمنع الدولة اللبنانيَّة من ممارسة مدنيَّتها الكاملة عبر تبرير الفساد والزبائنيَّة والمحاصصة بضرورات الطائفيَّة السياسيَّة بينما الحقيقة هي أنَّ النظام السياسي المهيمن على لبنان هو مجرّد توازن سلطوي بين زعماء يطالبون بالدولة المدنيَّة بينما يقومون فعليًّا بتكبيلها وتدميرها.

ثالثًا - مقاربات في الدولة اللبنانيَّة ونظامها السياسي (الدكتور جورج شرف)

الهدف من هذه المقاربة ليس القيام بعرض وصفي تحليلي للدولة والنظام في المحطات التأسيسيَّة الثلاث (نشأة وتنظيم الدولة ١٩٢٠-١٩٢٦؛ التنظيم الجديد للدولة والسلطة في ميثاق ١٩٤٣؛ إعادة النظر بهذا التنظيم في اتّفاق الطائف ١٩٨٩). يهدف هذا العرض إلى الإضاءة على التطوّر السياسي والتحوّلات المؤسسيَّة في هذه المحطات لتبيان المقاربة إلى منهجيَّة ونظرة برغماتيَّة بعيدًا عن الأوليَّات والحتميّات الأيديولوجيَّة المقَوْلَبَة، والنماذج الدستوريَّة الشكليَّة لصيغ النظام السياسي. فهذه الصيغ، وإنْ شكّلت معيارًا ضروريًّا من الناحية المنهجيَّة، إلّا أنّها تتطلَّب استكمالها بمقاربات سوسيو-سياسيَّة تأخذ في الاعتبار خصوصيَّات المجتمعات في الزمان والمكان.

ترتكز مقاربتنا إلى بعض المعطيات المنهجيَّة التي تشكّل أسسًا معياريَّة للتقييم واستشراف الاحتمالات المستقبليَّة.

١. التمييز في نشأة الدولة ما بين:

- النشأة الطبيعيَّة التلقائيَّة، بحيث تكون الدولة الناتج المؤسَّسي للسياق التاريخي لتكوّن وتطوّر جماعة تاريخيَّة في مجال جغرافي خاصّ بها ركيزته مع الوقت هويَّتها الثقافيَّة وبنيتها التنظيميَّة وقوانين وتقاليد حركيَّتها الداخليَّة. فتكون الدولة المعاصرة التعبير المعقْلَن عن وعي الجماعة لضرورة تأطير وجودها على قاعدة مجتمع آحادي منسجم.

- النشأة التعاقديَّة للدولة، وهي تفترض توافر بعض الأسس:

- وجود جماعات تاريخيَّة متمايزة في مجال جغرافي متجاور.
- بروز عوامل مساعدة تدفع بهذه الجماعات إلى التكامل المؤسّسة/الوظيفي (ضرورات تاريخيَّة ضاغطة، تقاطعات ثقافيَّة، مصالح مشتركة متداخلة اقتصاديًا أو جغرافيًا). وبالتالي تكون الدولة ناتج عقد إرادي بين المكوّنات، والمؤسّسة الناظمة التي تدير المشترك فيما بينها من خلال صيغة تكامل تشاركي في السلطة على قاعدة مجتمع مركّب.
- النشأة الاشكاليَّة للدولة الناتجة عن التفاوت بين المتطلبات المنهجيَّة لنشأة الدولة، والوقائع التاريخيَّة التي كانت في أساس نشأتها ما يؤدي إلى انفكاك التلازم بين الدولة والجماعات التاريخيَّة في صلبها. ينتج هذا التفاوت إمَّا عن اكراه تاريخي تفرزه ترتيبات دوليَّة بعد أزمات كبرى تتجاهل إرادة الجماعات المكوّنة للدولة، وإمّا عن هيمنة قوميَّة أكثريَّة على السلطة في مجتمع مركّب تُقصي الجماعات الأخرى.

٢. التمييز المنهجي ما بين:

- الميثاق التأسيسي الذي يحتوي على الثوابت الكيانيَّة للدولة الناظمة لبنيتها (خصوصًا فيما يتعلّق بمصدر شرعيَّة السلطة وبنيتها وحركيَّتها الداخليَّة وتحوّلاتها).

- الصيغة الدستوريَّة (المتحرّكة والمتحوّلة) للنظام السياسي التي تجسّد في الواقع الثوابت النظريَّة للسلطة: المؤهّلون ميثاقيًا لاستلام السلطة والمؤهّلون سياسيًا لممارستها؛ آليات اتّخاذ القرار بحيث تكون هذه الصيغة بنية وظيفيَّة متحركة متفاعلة مع حركيَّة المجتمع في إطار احترام الثوابت الكيانيَّة للميثاق.

٣. مقاربة واقع الدولة والنظام السياسي على قاعدة جدليَّة المجتمع والسلطة: التكامل البنيوي القائم على التبعيَّة البنيويَّة والوظيفيَّة للدولة والنظام لواقع

تركيبة وحركيَّة المجتمع، فتكون الدولة، في تركيبتها، الانعكاس البنيوي لتركيبة المجتمع، وفي وظائفها وهدفيَّاتها التعبير عن مصالح وحركيَّة هذا المجتمع؛ التكيّف الديناميكي مع حركة المجتمع وتحوّلاته البنيوية المحتملة، بحيث يكون أي تغيير في بنية ووظيفة الدولة والنظام انعكاسًا لتغيّرات سابقة له في المجتمع.

٤. تقييم الدولة والنظام السياسي من زاويتَين:

- الشرعيَّة الكيانيَّة للدولة التي تنبثق من إرادة تأسيسيَّة جامعة لمكوّنات المجتمع.

- الشرعيَّة العملانيَّة للنظام السياسي التي يمكن رصدها في فاعليَّة النظام السياسي القائمة في منحيَين: الاستمراريَّة، أي قدرة النظام على إدارة المجتمع في المدى الطويل من خلال التفاعل الإيجابي بين البنيتين الذي هو التعبير المتكرّر عن شرعيَّة متجدّدة للنظام؛ الاستقرار، أي قدرة النظام على إدارة المجتمع بدون الحاجة إلى الإكراه والعنف الذين يشكلان مدخلًا لفقدان الشرعيَّة.

٥. ارتكاز الدولة والنظام إلى واقع تعدديَّة تاريخيَّة/ثقافيَّة/سياسيَّة لجماعات تاريخيَّة متمايزة أثبتت في المدى الزمني الطويل أهليَّتها وأحقيَّتها في تقرير المصير، بحيث جعلت من ثوابتها الوجوديَّة خطًا أحمر يُشكّل المسّ به تعديًا كيانيًّا عليها. وتجسّد الطوائفيَّة المجتمعيَّة (خصوصيَّة واستقلاليَّة الجماعات) هذه المعطيات. في المقابل، يشكّل التعايش بين الجماعات واقعًا وظيفيًا ثابتًا بين الجماعات، على الرغم ممّا تعرّض له –وما زال يتعرّض– لنكسات واهتزازات.

وقد تمّ التعبير عن هذا التعايش في منحيَين: الطوائفيَّة السياسيَّة من الناحية البنيويَّة التي تتطلَّب تواجد الجماعات معًا في صلب النظام السياسي للتشارك في إدارة المجتمع المركّب؛ التسوية من الناحية الوظيفيَّة، التي شكّلت على الدوام

الملاذ الأخير للخروج من المآزق واختراق الحائط المسدود والتي هي التعبير عمليًّا عن إرادة الجماعات في استمرار أو استعادة العيش معًا.

٦. البناء في مقاربة واقعنا، على فرضيَّة مبسَّطة: استمراريَّة الكيان المنشأ في ١٩٢٠ في مقابل عدم استقرار النظام السياسي:

- التطور السياسي للبنان، دولة ونظامًا، أبرز تثبيت ركائز كيانيَّة للدولة (في جغرافيَّتها وحدودها، في سيادتها وهويَّتها وتنظيماتها) ما أسبغ عليها شرعيَّة داخليَّة مكتملة. في المقابل، انتقل الصراع من مسألة وجود أو عدم وجود الدولة إلى صراع داخل الكيان تناول مسألة السلطة وعرّض النظام لاهتزازات متكررة، والمفارقة، في هذا المجال، هي في ثبات الإرادات التأسيسيَّة التي محضت الدولة شرعيَّة مستمرة، وتفاوت الإرادات والاختلاف حول طبيعة ووظيفة وهدفيَّات النظام السياسي.

قسم أول

لبنان الكبير: إشكالات كيانيَّة وهيكليَّة

لم يكن لبنان الكبير مسألة قائمة بذاتها ومرتبطة حصرًا بإرادة وتقاطع مصالح مكوّناته. ففي وقائعه العملانيَّة، نشأ لبنان الكبير في سياق محصّلة ميزان قوى داخلي–إقليمي–دولي: التسويات الدوليَّة التي رسمت لفرنسا منطقة نفوذ يقع لبنان في نطاقها؛ تعارض بين المصالح الفرنسيَّة والمطالب العربيَّة التي تماهى معها الجزء الوازن من مسلمي لبنان؛ التقاطع المصلحي الإيجابي بين فرنسا ومسيحيّي لبنان.

من هذه الزاوية، فإنّ غالبيَّة الكيانات الناشئة نتيجة التسويات الدوليَّة بعد الحرب العالميَّة الأولى قد عانت من عيبَين: نقص في المشروعيَّة لعدم تطابق الجغرافيا الكيانيَّة–السياسيَّة للدولة مع مكوّناتها المجتمعيَّة، الأمر الذي ولّد عدم استقرار في المدى الطويل؛ تشوّهات هيكليَّة في الدولة المستحدثة أساسها التفاوت بين بنية مركزيَّة للدولة احتكرتها إحدى الجماعات القوميَّة الطاغيَّة ديمغرافيًا، مُقصية بذلك جماعات أخرى – لها طابع أقلوي، وتشكّل مع الجماعات الأكثرويَّة البنية المركّبة التعدديَّة للمجتمع.

في السياق عينه، يمكن القول أنَّ لبنان الكبير عانى هذين النقصين في المشروعيَّة والتشوهات الهيكليّة، سواء من الناحية المنهجيَّة أو المجتمعيَّة–السياسيَّة أو الأيديولوجيَّة.

أولًا - النشأة الإشكاليَّة وعيوب التأسيس

تشير تجارب المجتمعات المركّبة التي أسَّست دولًا، إلى أنَّ العقد الاجتماعي التأسيسي لا يقوم من فراغ في المطلق، بل يمهّد له حدّ أدنى من التفاعل بين المكوّنات (جذع ثقافي مشترك، وعي لمصالح متبادلة، ظروف تاريخية ملائمة).

والحال أنَّ لبنان الكبير افتقد في نشأته العقد الاجتماعي التأسيسي بين المكوّنات المجتمعية التي تتمتّع كلّ منها بالأهليَّة والأحقيَّة في تقرير المصير[١٢٢]. ويترتّب عن هذا الأمر خلل منهجي خطير: قيام الدولة على ميزان قوى مرحلي، القطيعة بين الدولة وجزء من المجتمع. من جهة أولى يمكن القول أنَّ نشأة لبنان الكبير كانت إرغاميَّة بمعنى تفاعل وتقاطع مصالح بين قوة خارجيَّة تسعى إلى تأطير وتنظيم منطقة نفوذها، وجماعة داخليَّة تتبنّى مشروعًا سياسيًا واضح المعالم، وذلك على حساب المكوّن الداخلي الآخر المتعاطف مع قوة إقليميَّة في مشروع سياسي قومي الطابع يتنكّر لفكرة لبنان الكبير. ومن جهة ثانية، تولّد عن الجغرافيا السياسيَّة–المجتمعيَّة للبنان الكبير قيام مجتمع مركّب نزاعي الطابع بين جماعات تاريخيَّة تتمايز في أصولها التاريخيَّة ومصادرها الثقافيَّة وبنياتها الداخليَّة وتطلّعاتها المستقبليَّة. وتبلورت هذه الحالة النزاعيَّة في الاعتراض الإسلامي –ذي الطابع الكياني والايديولوجي والسياسي– على قيام الدولة.

شكّل لبنان لكبير كيانًا يختلف جذريًا عن جبل لبنان التاريخيَّة في معطياته العملانيَّة: ديمغرافيًا، ازدياد الحجم السكاني وتنوّعه الديني والثقافي؛ جغرافيًا، اتساع ملفت في مساحة لبنان الكبير؛ مجتمعيًا، تعدديَّة جماعات تاريخيَّة في صلبه (مسيحيّون، مسلمون، دروز)؛ سياسيًا، تحوّل في المعادلة التأسيسيَّة للسلطة أحلّت ثنائيَّة مسيحيَّة إسلاميَّة بديلًا عن الثنائيَّة المارونيَّة – الدرزيَّة.

١. لا يمكن ادراج تجربة التعايش الماروني–الدرزي، بين القرنين ١٧ و١٩، في سياق تواصليَّة تاريخيَّة ممهّدة منهجيًا وتاريخيًا لقيام لبنان الكبير.

١٢٢– والقطيعة المنهجية السياسية–المؤسسة بين المجتمع المركّب الذي تتنازع مكوّناته من جهة، والدولة التي عبّرت في نشأتها والسلطة فيها عن تطلّع الجماعة المسيحية.

فجبل لبنان ارتكز إلى تعايش مكوّنين ثقافيّين–مجتمعيّين في نوع من حلف أقليات دفعت اليه المخاطر والمصالح المشتركة بين الجماعتين بوجه الدولة العثمانيَّة السنيَّة الأكثرويَّة الطابع. لكن تباين وتضارب المصالح والتحالفات في النصف الأول من القرن ١٩، أوصلت إلى النهاية المأسَويَّة للتجربة التعايشيَّة وقضت على كلّ مظاهرها ومفاعيلها العملانيَّة (الاختلاط الجغرافي/الديمغرافي؛ المصالح المشتركة؛ التوافقيَّة في صيغة مؤسسيَّة مشتركة) وأورثت في حكم الواقع حالة تقسيميَّة أخذت كل من الجماعتين في اتجاهات مجتمعيَّة وسياسيَّة مستقبليَّة متباينة.

٢. لبنان الكبير غيّر في البنية المجتمعيَّة للجبل وفي وظيفته التاريخيَّة، إذ حوّله من كيان للأقليات إلى إطار مفترض ومنتظر لتعايش الأكثريَّة والأقليَّة. لكن واقع الحال، أنَّ معادلة جديدة قامت كان فيها المسلم العنصر الآخر إلى جانب المسيحيّين بدون أنْ يكون –مرحليًا– الشريك المؤسّس في الدولة والنظام، ما يعني غياب حدّ أدنى من التواصليَّة المؤسّسة لتلاقي الجماعتين.

a. فالمسيحي ينتمي إلى الكتلة الجبليَّة الأقلويَّة ويتحرّك في محيطه الجبلي في دائرة خصوصياته الثقافيَّة والدينيَّة والسياسيَّة، على هامش الإمبراطوريَّة وفي مواجهتها عند الضرورة، بينما المسلم –السني على الأخص– رأى نفسه على الدوام جزءًا لا يتجزأ من هذه الإمبراطوريَّة، يتماهى في الانتماء الديني–الثقافي ويرى نفسه جزءًا من الأكثريَّة الحاكمة.

b. تضارب الإعلان الايديولوجي المعبّر عن رؤيا كلّ من الجماعتين: فالمسيحي ركّز على الخصوصيَّة الكيانيَّة السياسيَّة المتمثّلة بلبنان الكبير، بينما تماهى المسلم مع الإعلان الأيديولوجي للقوميَّة العربيَّة، الذي يرى في جبل لبنان التاريخي جزءًا لا يتجزّأ من دولة الأمَّة، مع الحفاظ على خصوصيَّته في إطار لامركزيَّة إداريَّة ضمن وحدة مركزيَّة الدولة.

c. تعارض المشروع والسلوكيَّات السياسية المعبّرة عن حقّ تقرير المصير. فالمسيحي ركّز جهده على إنشاء دولة لبنان الكبير المتميّزة في محيطها

والمتمايزة عنه. ورأى في فرنسا «الضمانة» والضامنة لهذه الدولة. وفي الخطّ التكاملي للمشروع الأيديولوجي، رفض المسلم لبنان كحالة انفصاليَّة وطالب بالانضمام إلى دولة سوريَّة وعمل على مواجهة الوجود الفرنسي.

حالة الانقطاع هذه بين المكونات تجمّد في نقطة الانطلاق احتماليَّة التلاقي والتواصل لقيام كيان مشترك يعبّر عنه عقد اجتماعي. فطروحات كلّ من الجماعتيَن تحتوي في طياتها على تجاهل للآخر في تاريخه وهويته وثقافته وتطلّعاته ما يزيد إشكاليَّة لبنان تعقيدًا. وبالتالي، كان لبنان الكبير كيانًا منقوص الشرعيَّة، ما جعل التفتيش عن صيغة بين المكّونات تعطي الكيان شرعيَّة كاملة وتضمن استقراره واستمراريَّته. وسوف تكون تجربة ١٩٤٣ التي تشبه المحطة الأولى في هذا المسار في محاولة لتركيز الدولة على قاعدة وطن.

ثانيًا - الإشكاليَّات والعيوب المنهجيَّة

الإشكاليَّة التنظيميَّة للسلطة في النظام هي النتيجة المنطقيَّة للإشكالية التأسيسيَّة. فغياب الإرادة المشتركة استتبع تلقائيًا استبعاد الدولة لمساحة مشتركة للتفاعل؛ تترجم هذه الإشكاليَّة منهجيًا في غياب التلازم الضروري جدليًا بين المجتمع/الدولة/النظام السياسي في مجتمع مركّب.

من الناحية البنيويَّة، تتجلّى حالة الانفصال هذه في أمرين: تعدديَّة مجتمعيَّة كرّسها دستور ١٩٢٦، يقابلها مبدأ المركزيَّة السياسيَّة في الدولة (الذي يتلاءم مع واقع مجتمع منسجم).

استُكملت هذه المركزيَّة بإقامة نظام برلماني كلاسيكي (لا يستجيب للمتطلبات الوظيفية للمجتمع المركّب، مع انحراف في هذا النظام إلى صيغة شبه رئاسيَّة ركّزت مجمل السلطة بيد رئيس الدولة وحصرت رئاسة الدولة عمليًا بالمسيحيّين. وقد عبّر عن هذا الواقع الدستوري ما يُعرف بالUNOICA السلطويَّة التي جعلت من رئيس الجمهوريَّة إلى حدّ بعيد ديكتاتورًا دستوريًا متفلتًا من أيَّة رقابة أو قيود دستوريَّة.

عمليًا، استأثر المسيحيّون بالسلطة في النظام كمكمّل لتماهي الكيان مع تطلعاتهم، الأمر الذي أوقع الدولة في فخّ شرعية مجتزأة. وبالتالي نظر المسلمون إلى هذه السلطة كتعبير سياسي عن الجماعة المسيحيَّة، ورأوا فيها سلطة مفروضة عليهم وبالتالي مرفوضة منهم.

الانسياب السلمي للسلطة حتى ١٩٤٣ لم يعكس حالة وفاق مجتمعي، بل قام على خلل في موازين القوى لصالح المسيحيّين مدعومين بفرنسا، يقابله عجز المسلمين عن إجراء أي تغيير فيه، فطغى على موقفهم الاعتراض المبدئي–الكياني والسياسي والانكفاء عن السلطة.

نظريًا، يشكّل لبنان الكبير صيغة فريدة، في المبدأ، لمعالجة الإشكاليَّة التاريخيَّة بين الأكثريَّة والأقليات من خلال إجراء مصالحة تاريخيَّة فيما بينها وتجسيدها في كيان مشترك. مثل هذا الأمر كان يتطلَّب من المكونات القيام بثورة فكريَّة/سلوكيَّة تعيد من خلالها النظر في كلّ مخزونها التاريخي/الثقافي/السياسي: تخلّي المسلم عن منطق الغلبة من خلال انتمائه إلى الأكثريَّة والتخلّي عن العامل الديني كعامل توحيد مجتمعي؛ خروج المسيحي من ذهنيَّة الخوف التاريخي على الوجود والتكيّف الثقافي والسلوكي مع المسلم.

في الواقع، لم تكن اهتمامات الجماعات في فترة قيام لبنان الكبير تصبّ في مجرى مثل هذا المشروع التاريخي الحضاري. بل انصبّت جهود كلّ منها على الاستفادة من اللحظة التاريخيَّة لخدمة مشاريعها المتضاربة (ما يعني عمليًا استمرار الإشكاليَّات التاريخيَّة). ومن هنا، فقد عبّر لبنان الكبير عن انتصار –هو بالضرورة موقت– للأقليَّة على الأكثريَّة، ما يعني استمرار الصراع التاريخي مع تغيّر في مواقع المتصارعين. فكان لبنان الكبير في بداياته تجسيدًا لكيانيَّة سعى اليها الموارنة وقامت على حساب تطلّعات المسلمين، واحتماليَّة تحقّق الوحدة السوريَّة التي ناضل من أجلها المسلمون كان ليشكّل ضربة قاضية لتطلعات المسيحيّين.

لا بدّ إذًا، من معالجة الإشكاليَّات الناتجة: الوجود الكياني المعترض عليه للبنان الكبير، القطيعة بين مكوّنات المجتمع، القطيعة بين المجتمع والسلطة، القطيعة مع المحيط. التطوّرات اللاحقة ستمهّد الطريق أمام ميثاق ١٩٤٣ للتصدّي إلى هذه المهمّات الجثام وابتداع الحلول.

قسم ثان

ميثاق ١٩٤٣: الإيجابيَّات والسلبيَّات

الإشكالات التي رافقت إنشاء لبنان الكبير طرحت على بساط البحث في المدى الطويل، هشاشة وجوده واحتمال انفجاره من الداخل. وكان على ميثاق ١٩٤٣ أنْ يتفادى الاحتمال من خلال إيجاد صيغة لاستمرار الكيان. ويمكن تلخيص الظروف والمعطيات الممهّدة لقيام الميثاق من خلال الملاحظات التالية.

١. لوقائع المحيطة باستمرار لبنان الكبير أكّدت على مجموعة استحالات: استحالة استمرار الكيان بضمانة الحماية الخارجيَّة لأنَّها عامل متحوّل لا ينشئ استقرارًا؛ استحالة استمرار الكيان على ديمومة سيطرة إحدى المكوّنات على قاعدة ميزان القوى المائل لمصلحتها لأنّ ميزان قوى ينتج هدنة لا استقرارًا؛ استحالة فصل تأثير قوى الخارج على الداخل لما للعامل الخارجي من قوة ترجيح وتوازن في معادلات الداخل.

٢. الفرضيَّات النظريَّة الاحتماليَّة لإنهاء المشكلة:

أ. تصغير لبنان الكبير باقتطاع جزء من أراضيه، ما يعطي أرجحيَّة حاسمة لإحدى المكوّنات وينهي الانقسام الداخلي بانتفاء مسبّباته. وهو حلّ ممكن لطمأنة الأقليَّة المسيحيَّة، ولكنّه لا ينهي المشكلة مع الأكثريَّة بل يؤجّجها لأنّ التصغير لا ينهي الرفض الإقليمي لكيان لبناني متمايز في وعن محيطه الذي يسعى لإقامة كيان قومي على قاعدة احتوائيَّة للجماعات.

ب. إلحاق لبنان الكبير بكيان أوسع، ما يعني القضاء على خصوصيَّة إحدى الجماعات وحقّها في تقرير المصير، ويستتبع الإشكاليَّة التاريخيَّة الأكثريَّة/الأقليَّة.

٣. استمرار، أو عدم استمرار، الكيان لم يكن مسألة قائمة بذاتها، بل عنصرًا في كلّ متكامل لخريطة الدول المنشأة بعد الحرب العالميَّة الأولى، فقوى الداخل الداعمة للكيان لم تكن تشكّل ضمانة لاستمراره لعدم قدرتها على حمايته على المدى الطويل بقواها الذاتيَّة، ولا قوى الاعتراض كانت قادرة على تغيير المعادلة القائمة وفرض موازين قوى جديدة.

استمراريَّة الدولة المنشأة كانت رهن إرادة وقدرة القوى الخارجيَّة التي رمت الخريطة السياسيَّة للشرق. وقد أكدت التطوّرات الإقليميَّة والدوليَّة اللاحقة على تثبيت نظام الدول المنشأ (على سبيل المثال المعاهدة الفرنسيَّة–اللبنانيَّة عام ١٩٣٦) ما استتبع تحوّلات في مواقف الدول الإقليميَّة الداخليَّة (وعلى الأخصّ الموقف السوري من لبنان الكبير).

تجاه هذا الواقع، وجد المسلمون والمسيحيون ذاتهم أمام ضرورة إعادة التموضع في لبنان الكبير كخيار وحيد متاح، والتكيّف المتبادل في إطار وقائع ومعطيات هذا الكيان.

فالمسلمون أمام استحالة تحقيق أهدافهم الاستراتيجيَّة القوميَّة في الوحدة، وخاصّة بعد التحوّل في الموقف السوري في قبول الأمر الواقع للبنان الكبير مستقلّ ومنفصل عن سوريا، قاموا مرغمين بانعطافة موازية للوصول إلى حلول وسط مع المسيحيّين وتلمّس سُبُل التكيّف سياسيًّا مع هذا الوجود، فقاموا بعمليَّة انكفاء تكتيكي–أيديولوجي للخروج من هامشيَّتهم السياسيَّة بعد اقتناعهم بعدم جدوى الاستمرار في معارضتهم للكيان. وهذا ما فرض عليهم دفع أثمان مرحليَّة من حساب مواقفهم الأيديولوجيَّة وتطلّعاتهم المستقبليَّة، في مقابل تعديل في ميزان القوى الداخلي لصالحهم (خاصة مع الانكفاء الفرنسي).

المسيحيّون – تجاه التطورات الدوليَّة والإقليميَّة وانكفاء فرنسا عن الشرق، وهو الأمر الذي ينهي أرجحيَّتهم في ميزان القوى الداخلي ويُفقد الكيان الحماية التي يعوّلون عليها – عملوا على التكيّف مع الوقائع الجديدة والتفتيش عن ضمانة داخليَّة–إقليميَّة للكيان. فقاموا بانكفاء تكتيكي مواز باتجاه المسلمين تفتيشًا عن حلول وسط دفعوا ثمنها من الخصوصيَّة الهوياتيَّة للبنان وأرجحيّتهم السلطويَّة فيه، في مقابل ضمان داخلي إسلامي لاستمراريَّة الكيان الذي يشكّل التتويج الاستراتيجي لمشروعهم التاريخي وتطلعاتهم المستقبليَّة.

أولًا – معالجة التوافقيَّة في مجتمع مركّب: تلاقي المختلفين

السؤال الذي يُطرح في مستهلّ مقاربتنا للموضوع: هل التطورات جعلت من ميثاق ١٩٤٣ ميثاقًا تأسيسيًّا لدولة على قاعدة مجتمع مركّب، أم اتّفاقًا سياسيًّا ظرفيًّا فرضه واقع إقليمي–دولي وميزان قوى داخلي ملائم لتسوية سياسيَّة؟

التوافق الذي تمّ في ١٩٤٣ بين مكوّنات الكيان يحمل في طياته بعدين ضمنيّين: ١) إرادة استمرار الكيان (في جغرافيَّته وتركيبته المجتمعيَّة كما نشأ في ١٩٢٠؛ ٢) يستتبع ذلك ضرورة معالجة العيوب المتولّدة عن نشأته المشوّهة والخلل في هيكليَّة النظام.

من هذه الزاوية، ميثاق ١٩٤٣ لم يكن امتدادًا أو استكمالًا أو تطويرًا لمنطق دولة ١٩٢٠ ودستور ١٩٢٦، بل هو أسَّس لكيان يختلف في فلسفة ومعنى ومبرّرات وهدفيّات وجوده، كما في تركيبته وتنظيم السلطة في داخله. فلبنان ١٩٢٠ قام على إشكالية كيانيَّة وحالة صراعيَّة، بينما كان ميثاق ١٩٤٣ مشروع مصالحة ثلاثيَّة الأبعاد:

- مصالحة داخليَّة بين مكوّنات المجتمع البنيويَّة؛
- مصالحة منهجيَّة من خلال التلازم الجدلي بين المجتمع من جهة، والدولة والنظام السياسي من جهة ثانية؛
- مصالحة خارجيَّة مع المحيط العربي.

الأساس في هذا الموضوع هو تحويل المجتمع المركّب الصراعي إلى مجتمع مركّب تعايشي على قواعد جديدة:

- ميثاق تأسيسي لدولة (وفق منطق النشأة المنهجيَّة الطبيعيَّة التعاقديَّة للدولة)؛
- صيغة تنظيميَّة ملائمة للنظام السياسي، وهذا يعني دستوريًّا وسياسيًّا معالجة العيوب الكيانيَّة والهيكليَّة المتولّدة عن نشأة الدولة عام ١٩٢٠.

ا- على الصعيد الكياني

الثوابت/المسلّمات للدولة

- الثابت البنيوي يقوم على اعتبار الجماعات التاريخيَّة (الطوائف باللغة السياسيَّة اللبنانيَّة) كثابت تأسيسي في المجتمع وكبنية تحتيَّة للدولة (لجهة اعتبارها العلّة التأسيسيَّة للدولة ومعيار تنظيم السلطة في النظام). هذه المسلّمة الثقافيَّة/البنيويَّة تقرّ بخصوصيَّة كلّ جماعة كبنية تاريخيَّة غير قابلة للصهر أو التذويب أو الاستيعاب، كما تقرّ وظيفيًّا بحقّ كلّ جماعة في تقرير مصيرها في صيغة تشاركيَّة مع الجماعات الأخرى.
- التحديد الهويَّاتي للكيان قام على صيغة: كيان ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

هذا التحديد هو صيغة انشائيَّة لغويَّة مبهمة تؤشّر إلى استحالة صياغة هويَّة أيديولوجيَّة جامعة تكون القاعدة لقوميَّة لبنانيَّة متعالية على الخصوصيَّات الثقافيَّة بدون أن تلغيها.

ارتكز هذا التحديد على مقايضة سياسيَّة ومهادنة ايديولوجيَّة: التحوّل في نظرة المسيحيّين لجهة معنى ومحتوى الخصوصيَّة الكيانيَّة؛ من كونها التعبير عن الفرادة في وعن المحيط، إلى كونها التعبير عن التعايش المسيحي–الإسلامي المرتبط بالمحيط؛ قبول المسلمين بمنطق الخصوصيَّة من خلال اعتبار الوجود الإسلامي في لبنان كعنصر من عناصرها، مقابل الربط الأيديولوجي–الوظيفي للكيان بمحيطه العربي.

يعبّر هذا التحديد عن عمق الارتباط بين هويَّة الجماعة وهويَّة الدولة في وجدان الجماعات، وعدم امكانيَّة الفعل بين تعدديَّة الخصوصيَات الهويَّاتيَّة وتعدديَّة الهويَّة الأيديولوجية للكيان. وفي هذا الأمر تفسير للالتباس والابهام في تحديد الصيغة الهوياتيَّة.

اا-الثوابت الكيانيَّة-الدستوريَّة للكيان السياسي

١. الطوائفيَّة المجتمعيَّة: التي تضمن لكل جماعة هويتها الدينيَّة واستقلاليّتها الثقافيَّة وتنظيمها البنيوي، بمعزل عن تدخّل الدولة أو الجماعات الأخرى في شؤونها الداخليَّة. وهذا البُعد يستجيب للتجذّر التاريخي لهذه الجماعات التي تعتبر أولويَّة وجودها متقدّمة على الدولة.
٢. الطوائفيَّة السياسيَّة التي ستشكّل منهجيًّا الانعكاس المؤسسي على صعيد النظام للشخصيَّة المجتمعيَّة لكل الجماعات، أي الترجمة الدستوريَّة لحقّها في تقرير المصير بالشراكة فيما بينها، من خلال إعادة اعتبار المجتمع والدولة والتكامل الجدلي بينهما. وقد اتخذت إعادة صياغة السلطة بين الجماعات بعدين يشكلان مبادئ تأسيسيَّة للسلطة: بنيويًا تمثيل الجماعات في كلّ مفاصل السلطة (التشريعية، التنفيذية، القضائية والاداريَّة)؛ وظيفيًّا، التوافق/التسوية كآليَّة في اتّخاذ القرار السياسي، ما يعكس تقاطع الإرادات على مصلحة مشتركة.

ثانيًا: التباسات ميثاق ١٩٤٣ واختلاف المتلاقين

ا- الالتباسات الدستوريَّة

١. قيام مصدرين مختلفين ومتناقضين للشرعية في النظام السياسي: دستور ١٩٢٦ واعراف ١٩٤٣ غير المدوّنة.

إنَّ المتعارف عليه في العلم الدستوري أنَّ الأعراف، التي تنشأ عادة خارج الدستور، إنّما تصبّ في جوهره وروحيّته وغائيَّاته، سواء لاستكمال وتوضيح

وتفسير ما هو ملتبس فيه، أو لملاءمة النصّ مع وقائع مجتمعيَّة–سياسيَّة مستجدّة. في الواقع اللبناني، أوجدت أعراف ١٩٤٣ صيغة للسلطة تختلف في جوهرها وهدفياتها عن الصيغة الدستوريَّة.

من جهة أولى، أوجدت الأعراف بحكم الواقع بنية تنظيميَّة جديدة للدولة. فدستور ١٩٢٦ نصّ على دولة مركزيَّة يعقوبيَّة الطابع (تلائم مجتمع منسجم)، بينما أوجدت أعراف ١٩٤٣ صيغة تنظيميَّة أكثر استجابة لمتطلبات مجتمع مركّب. فتحوّلت الدولة إلى صيغة هجينة من خلال «تعايش» غير منطقي بين المركزيَّة والاتحاديَّة. فالدولة مركزيَّة في وحدة وأحادية مؤسساتها ومركزيَّة وحصريَّة القرار فيها. لكن ظواهر الاتحاديَّة المشوّهة تبرز في أمرين: الوظيفة المزدوجة للمؤسسات الدستوريَّة إذ هي، في آن معًا، مواقع القرار في الدولة المركزيَّة، وإطار تلاقي الجماعات للمشاركة في القرار؛ تعدديَّة التركيبة الداخليَّة للمؤسسات بحيث تتمثّل فيها جميع مكوّنات المجتمع وهذا ما يحرف القرار عن طابعه الدستوري المركزي ويحوّله إلى صيغة مشاركة سوسيولوجيَّة–سياسيَّة وما يرتبط بها من تسويات ومقايضات.

٢. من جهة ثانية، على صعيد النظام، أنهت الأعراف كل المفاعيل الدستوريَّة للمركزيَّة والحصريَّة المؤسساتية الأحادية لصالح التشاركيَّة السياسيَّة.

تعبّر الدويكا الرئاسيَّة بين رئيس الجمهوريَّة «الماروني» ورئيس الحكومة «السني» عن هذا الانزلاق العرفي. فهذه الدويكا أنهت التفرّد الدستوري والسياسي لرئيس الجمهوريَّة بمفاصل السلطة التنفيذيَّة من خلال رسم إطار مدى سلطته الفعليَّة على قياس حصة الطائفة المارونيَّة المحددة والمحدودة والمرتبطة عفويًّا بحصص الطوائف الأخرى؛ كما أنهت الدويكا التهميش الدستوري والسياسي لرئيس الحكومة من خلال إعطاء طائفته حصة في السلطة موازية لسلطة الطائفة المارونيَّة. وهذا الواقع السوسيولوجي–السياسي ينسحب على وضعيَّة ممثّلي الطوائف في كلّ مفاصل النظام، حيث تتعايش ازدواجية تمثيل الطائفة وتمثيل الدولة في وضعية هؤلاء.

ويجد هذا الانحراف الدستوري الذي ولّدته الأعراف تبريره العملي في أنّ هذه الأعراف كانت عمليَّة تصحيح للعيوب الدستوريَّة التي شابت واقع المجتمع المركّب، إذ شكّلت الرابط المنهجي الجدلي المطلوب بين المجتمع والدولة والنظام وملائمة البنية المؤسسية مع التعددية المجتمعية.

٣. الازدواجيَّة في التركيبة الدستوريَّة المركزيّة للدولة

إنَّ هذه الازدواجيَّة معطوف عليها أيضًا الازدواجيَّة البرلمانية للنظام من جهة، وواقع التركيبة السوسيولوجيَّة الطائفيَّة للمؤسسات، يساهمان في خلق تشوّهات في هيكل الدولة والنظام، كما يساهمان في شلل المؤسسات وتشويه فعاليَّتها خاصَّة في فترات احتدام الحالات الصراعيَّة بين الطوائف حيث تطغى أولويَّة المصالح الذاتيَّة للطائفة على المصلحة المشتركة. فيتحوّل المسؤول الدستوري إلى مدافع عن طائفته داخل المؤسسات، الأمر الذي ينقل المواجهة السياسيَّة بين الطوائف إلى مواجهة بين ممثّلي الطوائف داخل المؤسَّسات، وينتهي الأمر بتحويل هذه المؤسَّسات إلى مواقع محصّنة للطوائف في مواجهة بعضها البعض.

والمنطق عينه ينسحب على الازدواجيَّة في الدولة والنظام. فالدولة تتأرجح بين مركزيَّة عاجزة عن توفير وحدة القرار وفاعليَّته، وتوافقيَّة قاصرة عن توفير المفاعيل الإيجابية للشراكة. ويتأرجح النظام بين برلمانيَّة لا توفّر آلية القرار المركزي فيها الاستقرار والفاعليَّة، وبين آلية قرار توافقيَّة تجد صعوبة في توفير الإجماع المطلوب، خاصة في فترة احتدام الأزمات.

II-الالتباسات العمليَّة

١. لقد أمّن ميثاق ١٩٤٣ الشروط المؤسَّسيَّة/التقنيَّة الضروريَّة لإدارة السلطة في مجتمع مركّب. على أنّ نجاح –أو عدم نجاح– هذا النموذج التوافقي الاختباري كان رهن التطبيق العملاني والممارسة السلوكيَّة، وما تتطلّبه من تكيّفات فكريَّة وسلوكيَّة، وذهنيَّة التكيّف والتلاقي مع الآخر والقناعة الوجدانيَّة لدى كلّ الجماعات باحترام الصيغة التي وضعها الميثاق. من هذه

الزاوية، شكّل الميثاق تحدّيًا واختبارًا تاريخيًّا لكلّ الجماعات لمدى قدرتها ورغبتها في الخروج من ذاتيّتها المنغلقة وقدرها التاريخي المتبادل، نحو أفق تعاون إيجابي وأفق للبدء بتاريخ مشترك.

من جهة أولى، تجدر الإشارة إلى ترسّخ إرادة العيش معًا رغم كلّ الصعوبات والمآسي التي عاناها ويعانيها الكيان. وهذه الإرادة هي بحدّ ذاتها الضمانة الأفضل والأفعل لاستمراريته.

في المقابل، لم يؤمّن الميثاق الاستقرار الداخلي للنظام السياسي. لا يعود ذلك إلى علّة بنويَّة في صيغة النظام والسلطة. فالجماعات، على الرغم من تعبيرها المتكرّر عن إرادة العيش معًا، لم تصل بعد إلى ملاءمة ذهنيَّاتها وسلوكيَّاتها مع متطلّبات هذا العيش، فتكرّرت الانحرافات والتجاوزات والمواجهات. فمثل هذه الملائمة تتطلّب ثورة ثقافيَّة/ذهنيَّة، ومدوّنه سلوك، لدى كلّ المكوّنات تغيّر جذريًّا في نظرتها إلى بعضها البعض للتطلّع معًا إلى مستقبل مشترك والانتقال من التعايش القسري المتأرجح إلى التعايش الإرادي الإيجابي. «التقاء المختلفين» الذي تمّ في إطار ميثاق ١٩٤٣ لم ينهِ «اختلاف المتلاقين» لاحقًا. في هذا السياق، يمكن القول أنَّ الميثاق قام على حدود الثوابت المبدئيَّة غير القابلة للمساومة والتي لا زالت لها الأولويَّة في سلوك الجماعات وتفكيرها، وفي امتداد التكتيكات السياسيَّة حيث مجال المقايضات. ومع مرور الزمن، ظهر الميثاق في صيغته السلطويَّة، لا كاتّفاق قناعات، بل كاتّفاق ضرورة بين جماعات مضطّرة للتكيّف مع وقائع تاريخيَّة ضاغطة، وعلى خلفيَّة جمود في قناعاتها المبدئيَّة التي ما زالت تحول دون تحقيق المصالحة التاريخيَّة المنتظرة. فظهر الميثاق كمصالحة ظرفيَّة على قاعدة تدوير زوايا الخلافات، تقاطعت فيها مصالح سياسيَّة مرحليَّة: مصلحة المسيحيّين في تثبيت الكيان، ومصلحة المسلمين في إخراج الفرنسيّين من معادلة الداخل كمقدّمة لا بدّ منها مع خطّ تحقيق الوحدة.

٢. إنّ تقييمًا عامًا أوليًا للتطور السياسي في لبنان في مرحلة ما بعد ميثاق ١٩٤٣ يتيح للباحث الإشارة إلى بعض السلبيَّات:

- المنطق الارتدادي الانكماشي عن روحيَّة الميثاق، خاصَّة لجهة ضرورة خروج الجماعات من المساحة الميثاقيَّة المشتركة والانغلاق مجددًا على الذات. يشكّل نموذج الهويَّة مثالًا على ذلك. ففي فترات الاستقرار، تشدّد الجماعات على المنطق التعايشي وإيجابيات التلاقي، لتعود إلى التشديد على تطلعاتها الأيديولوجية الهوياتية في فترات الاحتقان، فيرتدّ المسيحيّون إلى خصوصيَّة منكمشة تستبعد العروبة من وجدانهم، ويندفع المسلمون في لازمة القوميَّة العربيَّة إلى درجة التنكّر للخصوصيَّة اللبنانيَّة. فتتوالى الطروحات ذات الطابع الفئوي التي تعيد تفصيل الكيان على مقاس مصالحها وما يستتبع ذلك من جهود متوازية لتعديل موازين القوى بالاستناد إلى تحالفات خارجية ذات طابع أيديولوجي/سياسي مصلحي.
- يبرز المنطق التجاوزي لروحية الميثاق في أمور عدة. فاللجوء المتكرّر إلى تحالفات وتحالفات مضادة مع قوى إقليميَّة ودوليَّة بهدف قلب ميزان القوى الداخلي لتحقيق مكاسب سلطويَّة هو أحد نماذج هذا التجاوز وزد كذلك الخروج على مبدأ الشراكة المتوازنة من خلال الالتفاف السياسي والعنفي على معادلات النظام لزيادة الحصص في النظام أو الاستئثار بالسلطة فيه على حساب الآخر. وتشكّل المطالبة بإلغاء الطائفيَّة السياسيَّة حجر الزاوية في تجاوز الميثاق لما تحمله هذه المطالبة في طياتها من بشائر انقلاب جذري يعيد طرح كلّ الإشكاليَّات التي رافقت قيام لبنان الكبير. كما أنَّ اللجوء إلى العنف يشكّل المثال الأبرز على تجاوز روحيَّة الاعتدال والحوار والتسويَّة، وهي كلّها ضروريَّة في إدارة مجتمع مركّب بهدف تغليب روحيَّة السيطرة والإخضاع.

٣. في هذا السياق، نودّ الإشارة إلى أمرين:

- السؤال الذي يفرض ذاته: لماذا لم تتمّ صياغة التعديلات العرفيَّة في نصّ دستوري؟ قد نجد الجواب في الخلفيَّة الأيديولوجيَّة التي واكبت وضع الميثاق. فواضعو الميثاق اعتبروا أنَّ ساعة إلغاء الطائفيَّة السياسيَّة هي ساعة «يقظة وطنيَّة». يؤشّر

هذا الأمر إلى اعتبار أنَّ الأفق المستقبلي للبنية المؤسسيَّة للدولة والنظام يحتوي على احتماليَّة الانصهار المجتمعي وقيام مجتمع منسجم يُنهي الحاجة إلى التمثيل الطائفي. وهنا مكمن التناقض: فميثاق ١٩٤٣ قام على ثابت استمراريَّة البنية المجتمعية التعدديَّة؛ وبالتالي فإنّ فصل البنية السياسيَّة عن البنية المجتمعيَّة سيولّد اختلالًا هو في أساس عدم الاستقرار في واقع الأمر، تعيد هذه الخلفيَّة الأيديولوجيَّة المفترضة إحياء إشكاليَّة فصل النظام السياسي عن قاعدته المجتمعيَّة التعدديَّة، والتي سعى ميثاق ١٩٤٣ إلى تجاوزها.

- ترتكز التوافقيَّة المؤسسيَّة على قاعدة توافقيَّة ثقافيَّة/سلوكيَّة تنظّم التعامل الإيجابي بين الجماعات، فظلّ الطابع الغالب على علاقاتها الحالة الصراعيَّة التنافريَّة التي أفرغت التوافقيَّة المؤسسيَّة من مضمونها وهدفيَّاتها. ولعلّ في هذا الواقع تفسيرًا لتحوّل الميثاق عمليًّا إلى اتّفاق سياسي ظرفي فرضه واقع إقليمي–دولي وميزان قوى داخلي ملائم لتسوية سياسيَّة.

إنَّ قصور ميثاق ١٩٤٣ عن تأمين الاستقرار السياسي للنظام والمجتمع إلى جانب تأمينه استمراريَّة الدولة، يبرز في منحيين على الأقلّ. فمن ناحية، هناك المنطق الارتدادي الانكماشي عن روحيَّة الميثاق، خاصَّة لجهة خروج الجماعات على المساحة الميثاقيَّة المشتركة وانغلاقها مجدّدًا على الذات. يشكّل نموذج الهويَّة مثالًا على ذلك. ففي فترات الاستقرار، تشدّد الجماعات على المنطق التعايشي وإيجابيات التلاقي، لتعود لاحقًا إلى التشديد على تطلّعاتها الأيديولوجيَّة الهوياتية في فترات الاحتقان. ومن جهة أخرى، العودة المتكرّرة إلى احتواء النزاع في صيغ تسوويَّة يعيد في كلّ مرّة الروح إلى ميثاق ١٩٤٣. وقد أثبتت التجارب أمرين: استحالة حسم النزاع بالقوة؛ ضرورة العودة إلى الدولة كحاضن ضروري للجماعات والسقف الواجب على الجميع التحرّك تحته.

ويبقى أنْ تتحوّل روحيَّة التسوية من كونها معالجة للصراع وتعبيرًا عن العجز في إجراء تغيير قسري بالقوة، إلى ممارسة إيجابيَّة توسّع مساحة المشترك بين الجماعات وترسّخ العيش معًا بروحيَّة الاعتدال والحوار وقبول الآخر.

قسم ثالث

اتّفاق الطائف: تطوير للنظام أم تغيير؟

تنطلق مقاربتنا لاتّفاق الطائف من بعض الملاحظات والتساؤلات:

- تمّ وضع الاتّفاق في آخر مراحل مسار تفتيتي للمجتمع والدولة، أنهى عمليًّا مفاعيل ميثاق ١٩٤٣ والاستقرار النسبي المتقطّع الذي أرساه: صراع دموي بين مكوّنات المجتمع كرّس القطيعة السياسيَّة والتواصليَّة فيما بينها؛ فرز طائفي/ديمغرافي/جغرافي نسف القاعدة العملانيَّة للعيش المشترك؛ انغلاق أيديولوجي/سياسي أعاد إلى الواجهة إشكاليَّات الهويَّة والنظام والعلاقة مع المحيط؛ تآكل تدريجي لمؤسَّسات الدولة قضى على وضعيَّتها كمساحة مشتركة جامعة للتعامل السياسي بين المكوّنات؛ تحكّم متزايد لميزان القوى في علاقات الجماعات بعضها ببعض، وصولًا إلى العنف المدمّر؛ تداخل وتدخّل غير مسبوق وتشابك وتلاطم مصالح قوى إقليميَّة تقاطعت مع هذه أو تلك من مكوّنات المجتمع.
- هل يندرج الاتّفاق في السياق المنهجي/المؤسسي لميثاق ١٩٤٣؟ هل التعديلات الدستوريَّة التي أدخلها على النظام السياسي ستجيب منهجيًّا لمتحوّلات مجتمعيَّة مستجدّة وتنهي الالتباسات والإشكالات التي برزت بعد ١٩٤٣؟ وهل هو صيغة بديلة ومختلفة عن ميثاق ١٩٤٣؟ لقد أعطى اتّفاق الطائف أجوبة على إشكاليَّات طُرحت منذ تأسيس لبنان الكبير عام ١٩٢٠؟ (هويَّة وشرعيَّة الكيان وتوزيع السلطة في النظام السياسي، والعلاقة مع المحيط). كان ميثاق ١٩٤٣ قد أعطى أجوبة أوليَّة تسوويَّة عليها مهّدت للاستقلال.

في المقابل، تجدر الإشارة إلى أمرَين: يتقاطع اتّفاق الطائف مع ميثاق ١٩٤٣ في الخلفيَّة الأيديولوجيَّة الانصهاريَّة التوحيديَّة كهدف نهائي في مسار المجتمع السياسي؛ كما يتقاطع معه في منحى تقني له طابع المرحليَّة في صياغة بعض أعراف ١٩٤٣ في نصّ دستوري؛ يفترق اتّفاق الطائف استراتيجيًّا مع الروحيَّة التي أسَّست للنظام السياسي عام ١٩٤٣ لجهة ادخال تغييرات جوهريَّة في هيكليَّة النظام في أمرين متكاملين يستجيبان للمتطلبات المؤسَّسيَّة–السياسيَّة لمجتمع منسجم: إلغاء الطائفيَّة السياسيَّة، وإعادة صياغة برلمانيَّة كلاسيكيَّة للنظام السياسي (الذي يقوم على منطق رابح/خاسر وأكثريَّة/أقليَّة). لكنّ هذا الافتراق يطرح سؤالًا منهجيًّا جوهريًّا: هل تستجيب الرؤية المستقبليَّة للنظام السياسي لتحوّل انصهاري (مفترض) في المجتمع، أم أنّها عودة إلى الوراء وتراجع عن الخطوات المنهجيَّة لعلاقة المجتمع والدولة التي أرسى ميثاق ١٩٤٣ أسَّسها؟

أولًا - الثوابت/المسلّمات الكيانيَّة الميثاقيَّة

١. على صعيد بنية المجتمع أكدّ الطائف على نوع من «اللامركزيَّة الطوائفيَّة» الموسّعة التي طبعت المجتمع اللبناني منذ قيام الدولة ووضع الدستور (المادتان ٩ و١٠): ثبات البنية الطائفيّة التعدديَّة في أبعادها المعتقديَّة/الثقافيَّة وتكريسها المتلاحق دستوريًا وقانونيًا على قاعدة الاستقلاليَّة الكاملة للطوائف في إدارة شؤونها الذاتية انطلاقًا من تعدديَّة المصادر الثقافيَّة التي تستقي منها هذه الطوائف، وإعطائها ضمانات دستوريَّة تحول دون أي تعد خارجي على حقوقها هذه، أكان من الدولة أو من طائفة أخرى. وهذا أرسى المجتمع اللبناني على أسس بنيات متعدّدة مستقلّة ومتمايزة تتجاور جغرافيًا وتتحرك كلّ منها وتتطوَّر وفق معطياتها الذاتيَّة، ما حدّ هذا التجاوز في نطاق علاقات اجتماعيَّة ذات طابع وظيفي.

٢. على صعيد كيانيّة الدولة، ركّز الطائف، في نص دستوري، مبدأين عرفيَّين كان ميثاق ١٩٤٣ قد أرسى أُسسهما وتستجيبان لهموم كيانيَّة/وجوديَّة للمسيحيّين والمسلمين وتشكّلان إلى حدّ ما تقاطعًا فيما بينهما:

- نهائيَّة الكيان التي تشكّل ثابتًا استراتيجيًا/وجوديًا في وعي المسيحيّين وضمانة لهذا الوجود. كما تعبّر هذه النهائيَّة عن تطوّر أساسي في قناعات المسلمين لجهة اقتناعهم بوجود مصلحة لهم في استمراريَّة الكيان، بعد تحوّل الأولويَّات في المحيط من الأيديولوجيا بشعارات الوحدة إلى السياسة وحسابات المصالح الوطنيَّة الخاصَّة بكلّ دولة والتي تتضارب وتتصارع في كثير من الأحيان.
- عروبة لبنان التي تستجيب لتوق أيديولوجي/وجداني مترسّخ في وجدان وقناعات المسلمين لجهة اعتبار لبنان جزءًا من «الكيانيَّة العربيَّة»، وقبول المسيحيّين بالهويَّة العربيَّة هو تكيّف سلوكي تحديدًا لا يمسّ جوهر قناعتهم لخصوصيَّة لبنان، مع الوقائع الراهنة داخليًا واقليميًا، على قاعدة اعتبار العروبة عنصرًا في التعدديَّة الثقافيَّة اللبنانيَّة واتّجاه المسيحيّين للتموضع البراغماتي والمحيط العربي.

٣. على صعيد الصيغة الدستوريَّة للنظام:

- على صعيد مصادر وأطر تنظيم السلطة في الدولة: شدّد الطائف على مبدأين: الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستوريَّة: «لا شرعيَّة لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

حصر السيادة في الشعب تطوّر علماني عصري مهمّ يستجيب لأحد أهمّ مرتكزات الفكر السياسي المعاصر، كما يعبّر عن قفزة نوعيَّة مهمّة لدى المسلمين لجهة القبول بمصدر للسيادة في الدولة خارج إطار الفكر السياسي الإسلامي التقليدي.

كما أنّ نزع الشرعيَّة مُسبقًا عن أيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك هو اعتراف ضمني بأمرين: التعدديَّة في المجتمع اللبناني بنيويًا ووظيفيًا كون العيش المشترك يفترض ربط شرعيَّة السلطة بضرورة احترام ترجمة هذه التعدديَّة في مؤسَّسات الدولة، والترجمة المؤسَّسيَّة لهذا التوجّه تكمن في اعتماد الطوائفيَّة السياسيَّة.

- على صعيد تنظيم السلطة في النظام السياسي، استعاد اتّفاق الطائف –في نص دستوري– ولكن بشكل مرحلي، بعض الأسس الناظمة لما يُعرف بالديمقراطيَّة التوافقيَّة، مُستبعدًا الأعراف التي وضعها ميثاق ١٩٤٣ في هذا الخصوص: اعتماد مبدأ المناصفة في تكوين السلطات في النظام (المناصفة كضمانة تلغي المفاعيل المحتملة للتحوّلات الديمغرافيَّة لمصلحة جماعة على حساب الأخريات)، اعتماد مبدأ التوافق أو الأكثريَّة الموصوفة في آليات اتّخاذ القرار (ما يفترض ضرورة التقاطع الإيجابي بين المكوّنات، ويحتوي ضمنًا على حق فيتو يطمئن الجماعات)؛ الإبقاء على التوزيع العرفي للرئاسات الثلاث (ما يضمن إشراف الطوائف الكبرى على القرار في السلطتين التشريعيَّة والتنفيذيَّة)؛ الإقرار المبدئي بإنشاء مجلس للشيوخ تتمثّل فيه العائلات الروحيَّة.

ثانيًا - بعض إشكالات والتباسات اتّفاق الطائف: بين المرحليَّة والاستراتيجيَّة

ا- التباسات العيش المشترك والانصهار

١. تؤكّد وثيقة الطائف على أمور محوريَّة في الدولة والمجتمع:

- مفهوم العيش المشترك الذي هو المبدأ الوظيفي في المجمع المركّب: توافق عمل السلطتين على مسلّمات العيش المشترك، لا شرعيَّة لأي سلطة تناقض العيش المشترك.
- مفهوم تعزيز الانصهار الوطني: «تعزيز الانتماء والانصهار الوطني»، تأمين الانصهار الوطني ضمن الحفاظ على العيش المشترك.
- الإبقاء المرحلي على التمثيل الطائفي في مؤسَّسات الدولة، بموازاة وضع خطة مرحليَّة لإلغاء هذه الطائفيَّة.

٢. تولّد هذه الصيغة ارتباكًا منهجيًا في عقل الباحث لجهة جمعها في وثيقة تأسيسيَّة مفاهيم تتناقض في منطلقاتها الثقافيَّة والتاريخيَّة، وفي مفاعيلها البنيويَّة والوظيفيَّة، وفي هدفيَّاتها، على مستوى المجتمع والدولة.

- فالعيش المشترك هو الركيزة الوظيفيَّة الأساسيَّة في مجتمع مركّب توافقي. ويفترض هذا العيش وجود بنية مجتمعيَّة تعدديَّة (وهذا ما أكّد عليه الدستور والتشريعات) بحيث تعيش الجماعات جنبًا إلى جنب وفق تقاليد وعادات وثقافة كلّ منها. ويترجم هذا العيش على صعيد مؤسَّسات الدولة من خلال التوافق السياسي بين الجماعات الذي تعبّر عنه الطائفيَّة السياسيَّة، حيث يتلاقى ممثّلو هذه الجماعات في المساحة المشتركة التي تشكّلها الدولة من أجل الإدارة التوافقيَّة للشأن العام المشترك (الأمر الذي نصت عليه أعراف ميثاق ١٩٤٣).
- الانصهار مبدأ بنيوي يكون في مجتمع منسجم أحادي التركيبة أو يفترض تحوّل مجتمع مركّب إلى منسجم، ينعكس في تنظيم دولة مركزيَّة ووحدانيَّة المؤسَّسات.
- الدمج بين المفهومَين في وثيقة الطائف يضع الباحث أمام تساؤلات محيّرة. هل هناك قصور لدى واضعي الوثيقة في إدراك المعنى العميق والمفاعيل العملانيَّة المختلفة لهذين المفهومَين؟ أم إنّ الأمر مجرّد محاولة لإقامة تعايش قسري على قاعدة تسوية لغويَّة في مواضيع يبدو التباعد فيها بين الجماعات غير قابل للتضييق نظرًا لعجز الجماعات عن التعالي على خصوصيَّاتها للعمل على توسيع وترسيخ المساحة المشتركة للعيش معًا؟

٣. يتحدّث اتّفاق الطائف عن ميثاق ومسلّمات العيش المشترك، أي أنّه يؤكّد ضمنًا على ثبات العيش المشترك كمبدأ وظيفي في بنية الكيان. ولكن الطائف، من جهة ثانية، أوجد التباسًا خطيرًا في هذا المجال: فهو أخذ بثابت البنية المجتمعيَّة المركّبة الأساس في العيش معًا، ولكنه ذهب في المقابل باتجاه الغاء الطائفيَّة السياسيَّة، أي المساحة المؤسسيَّة المشتركة لتفاعل الجماعات مع بعضها، فاصلًا بذلك العلاقة الجدليَّة السببيَّة بين الدولة والسلطة من جهة، وعلّتهما المجتمعية من جهة ثانية. فإذا كان العيش المشترك «مسلّمة»، فالحريّ أنْ تتأمّن شروط نجاحه واستمراريَّته

مجتمعيًا وسياسيًا. فإلغاء قاعدته البنيويَّة التوافقيَّة على مستوى السلطة (عبر إلغاء الطائفيَّة السياسيَّة) هو إنهاء له، ما يفتح الباب أمام ديناميَّة صراعية متجدّدة في بنية الكيان، إذ لا يستقر عيش مشترك في دولة مركزيَّة.

- يتحدّث اتّفاق الطائف عن تعزيز الانصهار وعن «الدولة المركزية» وعن رفض أنْ يتم «فرز الشعب اللبناني على أساس أي انتماء كان، والتشديد على اللامركزيَّة الإداريَّة الموسَّعة» و«التنمية المتوازنة» كأطر تنظيميَّة ووظيفيَّة في قالب «وحدة الدولة ووحدة الأرض والشعب والمؤسَّسات». وعلى أسس نظام برلماني كلاسيكي، تعبّر هذه الأسُس بمجملها عن مبدأ «الانصهار السياسي» الذي هو استكمال طبيعي، على صعيد الدولة، للمجتمع المنسجم الأحادي، والذي يكون إلغاء الطائفيَّة السياسيَّة نتيجة منطقيَّة له. لكن الاتّفاق أوجد التباسًا خطيرًا في هذا المجال: فقد أخذ بمنطق الوحدة المؤسسيَّة–السياسيَّة للدولة والنظام، مع إبقائه، في المقابل، على القاعدة المجتمعيَّة التعدديَّة، ما يوجد مُجددًا تناقضًا جدليًا بين المجتمع والدولة. فشرط نجاح «الانصهار السياسي» هو في قيام «انصهار مجتمعي» سابق له. ومثل هذا الانصهار المجتمعي يفترض وجود توجّه وحركة اندماجيّين لدى كل الجماعات تتخطّى من خلاله موروثها التاريخي/الثقافي/البنيوي/الوظيفي. وهذا يفترض في الواقع اللبناني قيام مجتمع مدني علماني أحادي التركيبة. وقد يكون من الأخطاء المنهجيَّة في اتّفاق الطائف افتراض أنَّ مركزيَّة الدولة ووحدانيَّتها المؤسَّسية يمكن أنْ تستدرج أحاديَّة مجتمعيَّة مقابلة. وهو أمر يعكس ارتباكًا منهجيًا خطيرًا لأنه يقلب العلاقة السببيَّة بين المجتمع والدولة، من خلال إيكاله إلى الدولة مهمة التغيير البنيوي للمجتمع.

II-الالتباس في مقاربة موضوع الطائفيَّة السياسيَّة

نصّ اتّفاق الطائف على مرحليَّة التمثيل الطائفي، وعلى الغائه كهدفيَّة استراتيجيَّة. العيب المنهجي في هذا التوجّه هو في فكّ العلاقة السببيَّة بين المجتمع والدولة، أي تجريد الطائفيَّة المجتمعيَّة (الثابت الكياني المجتمعي) من

ترجمتها المؤسسيَّة السياسيَّة أي الطائفيَّة السياسيَّة كثابت كياني. في ١٩٤٣، كان تكريس الطائفيَّة السياسيَّة أحد أركان الحلّ لمعالجة التنافر بين الدولة ومكوّنات المجتمع؛ والتوجّه الحالي نحو إلغائها يحمل في طياته خطر العودة إلى إشكاليَّة ما قبل ١٩٤٣.

ومن المؤشّرات على الارتباك والالتباس في الاتّفاق حول موضوع الطائفيَّة السياسيَّة واحتماليَّة إلغائها، ما ورد في الدستور في المادتين ٢٢ و٩٥:

- نصّت المادة ٢٢ على استحداث مجلس للشيوخ تتمثّل فيها العائلات الروحيَّة. فإذا كان التمثيل الطائفي نتيجة موضوعيَّة لانتفاء أسبابه المجتمعيَّة، فما العبرة من إعادته في مؤسَّسة تشريعيَّة جديدة؛ وإذا كانت الشروط الموضوعيَّة للإلغاء غير متوافرة، فما العبرة إلى خلق إرباكات وتعقيدات مؤسسيَّة جديدة؟ قد يكون استحداث مجلس للشيوخ يندرج في المنطق التسووي بين المسيحيّين المتحفظّين عن الإلغاء والمسلمين المندفعين في هذا الاتجاه. ومثل هذا المنطق يعيدنا مجددًا إلى مسار التسويات السياسيَّة في الشؤون الكيانيَّة.
- نصّت المادة ٩٥ من الدستور على اجراء اختباري في إلغاء التمثيل الطائفي في وظائف ما دون الفئة الأولى في الإدارة العامة، ما أدّى إلى طغيان إسلامي (بفعل الواقع الديمغرافي)، تقابله نقزة مسيحيَّة مطالبة بإعادة التوازن، ما استدعي عمليًا توجهًا للمناصفة النسبية بمعزل عن مندرجات المادة ٩٥. ويجدر بالقيادات استخلاص العبرة من هذا الاختبار لتبيان احتمالات ونتائج إلغاء التمثيل الطائفي.

III- الترويكا كصيغة أمر واقع ينحرف عن الروحيَّة البرلمانيَّة الكلاسيكيَّة للطائف

تعني الترويكا، كعرف يتظهّر أكثر فأكثر رغم الرفض الإنشائي له، مشاركة الرؤساء الثلاثة في عملية اتّخاذ القرارات المحوريَّة في الدولة. وتعبر العمليَّة، من الناحية الدستوريَّة، عن الروحيَّة العميقة لنظامنا السياسي لجهة ضرورة توافق

الجماعات على القرارات الأساسيَّة بغض النظر عن الموقع الدستوري لممثّليها في السلطة ونوعيَّة وحدود العلاقات التي ينيطها الدستور بكلّ منهم. ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار الترويكا كتصحيح أمرًا واقعًا، تحت ضغط الواقع المجتمعي، للمسار الدستوري الذي يذهب في اتّجاه معاكس.

فدستور ١٩٢٦ أسس لأونيكا رئاسية عكست واقع القوى السائد آنذاك، وكرّست رئيس الجمهوريَّة (المسيحي بحكم الواقع) محور الحياة الدستوريَّة والسياسيَّة، مع انخراط المسلمين في الدولة، ظهرت دويكا عرفيَّة وفسحت دورًا وموقعًا لممثّل الطائفة السنيَّة، إلى جانب ممثل الموارنة، في آليات القرار؛ البروز السياسي للطائفة الشيعيَّة منذ الثمانينات فرض تعديلًا عمليًا جديدًا في المعادلة الداخليَّة عبّرت عنه الترويكا الرئاسيَّة عبر ادخال ممثّل الشيعة كشريك إلى جانب ممثّلي الموارنة والسُنَّة. فإذا كانت الترويكا متناقضة للتوجهات العميقة في دستور الطائف، إلَّا أنَّ التحليل السوسيولوجي يفسّر ويبرّر هذه الظاهرة. فالدوافع المنهجيَّة السوسيولوجيَّة التي كانت وراء بروز الدويكا في ١٩٤٣ (نظرًا لعدم ملاءمة النص الدستوري لعام ١٩٢٦ لمعطيات الواقع)، هي نفسها التي تفسّر وتبرّر بروز الترويكا بمظهرها الصراعي الذي يشكّل آلية القرار، أو بمظهرها التوافقي التحاصُصي.

IV- الوقائع العملانيَّة

وضع اتّفاق الطائف صيغة دستوريَّة لتحقيق هدفيَّات استراتيجيَّة مختلفة عن هدفيَّات ميثاق ١٩٤٣. لكن التطوّر المؤسسي للحياة السياسيَّة بعد الطائف يضع موضع التساؤل مدى فاعليَّة هذا الاتّفاق في الضبط السلمي للحياة السياسيَّة والانسياب الهادئ للعلاقات بين الجماعات، وبالتالي مدى ملاءمته كحلّ لتسوية تعقيدات الواقع اللبناني. ومن هنا يُطرح السؤال: هل استُنفدت مفاعيل هذه التسوية، وهل ثبت في أرض الواقع قصور الاتّفاق عن إيجاد صيغة تنهي حال اللاستقرار المتمادية، فتعود البلاد إلى حالة المراوحة في دائرة العنف/التسويات الموقتة؟

بغضّ النظر عن التداخلات الخارجية المتزايدة مع قوى الداخل وتشابك المصالح فيما بينها، فقد ظهّرت الحرب الأهليَّة «قابليَّة» الجماعات اللبنانيَّة للانغماس تكرارًا في صراعات عنفيَّة، كما أكّدت عجز التسويات عن تأمين الاستقرار الداخلي. فالفترة الفاصلة بين إقرار اتّفاق الطائف ويومنا هذا، تميّزت بظواهر عدة في علاقة الجماعات: تحوّل التوافقيَّة إلى منطق تحاصصي سلبي، والتظهير المستمرّ للسلبيَّات في العلاقة بين الجماعات (فقدان التوازن، الطغيان، حقوق الطوائف والحفاظ عليها واستعادتها أو زيادتها)، والتجاذب السلبي الذي يشلّ عمل المؤسَّسات وما يستتبعه من تفكيك لأوصالها، وتحوّل الدستور إلى مادة اجتهاد سياسي مصلحي، فقدان هيبة وسلطة الدولة والقانون، واستسهال اللجوء إلى العنف المتكرّر كوسيلة حسم سياسي، وتنامي مقلق لأيديولوجيات شموليَّة رافضة للآخر وما تستبعه من تصنيفات تمييزيَّة ودونيَّة له (خطاب الوطنيَّة والارتهان والسيادة والتبعيَّة).

لقد أثبتت جميع التسويات الدستوريَّة/السياسيَّة عجزها عن تنمية شعور إيجابي يعمّق تربة العيش معًا بين اللبنانيّين وتوسيع إطار المصالح المشتركة، وهي أمور ضروريَّة في مجتمع مركّب. وهذا ما يميل بالباحث إلى اعتبار انَّ المشكلة ليست في الصياغات التقنيَّة لحلول دستوريَّة وفق النماذج الشكليَّة المتعارف عليها والعلم الدستوري. المشكلة في الأساس تكمن في ايديولوجيَّات وسلوكيَّات راسخة في ذهنيَّة الجماعات وقصورها، بعد مئة عام على قيام لبنان الكبير –أفرادًا ونخبًا قياديَّة– عن إدراك متطلبات العيش معًا في مجتمع مركّب والتكيّف الواعي والإرادي مع هذه المتطلّبات.

ويذهب التوجّه المعاصر للفكر السياسي والعلم الدستوري في مواجهات إشكاليَّات المجتمعات المركّبة لتفادي الحروب الأهليَّة أو التوجهات الانفصاليَّة التقسيميَّة للكيانات، في اتجاه الارتكاز على ركنَين تأسيسيَّين في بنية المجتمع والدولة والنظام: التعدديَّة البنيويَّة المجتمعيَّة التي تعبّر عنها وظيفيًا استقلاليَّة الجماعات الثقافيَّة في إدارة شؤونها؛ والطائفيَّة السياسيَّة التي تعكس البنية

المجتمعيَّة التعدديَّة في بنية السلطة، والتي يعبّر عنها وظيفيًا العمل معًا في إطار صيغة العيش المشترك.

لكن التوجّه الاستراتيجي لاتّفاق الطائف يولّد إرباكات منهجيَّة في تفكير الباحث، لما يحتويه هذا التوجّه من تناقضات قد تؤدي إلى استفحال الإشكاليَّة الصراعيَّة التي يُفترض أن الاتّفاق عالجها. لقد تمّ وضع الاتّفاق في ظلّ ميزان قوى داخلي اضطر معه المسيحيّون إلى السير في مساومات تراجعيَّة تستجيب لـ«الاندفاعة المطلبيَّة» للمسلمين لناحية زيادة حصّتهم في السلطة. فالطائف وإنْ أنهى حالة الصراع الدموي، إلَّا أنَّه لم ينه جذور ومسبّبات الحالة الصراعيَّة. فهو خلّف شعورًا بـ«النكسة السياسيَّة–المؤسسيَّة» لدى المسيحيّين، وشعورًا موازيًا لدى المسلمين بانقلاب التراتبيَّة السلطويَّة لمصلحتهم. وكلا الشعورَين لا يساهم في استقرار النظام السياسي في مجتمع مركّب.

لسنا من المتشبثين للحفاظ على الطائفيَّة السياسيَّة ولا من الطامحين إلى إلغائها. ما نبغيه هو استقرار الكيان والنظام السياسي على معطيات موضوعيَّة. فإذا كان مجتمعنا يفترض استمرار البنيَّة الطائفيَّة السياسيَّة، فتكون هذه البنية هي الصيغة الملائمة. وإذا كان مجتمعنا –في تحوّلاته الداخليَّة الطبيعيَّة والذاتيَّة– ينتقل تدريجيًا من حالة ثقافيَّة/بنيويَّة إلى حالة أخرى لها طابع مدني، فإنّ إلغاء الطائفيَّة السياسيَّة يصبح قائمًا تلقائيًا، وتصبح المواطنة المدنيَّة الصيغة الملائمة التي تقوم عليها تركيبة السلطة.

النخب الثقافيَّة والقيادات السياسيَّة مدعوّة إلى ثورة على الذات وفي الذات للخروج من النمطيَّة الفكريَّة والسلوكيَّة التي تكبّل حياتنا السياسيَّة بقيود المقدّسات والموروثات الفكريَّة. فهذه الموروثات، وإن كانت تحظى بشبه إجماع في قناعات النخب والقيادات، وإلَّا أنَّها ليست بالضرورة «حقائق موضوعيَّة» تعبّر عن واقع تاريخي/ثقافي/بنيوي. فبناء الاستقرار لا يقوم على بديهيَّات وحتميَّات أيديولوجيَّة، بل يبدأ في صياغة وترسيخ متطلبات العيش معًا –في أبعادها الثقافيَّة والمجتمعيَّة

والمؤسسيَّة– وهذا يتطلّب تغييرًا في المنطلقات والمقاربات الثقافيَّة، كذلك في الذهنيَّات والسلوكيَّات، بعيدًا عن المسلّمات. فالمطلوب جرأة الإقدام على التغيير.

رابعًا - في النقاش العامّ حول إشكاليَّة بناء الدولة

جاءت هذه المداخلات لتطلق نقاشًا حول إشكاليَّة الدولة وبنائها في لبنان وارتباط هذا البناء بالعيش معًا[١٢٣]. وقد كان لاستضافة المجموعة للبروفيسور أنطوان مسرّه[١٢٤] أنْ أغنى كثيرًا هذا النقاش.

بدأ النقاش بالتشديد على أنَّ العيش معًا إنّما يقوم على الإرادة المشتركة للذهاب باتجاه هذا العيش، وأنَّ الدولة الضامنة له إنّما هي مكابدة ومسعى دائم. كما لوحظ أنَّ الفارق بين الغرب وعندنا هو أنَّ الدولة في الغرب دخلت في وعي الإنسان، وبالتالي إنَّ كلّ الأزمات الحاصلة هناك لا تضع الدولة موضع تساؤل ولا يوجد أي نقاش للعودة إلى حالة ما قبل الدولة. كما تجد أنَّ كلّ القضايا عندهم حلولًا لها ضمن آليات الدولة بما يخدم التفاعل والتواصل بين الدولة والمجتمع لتفادي الوقوع في محاذير معيَّنة. في حين أنَّ الوضع في منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنه لبنان، هو أنَّ المجتمعات هنا لا زالت في حالة ما قبل الدولة. من هنا ضرورة مقاربة الوضع اللبناني وفق المنهجيَّة الطبيَّة لتشخيص الواقع اللبناني وتحديد الحاجات قبل الذهاب إلى المعالجة. وقد ارتأى المجتمعون أن هناك أربعة شروط مسبقة من دونها لا قيام للبنان وللدولة فيه.

- أولها: السيادة. دولة من دون سيادة لا تحافظ على صفاتها الملكيَّة (احتكار القوة المنظّمة، احتكار العلاقات الدبلوماسيَّة، فرض وجباية الضرائب، إدارة السياسات العامَّة).
- ثانيها: رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة. هو حامل وحامي الدستور، وملك على الجميع. عباقرة الطائف عالجوا المشكلة بعلم الدستور المقارن، وهو

١٢٣– سوف نقوم في جزء ثان من هذا المنشور بنشر الداخلات والنقاشات الخاصَّة بإشكاليَّة التعايش/العيش المشترك/العيش معًا. ونأمل أن نتمكّن من القيام بذلك في نهاية العام الحالي (٢٠٢٥).
١٢٤– كانت مداخلة البروفيسور مسرّة في ٢١ تموز ٢٠٢٣.

كيفيَّة التوفيق بين فصْل السلطات والتعاون بينها. وتمّ جعل رئيس الدولة لا يتدخَّل في الأمور البسيطة. ذلك أنَّ التعدديَّة صعبة إدارتها.

- ثالثها: الحكومات هي السلطة الإجرائيَّة، أي هي سلطة تنفيذيَّة. هي لا تمثّل لا أحجامًا ولا ثلثًا ولا حصصًا. كلّ ما حصل في لبنان هو حصيلة التدخّل السوري. الدولة تنظّم أمور الناس بشكل إجرائي. هي فقط تمثّل الطوائف.
- رابعها: مثاقفة الدولة. ثقافة الدولة غائبة عن لبنان. فبعد العام ١٩٤٣، لم تحصل تربية على مفهوم الدولة. الدولة نتصرَّف معها وكأنها جهاز خارجي.

وكان هناك كلام في أهميَّة الاطّلاع على مفهوم الدولة من خلال كتب علميَّة وتعليم التاريخ، وأنَّ معالجة الوضع اللبناني لا تتمّ فقط من الناحية المؤسَّسيَّة بل يجب الالتفات للناحية الثقافيَّة، من هنا أهميَّة تزامن العمل المؤسساتي مع مسار ثقافي يضع مسؤوليَّة أولى على النخبة اللبنانيَّة.

خامسًا - خلاصات مشتركة في بناء الدولة

كما كان الأمر فيما خصّ إشكاليَّة الهويَّة، تقرّر أنْ يخرج أعضاء مجموعة العمل بخلاصات مشتركة بعد مسار عرض الأوراق ومناقشتها. وقد قام الدكتور أمين الياس بصياغة أوليَّة لهذه الخلاصات، وتمّت مناقشتها وإجراء التعديلات عليها، قبل إعداد الصياغة النهائيَّة والتصويت عليها بالإجماع. وقد أتت هذه الخلاصات المشتركة على الشكل الآتي:

خلاصات في بناء الدولة

مقدّمة

أظهرت التجربة اللبنانيَّة على مدى مئة عام محوريَّة بناء الدولة لاستدامة المشروع اللبناني. فهذا المشروع ليس مجرّد كيان اجتماعي سياسي تقتصر مبرّرات وجوده على الأبعاد الماديَّة فقط، بل هو مساحة للّقاء والطموح. يجب أنْ يشعر كلُّ مواطن فيه «إحساسًا عميقًا بالفرح، بالاعتزاز، بالاطمئنان لانتسابه إلى الكيان الذي يحيا ويعمل به ويحقّق ذاته الإنسانيَّة ضمن إطاره» (ميشال أسمر، الندوة اللبنانية).

بل إنّ بناء الدولة يبدو اليوم أكثر إلحاحًا، مع بداية انطلاق لبنان نحو مئويّته الثانية. فبناء الدولة تعبير واقعي عن التزام اللبنانيّين ببعضهم البعض، ضمن عقدهم الاجتماعي المتجدّد. وهو أيضًا حاجة عمليَّة وعلميَّة لإدارة تعدديّتهم، في إطار من الحياة المشتركة والسلام والازدهار.

من هنا، وانطلاقًا من تجسيدنا لمجموعة عمل من الأكاديميّين المتعدّدي الاختصاصات والمجالات العلميَّة، وبناءً على قراءة علميَّة تعتمد تعدّد المناظير، فقد توافقنا على المبادئ الأساسيَّة التي نرى أنّه من الواجب احترامها بغيَة إنجاح مشروع بناء الدولة اللبنانيَّة، وتقع هذه المبادئ في أبعاد أربعة:

١. في البُعد التاريخي

١. إنَّ الجذور التاريخيَّة للدولة اللبنانيَّة تعود إلى مرحلة الإمارة في جبل لبنان. في تلك المرحلة ظهر أوّل تعبير عن التقاء له خصوصّيته المميّزة في جبل لبنان. ومع تراكم الأحداث حتَّى منتصف القرن التاسع عشر، طُرحت للمرّة الأولى فكرة الجَمْع بين جبل لبنان و»جبل أنتيليبان» مع سهل البقاع الواقع بينهما. وهذه الجغرافيا التي هي التي تُشكّل اليوم الجمهوريَّة اللبنانيَّة. ومن المهمّ الإشارة إلى أنَّ هذه الجذور ليست فقط سياسيَّة، بل هي أيضًا نتيجة تطوّر اجتماعي-اقتصادي يتّصل بالتفاعلات الثقافيَّة والاقتصاديَّة والديناميَّة التربويَّة عبر الزمن الطويل، ما أدّى إلى تجاوز البُنى المناطقيَّة نحو شكل من أشكال الدولة الحديثة.

٢. إنَّ إعلان دولة لبنان الكبير في الأوّل من أيلول ١٩٢٠ جاء نتيجة مطالبة جزء كبير من اللبنانيّين، وهم فعاليَّات من كلّ الطوائف وإنْ بدرجات متفاوتة، وقد تضافرت هذه الدعوة مع مصلحة الدولة المنتدِبة، فرنسا. مع الإشارة إلى أنَّ هذه المطالبة لم تُشكّل إجماعًا تامًا حينذاك.

٣. إنَّ الإرادة اللبنانيَّة لإنشاء الدولة اللبنانيَّة تظهر جليًّا في معظم المذكّرات التي قُدّمت، والمضابط التي سُلّمت إلى لجنة كينغ-كراين، وإلى المفوّضيَّة العليا في بيروت، وكذلك إلى حكومات دول القرار. كما تجسّدت هذه الإرادة من خلال المشاركة في وفود مؤتمر الصلح.

٤. إنَّ إنشاء دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ في ظلّ الانتداب الفرنسي شَكَّل مدخلًا لحقبة جديدة فرضت تطويرًا في العلاقة بين الدولة والطوائف يتمايز عن الذي كان سائدًا خلال الحقبة العثماني.

٢. في البُعد الميثاقي والدستوري والقانوني

١. كرّس دستور ١٩٢٦ صيغة توالف بين التعدديَّة اللبنانيَّة والمساواة بين الطوائف في علاقتهم القانونيَّة بالدولة اللبنانيَّة.

٢. إنَّ الدولة اللبنانيَّة، وفقًا لهذا الدستور هي دولة محايدة دينيًّا، تحترم حقوق المواطنين والأديان.

٣. إنَّ الدولة اللبنانيَّة، وفقًا للقرار ٦٠ ل. ر.، الصادر سنة ١٩٣٦ عن المفوّض السامي الفرنسي، تعترف بالطوائف التاريخيَّة وأنشأت طائفة الحقّ العامّ:

أ. إنَّ الانتماء الطائفي بالنسبة إلى الدولة هو إجراء إداري بحت.

ب. إنَّ حريَّة الضمير والإيمان والاعتقاد والدين مكفولة، فالدولة لا تتدخّل في إيمان أي من مواطنيها.

ت. إنَّ المواطن في لبنان حرّ بتنظيم علاقته مع الدولة عبر الانتماء إلى طائفة أو عبر الاختيار بعدم الانتماء إلى أي طائفة.

ث. إنَّ الدستور اللبناني أعطى الطوائف الاستقلاليَّة في إدارة شؤونها الذاتيَّة.

ج. إنَّ الدستور اللبناني يشدّد على أنّ الشعب هو مصدر السيادة وكلّ السلطات، التشريعيَّة والإجرائيَّة والقضائيَّة، مستقلّة عن بعضها البعض. كما يؤكّد الدستور أنَّ الدولة، من خلال مؤسَّساتها الأمنيَّة والعسكريَّة، هي الجهة الوحيدة التي تمتلك حق احتكار القوّة المسلّحة بجميع أشكالها.

٣. في البُعد السياسي

١. إنَّ الدولة في لبنان يجب أنْ تكون الانعكاس الدستوري والمؤسّساتي لبنية المجتمع وديناميَّته.

٢. إنَّ الدولة يجب أنْ تكون قادرة على الموازنة بين تعزيز مكانة الانسان المواطن والمحافظة على كرامته الإنسانيَّة كقيمة وغاية بحدّ ذاته، وأنْ تضمن في الوقت عينه حقوق الجماعات بالوجود والتعبير عن خصوصيَّاتها.

٣. إنَّ الميثاق الوطني هو صيغة نموذجيَّة عن إرادة العيش معًا وهو الأساس في الاجتماع السياسي اللبناني.

٤. إنَّ الدولة وفْق المفهوم الحديث لها هي دولة علمانيَّة تنبثق من سيادة الشعب وتعبّر عن إرادته. من هنا لا تتناقض علمانيَّة الدولة اللبنانيَّة مع اعترافها بخصوصيَّات الجماعات التاريخيَّة المتواجدة على أرضها.

٥. إنَّ الدولة اللبنانيَّة توازن في تركيبتها بين فكرة المواطنة كتعبير عن الانتماء والولاء للهويَّة اللبنانيَّة الجامعة، وبين خصوصيَّات الجماعات التاريخيَّة والثقافيَّة المتواجدة في لبنان.

٦. يجب على اللبنانيّين الإفادة من وثيقة الوفاق الوطني لما تشكّله من مواءمة بين فرادة الفكرة اللبنانيَّة والتجربة المُعاشة، وبين الطبيعة التعدّديَّة للمجتمع اللبناني.

٤. في التعايش والدولة في لبنان

لبنان مجتمع تعدّدي يتأرجح بين الحداثة والتقليد وهو ذو ثقافة نزاعيَّة، إذ عرف فترات من السلم والنزاعات المتقطّعة. وتتميّز ثقافته السياسيَّة بالانقسام المناطقي والعامودي والأفقي. وللحدّ من الأزمات السياسيَّة وتأمين الاستقرار، يبدو من المهمّ أنْ يتمّ:

١. تعريف المفاهيم التي قامت عليها الدولة اللبنانيَّة وإعادة تعريف دور الدولة تجاه المجتمع على أنْ ينطلق التعريف من قِيَم إنسانيَّة عالميَّة تتناسب مع الواقع المجتمعي التعددي اللبناني. ومن المهمّ كذلك تحديد مفهومَي المجال العام والخاص ورسم حدود كلّ منهما.

٢. التركيز على دور المدرسة في بناء ثقافة مشتركة من خلال إعادة النظر في المناهج العامّة واعتماد ديمقراطيَّة التعليم وتنمية الفكر النقدي لدى المتعلّمين والانفتاح على الآخر كوسيلة تربويَّة حديثة، ما يساهم في تعزيز الثقافة المشتركة ويؤمّن السلام والاستقرار للبنان، مع احترام الخصوصيَّات الثقافيَّة لكلّ جماعة.

ملحق

مدخل إلى فَهْم «حروب لبنان» ١٩٧٥-١٩٩٠
(الدكتور أمين الياس)[١٢٥]

تمهيد

في شباط من العام ٢٠٢١، أطلقت الهيئة اللبنانيَّة للتاريخ بالشراكة مع السفارة السويسريَّة في لبنان مسار «إجا الوقت نحكي تاريخ»، والهادف في مرحلته الأولى[١٢٦] إلى تأسيس مجموعة من الأساتذة المتنوّعي الاختصاصات من أجل أنْ يشكّلوا سويًّا فريق عمل وتفكّر وحوار للتعامل مع الماضي الحسّاس وفق مقاربة علميَّة وتاريخيَّة، وذلك بهدف بناء سلام مستدام في لبنان.

إضافة إلى هذا الأمر، تضمّنت المرحلة الأولى إجراء مسح أوّلي للمؤلّفات المرتبطة بتاريخ الحروب في لبنان (١٩٧٥–١٩٩٠)، على أنْ يتمّ الخروج بخلاصة لهذا المسح.

ستتضمّن هذه الورقة التي أطلقنا عليها عنوان «مدخل إلى فَهْم حروب لبنان (١٩٧٥–١٩٩٠) قسمَين. في البداية، سنعرض بشكل وجيز للمسح بما يجسّده من عمل بحثي جرى حول حروب لبنان باللغات الثلاث، وذلك بهدف إجراء تقييم أولى لقياس طبيعة هذه الأعمال. ثم في مرحلة لاحقة سنقوم بعرض لبعض

١٢٥ هذه الورقة هي توليف لمعظم المداخلات التي قدمها الأساتذة حول قراءة مرحلة الحروب في لبنان، وللمسح الذي أجراه بشكل أساسي كلّ من الدكتور زياد أبو الريش والدكتورة يارا الخوري.
١٢٦– وهي مرحلة تمتدّ من شباط ٢٠٢١ إلى كانون الأول ٢٠٢١.

الخطوط العريضة للكتب موضع المسح من حيث تطرّقها لتوصيف هذه الحروب، ومقاربتها لمسألة السببيَّة، وأهمّ الإشكاليَّات التي رافقت هذه الحروب.

القسم الأوَّل - مسحٌ أوَّليّ

إنَّ الهدف الأساسي من هذا المسح إنّما يتمثّل كما ذكرنا في المقدّمة بإجراء نوع من القياس لطبيعة الأعمال البحثيَّة المرتبطة بمرحلة حروب لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠)[١٢٧].

تأتي هذه الأعمال وفق أشكال عديد: فهناك الكتب ذات المؤلّف الواحد؛ والكتب الصادرة عن مؤتمرات بحثيَّة، وهي غالبًا ما تكون عبارة عن مجموعة من الأبحاث العميقة التي يجريها عددٌ من المتخصّصين المتنوّعي المجالات وفق مناظير متعدّدة؛ هناك الأوراق البحثيّة والمقالات العلميَّة التي غالبًا ما تكون مُندرجة ضمن أعداد من المجلّات المتخصّصة في موضوعات محدّدة؛ كما هناك المقالات الصحافيَّة الواردة في المجلات الدوريَّة والصحف اليوميَّة.

في ما خصّ المعايير التي تمّ اتّباعها في اختيار الكتب والأعمال الواردة في هذا المسح فهي كالآتي:

١. الكتب الخاصَّة بالحروب في لبنان والمنشورة باللغات الثلاث، العربيَّة، الفرنسيَّة والإنكليزيَّة.
٢. الكتب التي تشكّل حروب لبنان موضوعها الأساسي.
٣. الكتب التي تقدّم تحليلًا عن الحرب ولا تكتفي بعرض المادة التوثيقيَّة أو التسلسل الزمني للأحداث.
٤. الكتب المستندة على مصادر أوليَّة.

أمّا المؤلّفات التي تمّ عدم لحظها في هذه المرحلة الأولى من المسح فهي:

١٢٧- نعيد التذكير بأنَّ هذا المسح أجرياه ووضعا معاييره كلّ من الدكتور زياد أبو الريش والدكتورة يارا الخوري.

١. الروايات التي تتخّذ من الحرب موضوعًا أساسيًّا لها.
٢. أطروحات الدكتوراه ومذكّرات الأبحاث التي لم يتمّ نشرها حتى اليوم.
٣. الأعمال الصحافيَّة.
٤. السير الذاتية والمذكّرات.
٥. الكتب التي وضعها كتّاب إسرائيليّون، وذلك لتفادي المشاكل القانونيَّة.

الأمر الذي يُمكن لحظه من حيث الاتّجاهات هو أنَّ غالبيَّة هذه الكتب تركّز على ثلاثة مراحل:

- مرحلة حرب السنتين ما بين ١٩٧٥ و١٩٧٦.
- مرحلة الاجتياح الإسرائيلي خاصَّة ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٣.
- مرحلة السنتين الأخيرتين من الحروب ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٠.

جغرافيًّا، المناطق التي يتمّ التركيز عليها في هذه الكتب إنّما هي: بيروت، وأجزاء من جبل لبنان، ومنطقة جنوب لبنان.

أمّا اللاعبون الذين يحظون بالاهتمام الأساسي في هذه الكتب فهم: حزب الكتائب، الحزب التقدّمي الاشتراكي، القوّات اللبنانيَّة. فيما نلاحظ اهتمامًا ثانويًّا بالجيش اللبناني، إذ أكثر ما يتمّ التركيز عليه يتمثّل في مرحلة ما بين العامَين ١٩٨٩ و١٩٩٠ حين كان الجيش اللبناني بقيادة العماد ميشال عون. وما يجدر ذكره هنا أيضًا أنَّ هناك اهتمامًا على مستوى ثالث بحزب الله، وعلى مستوى رابع بالمنظّمات الفلسطينيَّة المسلّحة في لبنان.

أربعة موضوعات أساسيَّة تجتاز هذه الكتب وهي: الأسباب، المواجهات العسكريَّة، المبادرات الدبلوماسيَّة، والتدخلات العسكريَّة.

الحياة اليوميَّة للناس العاديّين الذين عاصروا هذه الحرب واقتصاديَّات الحرب هي من العناصر الغائبة. إلى هذا نلاحظ غياب الأنتروبولوجيّين وعلماء الاجتماع عن الاهتمام بموضوع الحروب. كما نجد القليل في هذه الكتب عن المرأة

(والمسألة الجندريَّة بشكل عام)، والعمّال، والقطاع العام، والخدمات العامّة، والإنتاج الثقافي، والجانب الجنسي.

المنهجيّة المتّبعة بالإجمال من الكتّاب إنّما تعبّر تيَّارات أربعة:

- أوّل يعتمد القراءة الطائفيَّة في تفسير الأحداث: أي أنَّ الحرب تُفسّر من باب الانقسام الطائفي، خاصَّة الانقسام المسيحي–المسلم.
- ثاني يعتمد القراءة الطبقيَّة في تفسير الأحداث: أي أنَّ الحرب تُفسَّر من حيث الانقسام ما بين يمين ويسار.
- ثالث يعتمد القراءة القوميَّة في تفسير الأحداث: أي أنَّ الحرب جرت بين تيّار لبناني يدافع عن هويَّة لبنان بذاته أي «الهويَّة اللبنانيَّة»، وتيّار عربي، يرى في لبنان امتدادًا لانتماء وهوية أوسع من الهويَّة اللبنانيَّة ألا وهي الهويَّة والقوميَّة العربيَّة.
- رابع يعتمد على البُعد الجيوسياسي في تفسيره لأحداث حروب لبنان، فتكون مقاربته لتُوَالف ما بين أبعاد داخليَّة وخارجيَّة للصراع.

الملاحظة العامَّة التي يمكن استخلاصها من هذا المسح الأوَّلي تُظهر أنَّ كلّ الباحثين والكتّاب إنّما نظروا إلى حروب لبنان ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ على أنّها ظاهرة واحدة غير مجزّأة، مستعرضين ديناميَّاتها وكأنَّها ديناميَّة واحدة. بتعبير آخر، تبدو حروب لبنان وكأنّها حدث واحد تمظهر في أماكن وأزمات وأشكال متعدّدة[١٢٨].

القسم الثاني - حروب لبنان: أهليَّة هي أم إنّها حروب الآخرين؟[١٢٩]

من البديهي القول أنَّ توصيف حروب لبنان وتسميتها ليسا بالأمر السهل. منهجيًّا، وكما يشرح الدكتور سيمون عبد المسيح، فإنَّه عادة ما تكون التسمية

١٢٨– لا بدّ هنا من توجيه الشكر الكبير للدكتور زياد أبو الريش الذي أجرى التحليل الأولي لهذا المسح.

١٢٩– هذا القسم استند بجزء منه على مداخلات الأساتذة الحكيّم وعبد المسيح وشيًّا والنقاشات التي دارت حولها.

نتيجة بحث ينطلق من فرضيَّة، بمعنى أنَّها مُنتج وليس قرارًا اتُّخِذَ مُسبقًا عند ولادتها أو أُطلِقَ عليها خلال مسارها. ويضيف الدكتور عبد المسيح في شرحه: «إنَّ ما يُصرّح به الفاعلون فيها أو المعلّقون عليها والمحلّلون لها من سياسيّين وإعلاميّين وأكاديميّين وأناس عاديّين، ليس بالضرورة هو التوصيف الحقيقي لاسمها ولهويّتها ولمضمونها. فهؤلاء جميعًا هم داخل الغابة ولا يستطيعون رؤيتها من بعد مكاني وزماني»[١٣٠]. ويضيف أنَّ التسمية مكنونة في جوهر التفسيرات الطائفيَّة والاجتماعيَّة–الاقتصاديَّة، وفي جوهر العلاقات الجدليَّة بين الداخل والخارج.

وإنْ أردنا اعتماد منهجيَّة الدكتور أنطوان الحكيَّم[١٣١] في استعراض أبعاد هذه الحروب، فإنَّ هذا الأمر سيسهّل علينا إطلاق التوصيف والتسمية الأكثر دقة على هذه الحروب.

بناءً على هذه المنهجيَّة يمكننا القول أنَّ هناك ثلاثة توجّهات تحكم الكتب التي أُجرِيَ مسحٌ عليها.

أوَّلًا - في الأبعاد الأهليَّة والداخليَّة لحروب لبنان

هناك من يصف الحروب في لبنان بأنَّها أهليَّة على اعتبار أنها تأتي امتدادًا للصراع الداخلي بين اللبنانيّين منذ القرن التاسع عشر. أمَّا الحجّة التي تسند هذا القول إنّما ترتكز على العوامل الثلاثة التي يقوم عليها الاجتماع–السياسي اللبناني: التوازن النسبي بين الجماعات، قبول كلّ طرف آخر كما يقدّم الآخر نفسه، وملاحظة الحدود التي يقف عندها هذا الموقع والالتزام بها. فكلّ إخلال بهذه المعايير إنما يؤدي إلى فقدان التوازن وفتح الباب أمام الاضطراب الداخلي والأهلي[١٣٢].

١٣٠– سيمون عبد المسيح، «تسمية الحرب اللبنانية»، ورقة بحثية قدمت في إطار مسار «إحا الوقت نحكي تاريخ»، بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠٢١.

١٣١– أنطوان الحكيَّم، «حرب لبنان ١٩٧٥–١٩٩٠: أبعادها والتسمية الملائمة لها»، ورقة بحثية قدمت في إطار مسار «إحا الوقت نحكي تاريخ»، بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠٢١.

١٣٢– محمد شيّا، «مقارنة بين حربين أهليتين بحسب وفق المؤرخة ليلى فواز طرزي»، ورقة بحثية قدمت في إطار مسار «إحا الوقت نحكي تاريخ»، بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠٢١.

ضمن هذا الاتّجاه المشدّد على الأبعاد الداخليَّة للحروب، فإنَّ هذه الأبعاد تبدو ذات تشعّبات عدّة.

١. في الصراع على هويَّة لبنان واللبنانيّين

إذا كان من الممكن اعتبار حدث إعلان دولة لبنان الكبير في الأوَّل من أيلول ١٩٢٠ أحد أهمّ الأحداث التي شهدها لبنان في تاريخه، باعتبار أنَّ المحطات التاريخيَّة التالية لم تكن إلَّا هزّات ارتداديَّة لولادة كيان شاءه جزء من أبنائه ورفضه الجزء الآخر، فإنَّه من المؤكّد أنَّ هذا التاريخ المفصلي إنَّما أطلق صراعًا كبيرًا بين سكَّان لبنان حول هويَّة هذا الكيان وهويّة سكّانه.

فمن ناحية، اعتبر جزء كبير من سكّان هذا البلد أنَّ لبنان وهويَّته إنّما يأتيان ضمن سياق تاريخي طويل ناضل فيه أهل لبنان من أجل بلورة شخصيّتهم وهويّتهم المستقلَّة، وليكون لبنان التعبير السياسي والقانوني والدُوَلي لهذه الشخصيَّة. وقد عُرف هذا التيّار بتيَّار الهويَّة اللبنانيَّة. هذه الهويَّة التي تشكّل خلاصة التاريخ الطويل الذي شهدته هذه الأرض منذ أيَّام فينيقيا وحتى يومنا هذا. وإذا ذهبنا أعمق في أدبيَّات هذا التيَّار اللبناني يتبيَّن لنا أنَّه يستند في محاججته إلى محطَّتَين مفصليَّتَين في تاريخ هذه الأرض: أولى هي مرحلة فينيقيا التي من ناحية تضع لبنان على خطّ صناعة الحضارة الإنسانيَّة ومن ناحية أخرى تعبّر عن تمايز شعب هذه الأرض؛ ومرحلة ثانية هي مرحلة الإمارة وصولًا إلى المتصرفيَّة في جبل لبنان حيث برزت أيضًا معالم الشخصيَّة اللبنانيَّة المتمايزة، بحسب هذا التيّار، عن محيطه. هذا التمايز الذي يُعبّر عنه بتوق سكان هذا الجبل إلى الاستقلال. فلبنان الكبير الذي تأسَّس في العام ١٩٢٠ إنَّما هو خلاصة كلّ هذا التاريخ، وكلّ الحضارات التي مرّت عليه منذ فينيقيا وحتى القرن العشرين. بتعبير آخر إنَّ لبنان اليوم إنَّما هو تلاقي كلّ من فينيقيا وجبل لبنان مع مسحة متوسّطيَّة. فلبنان يشبه المتوسّط بمناخه ومدنه وذوقه وميول سكَّانه وتنوّعهم أكثر مما يشبه الداخل العربي الصحراوي.

انطلاقًا من هنا، يبدو «اللبناني» وكأنَّه ابن التزاوج بين المتوسّط وجبل لبنان، بين فينيقيا والإمارة. لهذا فهو ينتمي إلى هذه الحضارة المتوسطيَّة التي تنتمي إليها

الحضارة الفينيقيَّة، ولا يمكن له أنْ يكون ابن حضارة الصحراء. فاللبناني بحسب هذا التيَّار إنَّما هو خلاصة البحَّار والجبليّ المختلف تمامًا عن محيطه العربي الصحراوي. هذه الهويَّة بالذات هي التي ستستطيع أخيرًا في العام ١٩٤٣ من الاستحصال على استقلالها لتغدو التعبير الأصيل عن شخصيَّة سكّان هذه البقعة الجغرافيَّة القابعة على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسّط.

في المقابل، تبدو ولادة لبنان الكبير وكأنَّها نكسة أو حتّى هزيمة للتيّار العربي القائل بالهويَّة العربيَّة الذي كان يطمح إلى بناء دولة عربيَّة كبرى تكون التعبير السياسي والقانوني عن رغبة الشعوب العربيَّة بالتوحّد واستعادة مجد الماضي. في الواقع، تبدو الهويَّة العربيَّة بالنسبة إلى التيّار العروبي وكأنّها التعويض المعنوي والواقعي الوحيد للفراغ، أو للعراء التامّ، الذي وجد العرب المسلمون أنفسهم فيه بعد فرض الانتداب على المشرق العربي وإلغاء أتاتورك الخلافة الإسلاميَّة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ فكرة القوميَّة والهويَّة العربيَّة إنَّما نادى بها بداية مفكّرو النهضة العربيَّة المسيحيّون من أمثال بطرس البستاني وسليمان البستاني وإبراهيم اليازجي وأمين الريحاني وغيرهم، وهي كانت بالنسبة إلى هؤلاء الأرضيَّة المشتركة التي يمكن أنْ تجمعهم مع المسلمين من أجل النضال ضد الأتراك. غير أنَّ المسلمين بغالبيّتهم الساحقة لم يستطيعوا الخروج من فكرة ومقولة أنَّ العروبة أو الهويَّة العربيَّة إنّما هي تعبير عن الإسلام. وقد ترسّخ هذا الأمر أكثر فأكثر بعد إلغاء الخلافة العثمانيَّة، إذ وجد هؤلاء أنفسهم في عراء تام للمرّة الأولى منذ نشأة نموذج المدينة والدولة الإسلاميَّة مع النبي محمّد. وعليه، لم يجدوا إلَّا الهويَّة العربيَّة والعروبة تعويضًا ومشروعًا يمكن أنْ يحلّ مكان نموذج الدولة والخلافة الإسلاميَّة.

فالهويَّة العربيَّة هي إذًا هذا الامتداد لتاريخ طويل بدأ في الجزيرة العربيَّة مع نبيّ الإسلام، وتواصل مع الخلفاء والدول التي اعتمدت الإسلام دينًا وسراطًا لها. وهي تتعزّز بوجود القرآن الذي أُنزل، بحسب هذا التيَّار، بلسان عربيّ، وبحديث النبي محمّد الذي قال إنَّ «العربيَّة هي اللسان». من هنا، ليس السياق التاريخي وحده ما يعزّز، وفق التيار العربي، أولويَّة الهويَّة العربيَّة، بل اللغة العربيَّة أيضًا التي تشكّل عاملًا أساسيًّا في تبلور هذه الهويَّة. إلى هذين العاملين، ويُضاف إلى ذلك العامل الديني

المتمثّل بالإسلام الذي يشكّل في ظهوره وامتداده وازدهاره إطارًا حضاريًّا لهذه الهويَّة العربيَّة. فالإسلام هو الذي وحّد، بحسب منظّري التيَّار العربي، القبائل العربيَّة، وجعل لها دينًا ولغة واحدة وكتابًا سماويًّا واحدًا ودولة واحدة وحضارة واحدة.

وهكذا، بدءًا من العام ١٩٢٠ احتدم صراع الهويَّتين، اللبنانيَّة والعربيَّة، واستمرّ طيلة القرن العشرين، وهو صراع كان في عمق كلّ الجدالات والنقاشات الفكريَّة والسياسيَّة حتى يومنا هذا، وشكّل مادة ملتهبة لتذكية نيران الحروب التي انطلقت في نيسان من العام ١٩٧٣ [١٣٣].

٢. في أزمة النظام السياسي اللبناني

لا يمكن فهْم الحروب في لبنان بمعزل عن «أزمة النظام» التي ظهرت نهاية الستينيّات من القرن الماضي، هذه الأزمة التي تعدّ أحد أبرز مسبّبات الانفجار. كان النظام السياسي اللبناني يرتكز على دعامَتَين: دستور العام ١٩٢٦ وتعديلاته، وميثاق العام ١٩٤٣. ولا يمكننا أنْ نَفهم أزمة هذا النظام إنْ لم نأخذ بالاعتبار عامل الانقسام الطائفي ما بين مسيحيّين ومسلمين حول صلاحيَّات رئيس الجمهوريَّة الماروني، ومطالبة المسلمين بإزالة الغبن اللاحق بهم من جرّاء هذه الصلاحيَّات الواسعة (التي من أهمّها قدرته على تعيين رئيس الحكومة والوزراء وإقالتهم، من دون أنْ يترتّب عليه في الدستور أيَّة مسؤوليَّة)، وجرّاء معادلة التمثيل في مجلس النواب القائمة على قاعدة خمسة نوّاب مسلمين لكلّ ستّة نواب مسيحيّين.

وما يجدر ذكره هنا، أنَّ المسلمين، الذين كانوا يميلون بغالبيّتهم إلى الهويَّة العربيَّة أكثر ممَّا يميلون إلى الهويّة اللبنانيَّة، بدأوا يشعرون بقدرتهم على قلب موازين القوى من داخل النظام والسلطة في لبنان، بما يستتبعه من تعريب لبنان أكثر فأكثر من خلال إضعاف خصوصيّته، التي يتمسّك بها غالبيَّة المسيحيّون، وبالتالي أخذه شيئًا فشيئًا إلى الانخراط في القضايا العربيَّة التي كان على رأسها الصراع العربي–الإسرائيلي والقضيَّة الفلسطينيَّة. وقد عزّز شعورهم هذا الثقل الديمغرافي

١٣٣– ملاحظة من الدكتور عبد الرؤوف سنّو: من الجدير القول إنّه في العام ١٩٨٣ نشرت الثوابت الإسلاميَّة بأنَّ لبنان وطن نهائي. ولم يتبلور هذا الأمر فعليًّا إلا بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط من العام ٢٠٠٥.

للفلسطينيين ذات الغالبيَّة المسلمة (كانوا يتعدّون الثلاثمئة ألف فلسطيني) الذي تحوّل نهاية الستينيّات إلى وجود مسلّح بحجّة مقاومة إسرائيل.

بدأت أصوات النخبة الأكاديميَّة والسياسيَّة والدينيَّة المسلمة ابتداءً من السبعينيَّات من القرن العشرين تعلو تحت عنوان «تصحيح النظام البرلماني اللبناني» والمطالبة بعدم حصر رئاسة الدولة بطائفة معيّنة، حتّى أنّ بعض هذه المطالبات وصلت إلى المسّ بالبعد الطائفي في انتقاد رئيس الجمهوريَّة حيث صرّح كمال جنبلاط في تموز من العام ١٩٧٤: «هكذا تبلغ سلطة رئيس الجمهورية الذروة في مملكة مار مارون السعيدة» (النهار ١٩٧٤/٧/٢)».

ويبدو من متابعة هذه المؤلّفات أنَّ هذه المطالبة بإعادة النظر بالنظام السياسي وبالصيغة اللبنانيَّة لم تكن فرديَّة تقدّمت بها شخصيَّات منعزلة، بل كانت جماعيَّة عند الطوائف الإسلاميَّة، سيّما عند السُنّة.

٣. صراع ذو بعد عقائدي وديني

من الجدير ذكره هنا، أنَّ النزاع الطائفي تصاعد مع بداية انطلاق الحرب وأتخذ طابعًا عقائديًّا عبّر عنه المدير العام لشؤون الإفتاء، حسين القوتلي في مقال نشره في جريدة السفير اللبنانيَّة (١٨ آب ١٩٧٥) حيث قال: «إمَّا أنْ يكون الحاكم مسلمًا والحكم إسلاميًّا فيرضى عنه [المسلم] ويؤيّده وإمَّا أن يكون الحاكم غير مسلم والحكم غير إسلامي فيرفضه ويعارضه ويعمل على إلغائه باللين أو بالقوة بالعلن أو بالسر. هذا موقف واضح [...] هو في أساس عقيدة المسلم. وإنَّ أي تنازل من المسلم عن هذا الموقف أو عن جزء منه، إنَّما هو بالضرورة تنازل عن إسلامه ومعتقده [...]». معتبرًا أنَّ الصيغة اللبنانيَّة آنذاك هي «صيغة مسيحيَّة»، وأنَّ «الحلَّ الأساسي [لأزمة الحكم في لبنان إنّما هي] الدعوة لإقامة حكم إسلامي في لبنان»، يخلص القوتلي في مقاله إلى عرض تسوية على المسيحيّين مفادها التالي: تنازلوا عن الحكم المسيحي للبنان لكي يتنازل المسلمون عن الحكم الإسلامي بهدف تحقيق «مجتمع العدالة المساواة». ولا يفوت القوتلي أنْ يرفض كلَّ الاقتراحات المطالبة بـ«العلمنة» معتبرًا هذه الدعوات

«إحراجًا للمسلمين» ذلك أنَّ هؤلاء لا يمكنهم ان يقبلوا بفصل الدين عن الدولة وهم يؤمنون بالإسلام «نظامًا كاملًا، دينًا ودولة».

مهما كانت التفسيرات المعطاة لهذا المقال، تبقى عبارته الأقوى هي تلك المعبِّرة تمامًا عن اقتناع الوجدان السُني في لبنان: الحلّ الأنسب هو الحلّ الإسلامي، وكلّ ما هو دون ذلك هو تنازل من المسلم أو منَّة منه على الشريك الآخر في البلد.

أيضًا، إنَّ ما ورد في مقال القوتلي ردّده المفتي حسن خالد في أكثر من مناسبة. ففي أحد اجتماعات قمّة عرمون في أيار ١٩٧٦، بحضور مبعوث الرئيس القذافي، عبد السلام جلّول، قال له المفتي: «اتجاهنا كان أنَّ الأغلبيَّة هي التي ينبغي أنْ تحكم، ونحن كمسلمين نُشكّل الأغلبيَّة. إلَّا أنَّ الالتزام العربي والوطني غلب عند المسلمين، فبدأنا نُطالب بإلغاء الطائفيَّة السياسيَّة، وهذا أهمّ مطلب بالنسبة إلى الرئاسات والمجلس النيابي وغيره من مؤسَّسات الحكم، ولو خيّرتنا لأردنا نحن [المسلمون] أنْ نحكم البلد لأنَّنا الأغلبيَّة»[١٣٤].

إضافة إلى ما ذكرناه بخصوص السلطتَين التنفيذيَّة والتشريعيَّة، كانت للمسلمين مطالب أخرى منها اعتبار يوم الجمعة يوم عطلة، تجنيس مكتومي القيد، والأكراد، وتسليم قيادة الجيش إلى إدارة جماعية مؤلفة من ضباط من مختلف الطواف وعدم إبقائها بيد الموارنة.

في المقابل، جاء الردّ المسيحي على طرح تعريب لبنان وأسْلمته على الشكل التالي: إمَّا العَلْمَنَة وإمَّا الفَدْرَلَة. فللمرّة الأولى بعد إعلان دولة لبنان الكبير العام ١٩٢٠ والتسوية الميثاقيَّة العام ١٩٤٣ بدأ المسيحيُّون التفكير بإعادة النظر بلبنان الكبير. كثيرون من المسيحيّين لاموا البطريرك الياس الحويّك على إصراره على حدود لبنان الكبير وضمّه تلك المناطق ذات الغالبيَّة المسلمة. كثيرون منهم أيضًا ندموا على تسوية العام ١٩٤٣ ورأوا وقوف المسلمين إلى جانب كلّ التيَّارات العربيَّة وصولًا لتفضيلهم البندقيَّة الفلسطينيَّة على سيادة لبنان واستقلاله وازدهاره وأمنه وجيشه خرقًا فاضحًا لميثاق ١٩٤٣. هنا علت بينهم المطالبات بالعودة إلى

١٣٤- المسلمون في لبنان والحرب الأهلية، ص ٢٨٢.

حدود لبنان الصغير. كانت هذه المطالبات تبدأ بالفدراليَّة ولا تنتهي بالتقسيم، مرورًا بتيَّار دعا للعَلْمَنَة الشاملة. وقد يكون الكتاب الضخم (الذي هو كناية عن مجموعة من الكتيّبات الصادرة عن نخبة مفكّرة في جامعة الروح القدس الكسليك) أدلّ تعبير على شعور الخيبة لدى النخبة المسيحيَّة من تجربة العيش مع المسلمين؛ كان عنوان الكتاب: «لبنان الكبير مأساة نصف قرن».

إذًا، أوردت النخبة الكسليكيَّة اقتراحاتها في المجلّد الضخم المذكور آنفًا. وفي أحد كُتيّباته بعنوان «إعرف حقيقة لبنان السياسي» الصادر بعد عام من اندلاع الحروب في لبنان (١٩٧٦) طُرح نموذج «الدولة الكونفدراليَّة الواحدة» بحيث يتشكَّل اتِّحاد «مقاطعات» يكون لكلٍّ مقاطعة «استقلالها الذاتي». ثم برز هذا الاقتراح بشكل أكثر وضوحًا في شباط ١٩٧٧ في كتيّب آخر بعنوان «نظام سياسي مقترح للبنان الجديد» حيث طُرح «الحلّ الفدرالي» كسبيل للخروج من أزمة النظام السياسي في لبنان. وقد أتبع هذا الكُتيِّب بمذكرة صادرة عن اللجنة السياسيَّة المنبثقة من مؤتمر البحوث اللبنانيَّة – الكسليك حول «أربعة صيَغ جديدة ممكنة لبناء لبنان الجديد». في هذه المذكَّرة برزت ثنائيَّة العلمانيَّة– الفدراليَّة بوضوح كصيغة لحلّ أزمة النظام اللبناني.

٤. سوء إدارة التعدديَّة اللبنانيَّة: انتهاء صلاحيَّة الميثاق الوطني

ضمن هذا السياق، تأتي بعض الكتابات حول الحرب لتركّز على أهميَّة عدم تجاهل واقع التركيبة الداخليَّة اللبنانيَّة بأبعادها الاجتماعيَّة والثقافيَّة والتاريخيَّة. وهي تعتبر أنَّ أحد أهمّ أسباب اندلاع هذه الحرب إنّما يتمثّل في الفشل المتكرر منذ ١٩٢٠ لليوم في إدارة المجتمع السياسي. فإذا كان أحد الأسباب الرئيسيَّة لنجاح مجتمع تعدّدي هو ألَّا يكون عامل موازين القوى هو العامل الحاسم في الحياة السياسيَّة، فإنَّ بعض اللبنانيّين من خلال استقوائهم بالخارج على شركائهم اللبنانيّين، إنّما ضربوا هذه القاعدة الأساسيَّة في إدارة تعدديّتهم، وحوّلوا عيشهم المشترك إلى تعايش نزاعي. ذلك أنَّ كلّ جماعة تقريبًا تنطلق في تفكيرها من خلفيَّة: كيف يمكنني أنْ أنتزع من الآخر أشياء أو أنْ انتصر على الآخر. وبحسب هذه الخلفيَّة، لا يمكن

أنْ ينجح أي مجتمع مركّب إذا استعمل ميزان القوّة. ولأنَّ اللبنانيّين لم يتوصّلوا في ثقافتهم السياسيَّة إلى هذا المستوى من الرقيّ الثقافي والسياسي بما يخلق لديهم مفهومًا مواطنيًّا وثقافة فوقيَّة تكون فوق الثقافات التحتيَّة وبموازاة انتمائهم وولاءاتهم الخصوصيَّة، فإنهم انزلقوا إلى صراعات لا متناهية فيما بينهم.

هذا على مستوى أزمة النظام السياسي، لكنّ إلى جانب هذه الأزمة ظهرت أيضًا أزمة العيش معًا بين الكتلتَين السكانيَّتَين الكبرتَين، ألا وهما، الكتلة المسيحيَّة والكتلة المسلمة. إذ بدا واضحًا أنَّ الميثاق الوطني، الذي عرّفه الرئيس بشارة الخوري على أنّه: «اتّفاق العنصرَين اللذين يتألَّف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة: استقلال لبنان التام والناجز دون اللجوء إلى حماية من الغرب ولا إلى وحدة مع اتحاد مع الشرق». (حقائق لبنانيَّة، ج ٢، ص ٢١)، لم يستطع أنْ يكبح جماح كلّ من هذين العنصرَين. فظلّ الانصهار المنشود مفقودًا، والعقيدة الواحدة لم ترَ النور. ذلك أنَّ المسيحيّين استمرّوا على استجداء الحماية من الغرب، والمسلمين ظلّوا يعملون، وكلّما سنحت لهم الفرصة، على دفع البلد نحو الشرق العربي، وكأنَّ الأولويَّة عندهم تكمن في توثيق الروابط مع الشعوب المسلمة على حساب أبناء وطنهم من المسيحيّين.

٥. أَدْلَجَة العامل الاقتصادي-الاجتماعي

هناك أيضًا بعض المقاربات التي تركّز على الخلل الاقتصادي الاجتماعي. وهو الخلل الذي استغلّه اليسار–القومي المتحالف مع الإسلام السياسي تحت حجّة «الطائفة–الطبقة» التي نظّر لها قادة اليسار لتبرير التحالف اليساري–الإسلامي. إذ يشرح العديد من الكُتّاب كيف أنَّ الطبقة البورجوازيَّة المتعدّدة الطوائف، والمسيطرة على الاقتصاد تمادت في جشعها، في حين أنَّ الدولة وقفت منها موقف المتفرّج ولم تتدخّل إلَّا لتحديد سعر بعض السلع الضروريَّة. يُضاف إلى ذلك النزوح الداخلي غير المنضبط والهجرة غير المراقبة من الدول المجاورة إلى لبنان، ما زنّر العاصمة بيروت بحزام من الأكواخ سكنتها جماعات متعاطفة مع سكان المخيّمات الفلسطينية ومستعدّة للثورة.

ما يجدر ذكره هنا، أنَّ عددًا أيضًا من الكُتَّاب، استعرضوا ازدهار الاقتصاد اللبناني، وارتفاع الدخل الفردي، وعلّو شأن العملة اللبنانيَّة عالميًّا، والاقتصاد المنتج، بدليل أرقام البنك الدولي الذي يبيّن كيف أنَّ نسبة صادرات لبنان من وارداته كانت في السبعينيَّات من القرن الماضي بحدود السبعين بالمئة. بالإضافة إلى ذلك، عدم وجود أي شكل من الديون المستحقَّة على الحكومة اللبنانيَّة. فدحضوا هذه مقولات الخلل الاقتصادي والاجتماعي. حتّى أن بعض اليسار أعاد مراجعة خطابه إبَّان بدايات الحرب فيما خصّ الاقتصاد اللبناني معترفًا أنَّ ما قام به من قراءة لهذا الاقتصاد وقتذاك إنما كان قراءة «تحقيريَّة» مقصودة وذات خلفيَّة أيديولوجيَّة. وهو اعترف أنَّ هدف تحقيره لاقتصاد لبنان يتمثّل بالترويج للثورة وتغيير النظام الذين كانا غاية اليسار آنذاك (أنظر **أوراق يسارية، في الاشتراكية**، الصادرين عن منظمة العمل الشيوعي، ١٩٩٣، ٢٠١٦).

٦. تفكّك الدولة في لبنان وبداية انتشار السلاح والتفلّت الأمني

الخلل الأمني وتفلّت السلاح خاصَّة ما بعد اتّفاق القاهرة في العام ١٩٦٩، كان عاملًا مهمًّا من العوامل الداخليَّة المؤجّجة للصراع. فبعدما سمحت الدولة اللبنانيَّة للمنظمات الفلسطينيَّة بشنّ هجمات ضد إسرائيل انطلاقًا من منطقة العرقوب (فتح لاند) في الجنوب اللبناني، صار هذا الجنوب مهدّدًا بكامله بالغارات الإسرائيليَّة وبعمليَّات إنزال وتفجير واغتيالات من قبل العدوّ الإسرائيلي. إزاء الأخطار المحدقة بلبنان، بدأت الأحزاب الطوائفيَّة تتسلّح.

وقد عمدت الأحزاب المسيحيَّة بغالبيّتها إلى التسلّح وتدريب الشبّان ابتداءً من العام ١٩٧٣ عندما لم ينجح الجيش اللبناني، بعد ضغوط داخليَّة وعربيَّة، من القضاء على السلاح الفلسطيني. ولا ضير من التذكير هنا أنَّ العام ١٩٧٣ شهد مواجهات كبيرة بين المنظّمات الفلسطينيَّة والجيش اللبناني، وصلت ذروتها إلى حدّ اختطاف ثلاثة جنود لبنانيّين من قبل عناصر الجبهة الديمقراطيَّة لتحرير فلسطين، فاندلع قتال واسع النطاق بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينيَّة، وسادت حالة حرب حقيقيَّة في البلد. فعمّت فيها المواجهات معظم المناطق في

بيروت وضواحيها. وقد أيّدت القيادات المسلمة الموقف الفلسطيني حتى شاعت في حينه مقولة إن «المقاومة الفلسطينيَّة هي جيش المسلمين».

ثانيًا - في الأبعاد الإقليميَّة والدوليَّة

١. لبنان في محيط ملتهب

تبدو العوامل الإقليميَّة والدوليَّة وفقًا لبعض الكُتّاب وكأنَّها صاحبة الأثر الحاسم في مرحلة حروب لبنان. ذلك أنَّ النصف الثاني من الستينيَّات من القرن العشرين حتَّى السبعينيَّات، شهدا تعاظم ما عرف بـ«القضيَّة الفلسطينيَّة» التي تحوّلت بعد هزيمة الجيوش العربيَّة (مصر، سوريا والأردن) أمام الجيش الإسرائيلي في حزيران من العام ١٩٦٧، إلى قضيَّة محوريَّة بالنسبة إلى الدول الغربيَّة والعالم العربي على السواء.

من ناحيتهم، كان الفلسطينيّون قد أيقنوا بعد هزيمة ١٩٦٧ أنَّ لا أمل لهم باستعادة فلسطين إلَّا من خلال مقاومتهم المسلّحة. وعليه، بدأوا العمل على تأمين قاعدة لمنظماتهم تنطلق منها في عملها. وبعد أنْ تمَّ لجم تلك المنظمات في الدول العربيَّة كافَّة –حيث كانت أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن آخر حلقات القمع العربي للعمل الفلسطيني المسلّح– والمتفلّت. وفيما عمل النظام السوري على السماح لعشرات الآلاف من الفدائيّين الفارّين من الأردن إلى لبنان للتسبّب في الفوضى فيه، وبالتالي التدخّل في شؤونه، وجدت المنظّمات الفلسطينيَّة في لبنان أرضًا خصبة بفضل الدعم الذي أمّنته لها الطوائف الإسلاميَّة والأحزاب اليساريَّة والقوميَّة العربيَّة التدخّليَّة. فكان اتّفاق القاهرة الذي اعترف للفلسطينيّين بشرعيَّة سلاحهم، وسمح لهم بمهاجمة إسرائيل انطلاقًا من لبنان.

إنَّ تفاقم الوضع في لبنان دفع ببعض الدول الكبرى إلى إعطاء سوريا الضوء الأخضر للتدخّل عسكريًّا. وهي، أي سوريا، التي ساهمت بإيصال لبنان إلى الحالة التي كانت فيها. وقد أجاد النظام السوري التلاعب بالتناقضات اللبنانيَّة. فمن جهة، دعم مطالب القيادات الإسلاميَّة وسمح لجيش التحرير الفلسطيني

بمغادرة سوريا ودخول لبنان، ومن جهة ثانية، روّج أنَّ دخوله إلى لبنان في حزيران من العام ١٩٧٦ هو للدفاع عن المسيحيّين.

بالإضافة إلى الفلسطينيّين وسوريا، هناك دول إقليمية وعربية أخرى كان لها يد طولى في الحرب في لبنان، نذكر منها العراق والأردن ودول الخليج ودول إفريقيا الشمالية وعلى رأسها ليبيا.

ولا يمكن الانتقال من البُعد الإقليمي من دون التطرُّق إلى الدور المحوري الذي لعبته إسرائيل في حروب لبنان، وذلك لعدّة أسباب، منها: التعارض الواضح بين دور وطبيعة كلّ من الكيان اللبناني القائم على التعدّد الديني والكيان الإسرائيلي القائم على العنصريَّة اليهوديَّة؛ التنافس الحضاري بين بلدين متقدّمين على صعيد الدور التجاري والخدماتي في المنطقة؛ سَعي إسرائيل الدائم، إضافة إلى أطماعها في أرض لبنان ومياهه، إلى تأجيج الصراع أولًا بين اللبنانيّين لإضعاف دولتهم كنموذج منافس لها، وثانيًا تأجيج الصراع بين اللبنانيّين واللاجئين الفلسطينيّين وإضعاف الدولة اللبنانيَّة ما يسهّل عمليَّة توطين اللاجئين الفلسطينيّين. من هنا نفهم الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت عشية عيد الميلاد في العام ١٩٦٨، وعمليّات الكومندوس المتكرّرة والتي كان أبرزها عملية ١٠ نيسان من العام ١٩٧٣ في قلب بيروت، ومن ثم اجتياحا العام ١٩٧٨ والعام ١٩٨٢، وما تبعهما من عمليَّات تهجير ممنهج أفرزت جزرًا طائفيَّة.

٢. لبنان على خطّ الصدع بين شرق شيوعي وغرب ليبرالي

دوليًّا، تُظهر الكتب واقع أنَّه لا يمكن فصل ما كان يجري في لبنان إبَّان مرحلة الحروب عمّا كان يحصل في العالم لا سيّما في إطار الحرب الباردة التي كانت قائمة بين المحور الشيوعي التي كان يقوده الاتحاد السوفياتي والمحور الليبرالي الرأسمالي الذي كانت تقوده الولايات المتحّدة الأميركيَّة. فكان لبنان إبّان تلك الفترة ساحة لتبادل الرسائل بين الجبارَين. كلّ ذلك على حساب الدولة اللبنانيَّة وطمأنينة اللبنانيّين.

*

في خلاصة القسم المتعلّق بالعامل الإقليمي والدولي، فإنَّ عددًا من الكُتّاب والمؤرخين يرون أنَّ هذا العامل يتقدّم على العوامل الأهليَّة والداخليَّة، ليس فقط لأنّه كان أحد مسبّبات اندلاع الحروب في لبنان، بل لأنّ هذا العامل كان حاسمًا أيضًا في إيجاد التسويات ومحاولات خروج لبنان من حالة الصراع الأهلي والإقليمي والدولي. وإذا عدَّدنا مبادرات الحلول للأزمة اللبنانيَّة، من المبادرات الفاتيكانيَّة والسعوديَّة والسوريَّة واتّفاق ١٧ أيَّار ١٩٨٣، ومؤتمرَي جنيف ولوزان ومن ثم الاتّفاق الثلاثي واتّفاق الطائف الذي كان صناعة عربيَّة–دوليَّة، نجد أنّها بمعظمها كانت خارجيَّة.

ثالثًا - المقاربة المتعدّدة المناظير لفَهْم حروب لبنان

هناك تيّار ثالث من الكتّاب يقف في الوسط ما بين الداخلي والخارجي ليقول بأنَّ العوامل الخارجيَّة على أهميّتها وحتى ولو كانت حاسمة، فإنّها ليست مُقرّرة لوحدها فيما خصّ اندلاع الحروب في لبنان. وهم يُشددوّن على القول إنّه لولا التداخل ما بين الداخلي والخارجي لما حصلت الحروب اللبنانيَّة ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠. كما ينضّم إلى هذا التيّار ذلك المنادي بالفهم المتعدّد المناظير لمرحلة الحروب في لبنان من خلال التشديد على أهميَّة الInterdisciplinarité. فالحرب بشكل عام، وفقًا لهذا الرأي، يجب أنْ يُنظر إليها من ضمن «رؤية شاملة» (Vision intégrale) بما يمكّننا من فهم ديناميَّات الحرب بكلّ تنوّعاتها لاسيّما تلك الخاصَّة بذاتيَّة الحرب، ويشرح هذا الرأي قوله إنَّ الحرب تصبح «كلّ شيء» في مرحلة معيَّنة بعد انطلاقها، ومن ثمّ تخلق ديناميَّات متعدّدة وجديدة، لتنتهي بشيء آخر. وهذه الديناميَّات تخلق نتائج بحيث أنَّ الحرب تتحوّل إلى سيستام مستقلّ قائم بحدّ ذاته يكون أحيانًا عابرًا للعوامل الداخليَّة والخارجيَّة في توصيف حرب معيّنة وشرحها وتسميتها.

*

الخلاصة الأولى والأبرز التي يُمكن الخروج فيها من هذا المسح إنَّما هي مدى تَعَقُّد مرحلة الحروب في لبنان بمقدّماتها ومجرياتها وإشكاليَّاتها ونهاياتها

(التي ربّما ليس نهايات بما تعنيه الكلمة من معنى). الخلاصة الثانية تتمثّل في أنَّ فهْم هذه المرحلة إنّما يتطلّب مسارًا طويلًا ليس فقط من البحث ومقارنة الدراسات والاطّلاع على الأرشيفات العالميَّة والإقليميَّة والمحليَّة ومقابلة المشاركين أو المعاصرين لهذه المرحلة، بل يتطلّب أيضًا مسارًا من الحوار والتفكّر المشترك، من خلال جمع عدد معتبر من المتخصّصين، ولما لا المعنيّين حتَّى والمشاركين في هذه الحروب، لمحاولة النظر إليها وفهمها من خلال مناظير متعدّدة ومجالات متعدّدة. هنا تظهر أهميَّة الInterdisciplinarité المنجدلة مع الزمن الكافي من أجل محاولة فَهم هادئ وواسع وعميق لما جرى في مرحلة الحروب في لبنان بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠. وتتجسّد الخلاصة الثالثة في ضرورة وجود إرادة، أقلّه عند المهتمّين بمرحلة الحرب، وفتح مسارات بحثيَّة وتفكّرية وحواريَّة من أجل مراجعة دقيقة لهذه المرحلة من تاريخ لبنان. خلاصة رابعة تأتي في امتداد الخلاصات السابقة وتتمثّل بأهميَّة استثمار هذه المعرفة العميقة والشاملة لمرحلة الحروب في لبنان في أيّ شكل من أشكال بناء حاضر ومستقبل يليق بتضحيات اللبنانيّين الذين عاشوا وعانوا وضحوا إبَّان تلك المرحلة وما بعدها حتى. فصحيح أنَّ استرجاع الماضي والتعامل معه ومحاولة فهمه إنّما هي ضرورة للعقل وللضمير الإنساني خدمة للحقيقة العلميَّة والتاريخيَّة والأكاديميَّة. ولكنّ هذه المعرفة تُصبح أكثر نفعًا إذا تمّ استثمارها في بناء مستقبل سلام مستدام وخطاب أكاديمي وعلمي واجتماعي وسياسي جديد يتناسب مع مرحلة السلام هذه. فهذه المعرفة لا يمكن أن تجد قيمتها الأسمى إلا من خلال تحولها إلى مخزون عِبَر تكون في متناول اللبنانيّين ليُحسنوا اتّخاذ خياراتهم المستقبليَّة بما يجنّبهم كلّ صراع جديد وبناء السلام.

لائحة المراجع العربيَّة[١٣٥]

١. أبو خليل جوزف، **قصة الموارنة في الحرب**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠١.

٢. بويكن جون، **ملعون هو صانع السلام. فيليب حبيب في مواجهة آرييل شارون، بيروت ١٩٨٢**، نقله إلى العربية غسان غصن، بيروت، دار النهار، طبعة ثانية، ٢٠٠٢.

٣. بيضون أحمد، **الصراع على تاريخ لبنان**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٨٩.

٤. بيضون أحمد، **الصيغة الميثاق و الدستور**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٣.

٥. تقيّ الدين سليمان، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠–١٩٧٠ مقدّمات الحرب الأهلية**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٧.

٦. تيموفييف إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٠.

٧. جحا شفيق، **الدستور اللبناني تاريخه وتعديلاته ١٩٢٦–١٩٩١**، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٠.

٨. الجسر باسم، **ميثاق ١٩٤٣**، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.

٩. الحاجّ الياس، **الخلفيات الطائفية وراء المنحى القومي في فكر كمال الحاجّ**، جامعة الروح القدس–كلية الفلسفة والعلوم الإنسانية، الكسليك، ١٩٨٤.

١٣٥– هذه اللائحة تمّ إضافتها في مرحلة لاحقة لإغناء المكتبة العربية لهذا المسح. مع العلم أن الكتب باللغات الأجنبية موجودة في اللائحة التي حضرها كلّ من الدكتور أبو الريش والدكتورة الخوري في ملف Excel.

١٠. الحاجّ كمال يوسف، **فلسفة الميثاق الوطني مبحث فلسفي لاهوتي سياسي حول الطائفية في لبنان على ضوء الميثاق الوطني**، [د.ن]، بيروت، ١٩٦١.

١١. الخازن فريد، **تفكّك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٢.

١٢. خلف سمير، **لبنان في مدار العنف**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٢.

١٣. خوري يوسف قزما، **البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٨٤**، مؤسسة الدراسات اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦، ثلاثة مجلدات.

١٤. خوري يوسف قزما، **الطائفية في لبنان من خلال مناقشات مجلس النواب، ١٩٢٣-١٩٨٧**، دار الحمراء، بيروت، ١٩٨٩، الجزء الخامس.

١٥. سنّو عبد الرؤوف، **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، جزئين، ٢٠٠٨.

١٦. سيل باتريك، **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، شركة المطبوعات والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢.

١٧. شاهين فؤاد، **الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية**، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٦.

١٨. مكتب التوثيق والتأليف، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، دار العمل للنشر، بيروت، الجزء الأول، ١٩٧٨.

١٩. مكتب التوثيق والتأليف، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، دار العمل للنشر، بيروت، الجزء الثاني، ١٩٨١.

٠٢. شرف جان، **تاريخ حزب الكتائب اللبنانية**، دار العمل للنشر، الجزء الثالث، بيروت، [د.ت].

٢١. الصلح رغيد، **لبنان والعروبة، الهوية الوطنية وتكوين الدولة**، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦.

٢٢. الصليبي كمال، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار، بيروت، ١٩٧٨.

٢٣. الصليبي كمال، **بيت بمنازل كثيرة**، دار نوفل، بيروت، ٢٠٠٠.

٢٤. ضاهر مسعود، **لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق**، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ١٩٨٤.

٢٥. غريّب ميشال، **الطائفية والإقطاعية في لبنان**، [د.ن]، بيروت، ١٩٦٢.

٢٦. الكتائب اللبنانية، **نظام الطائفية السياسية في لبنان**، حزب الكتائب اللبنانية، بيروت، ١٩٦٨.

٢٧. مغيزل جوزف، **لبنان والقضية العربية**، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٥٩.

٢٨. منصور ألبير، **الانقلاب على الطائف**، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٣.

٢٩. موراني حميد أنطوان، **في هوية لبنان التاريخية**، دار النهار، بيروت، ١٩٩٨.

٣٠. ناصيف نقولا، **كميل شمعون آخر العمالقة**، دار النهار، بيروت، ١٩٨٨.

الفهرس

كلمة شكر ٥

مقدّمة عامّة ٩

القسم الأوّل: مسار أكاديميّات وأكاديميّين ١٥

أولًا - «إجا الوقت نحكي تاريخ» ١٦

١.تكوين المجموعة واللقاء الأوّل ١٦

٢.الخطوات الأولى: عقد جماعيّ ورؤية عامّة أوّليّة ٢٠

٣.لنتعامل مع ماضينا ٣٠

ثانيًا - لمسار سياسيّ أكثر وضوحًا: نحو المأسَسَة ٣٣

ثالثًا - أكاديميّات وأكاديميُّون من أجل لبنان: الهويّة، الرؤية، الرسالة والأهداف ٣٦

رابعًا - نحو العمل العلنيّ ٣٩

القسم الثاني: في تسمية مرحلة الحروب في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) ٤١

أولًا - حرب لبنان ١٩٧٥ - ١٩٩٠: أبعادها والتسمية الملائمة لها (الدكتور أنطوان الحكيّم) ٤١

ثانيًا ، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠: إشكاليّة التسمية والتوصيف (الدكتور سيمون عبد المسيح) ٥١

ثالثًا - لماذا التسمية «حرب لبنان» هي الأصح علميًّا ومنهجيًّا؟ (الدكتور عبد الرؤوف سنّو) ٥٥

رابعًا - مقارنة بين حربَيْن أهليَّتَين ١٨٦١، و١٩٧٥-١٩٩٠ وفق المؤرّخة ليلى فوّاز طرزي (الدكتور محمد شيّا) ٥٧

خامسًا، قراءة ومراجعة في كتاب تيودور هانف «تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة» (الدكتور عبد الرؤوف سنّو) ٦١

سادسًا - لبنان في الحرب (الدكتورة ديمه دو كليرك) ٦٧

في النقاش ٦٨

القسم الثالث: في الهويّة اللبنانيّة الجامعة والحاضنة للتعدّديّة ٧٧

أولًا - الهويّة اللبنانيّة والوحدة في التعدّد (الدكتور جورج شرف، والدكتور الأب باسم الراعي) ٧٧

ثانيًا - ملاحظات تاريخيّة ودستوريّة حول مسألة الهويّة اللبنانيّة (الدكتور وسام اللحّام) ٨٥

ثالثًا - لمعالجة متكاملة لسؤال الهويّة (الدكتور محمد شيّا) ٩٢

رابعًا - في النقاش العام حول إشكاليّة الهويّة ٩٧

خامسًا - في الخلاصة المشتركة: «الهويّة اللبنانيّة» وبناء فهم مشترك حولها ١٠٢

القسم الرابع: في بناء الدولة ١٠٧

أوّلًا - الجذور التاريخيّة لِولادة دولة لبنان الكبير (الدكتور أنطوان الحكيّم) ١٠٧

استقلال جبل لبنان وتوسيع حدوده: طروحات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حتى العام ١٩١٨ ..... ١٠٨

لبنان في مذكّرات الوفود إلى مؤتمر الصلح ١١٣

التجاذبات حول مسألة الحدود وقرار غورو في ٣١ آب ١٩٢٠: الارتدادات وموقف البطريرك ١٢٢

ثانيًا - ركائز الدولة المدنيّة في لبنان (الدكتور وسام اللحّام) ١٣٣

تجلّيات الدولة المدنيّة ١٣٥

ثالثًا - مقاربات في الدولة اللبنانيّة ونظامها السياسي (الدكتور جورج شرف) ١٤٧

ملحق ١٨٥

لائحة المراجع العربيّة ٢٠٣